

My home ومنزل

$$14A = \square$$

$$A + 2B - \square = 3$$

$$B = 2 \times 3$$

School



2011



”لم نتوقع أبداً أن نُقْصَفْ：“  
الإحاطة بآثار الهجمات على المدارس في سوريا

Save  
Syrian  
Schools

أيلول/سبتمبر 2018



”لم نتوقع أبداً أن نُقْصَفْ：“  
الإحاطة بآثار الهجمات على المدارس في سوريا

---

تقرير بحثي



## المؤلون

أُخِرَ هذا المنشور ومشروع «أنقذوا المدارس السورية» بفضل الشراكة مع وزارة الخارجية والكونونولث البريطانية ومع الحكومة السويدية وبدعم منها: بالإضافة إلى دعم الحكومتين الأسترالية والكندية وصندوق فيوليت جبارة الخيري.



The Violet Jabara  
Charitable Trust



Government  
of Canada

Gouvernement  
du Canada



Foreign &  
Commonwealth  
Office



Australian Government

## نبذة

### المركز الدولي للعدالة الانتقالية

يعمل المركز الدولي للعدالة الانتقالية، عابراً المجتمعات كلهاً ومتخلياً عن حدود جميعها. في سبيل التصدي لأسباب انتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومعاقبها. فنحن نؤكد على كرامة الضحايا ونحارب التفلت من العقاب ونعزز المؤسسات المستجيبة في ظل المجتمعات التي خرجت من حكم استبدادي أو من نزاع مسلح، وكذلك في المجتمعات الديمقراتية حيث لا تزال أشكال الظلم التاريخية والتعسف المنهج عالقة بلا حل. ويُنطَّلِعُ المركز الدولي للعدالة الانتقالية إلى عالم حُطمَ المجتمعات فيه حلقة انتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وترسي أساس السلام والعدالة والاشتمال. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.ictj.org](http://www.ictj.org)

### بدائل

بدائل هي مؤسسة سورية مدنية غير حكومية وغير ربحية. تعمل على تكين مجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في سوريا التي تنشط أو تزيد أن تنشط في الترويج للأعنف وتطبيق نشاطات تؤول إلى التخفيف من حدة وكسر دائتها والاستجابة للنزاع والتحضير لعملية بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. وتضمّ بدائل أعضاءً من مناطق مختلفة من سوريا وناشطين في مجال بناء السلام وتعزيز� احترام حقوق الإنسان وكرامته. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.badael.org](http://www.badael.org)

### مركز المجتمع المدني والديمقراطية

مركز المجتمع المدني والديمقراطية منظمة سورية مستقلة غير حكومية وغير ربحية مهمتها دعم المجتمع المدني والديمقراطية وتقويتها وترويج قيم الحرية والعدالة والتعايش. أنشأ المركز في كانون الأول / ديسمبر 2011 بهدف دعم حركات مستدامة وطويلة الأمد من أجل السلام والعدالة والديمقراطية في سوريا. منذ ذلك الحين، ازدهر المركز ليضم قرابة 90 موظفاً يعملون في سوريا، وتركيا، ولبنان، والأردن، وكردستان العراق. من خلال تدريبات مكثفة وتوجيه مركز على العدالة الانتقالية، والشفافية، وتصميم وإدارة المشاريع، والقيادة وغيرها من الأمور، طرطّي المركز قدرات أكثر من 300 من منظمات المجتمع المدني والجالس المحلية. ونتيجة لهذه الجهود، أنشأ المركز، وتولى، أمانة تنفيذية خاصة بثلاث شبكات رئيسية ترتكز على تكين المرأة، وسلامة المجتمع وتخفيف حدة النزاع، ومساهمات المجتمع المدني في عملية السلام، وهذه الشبكات هي شبكة أنا هي، وشبكة أمان، والمنصة المدنية السورية. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.ccsdsyria.org](http://www.ccsdsyria.org)

### دولتي

دولتي هي مؤسسة غير ربحية تؤمن باللاؤنف والمقاومة السلمية وتعمل على تحقيق الانتقال الديمقراطي والسلمي نحو دولة ختم حقوق الإنسان والمساواة والتسامح والتنوع. وتسعى دولتي إلى دعم المجتمع المدني وتمكينه من المشاركة الفاعلة في الانتقال بسوريا إلى دولة ديمقراطية عادلة. كما تسعى إلى تعزيز المعرفة بالقيم المدنية والمهارات الميدانية لدى الشباب كي يشاركون في النهوض بمجتمعاتهم وبلامهم. بالإضافة إلى ذلك، تعمل دولتي على بناء أرشيف يضم قصصاً وأعمالاً فنية من شأنها تخليل ذكري الانفاضة السورية وتسلیط الضوء على جهار وأصوات الفنانات المهمشة في النزاع السوري. وتعمل المنظمة ميدانياً وإنترنتياً في مجالات التوثيق والمناصرة وبناء قدرات الشباب والمجتمع المدني. وهي تتعاون مع العديد من المنظمات ومجموعات التضامن السورية الأخرى من أجل إلقاء صوت المجتمع السوري. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.dawlaty.org](http://www.dawlaty.org)

### محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان

إن منظمة محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان هي منظمة مجتمع مدني سورية غير حكومية تدعم المدىين خلال الأزمات وتكرّس الوقت والجهد لتقديم المساعدة الهدافة الآيلة إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان وتعاونه هؤلاء الذين هم بحاجة إلى خدمات إعادة تأهيل ليصبحوا أعضاء فاعلين في المجتمع. لقد أنشئت المنظمة من فريق من المحامين والأطباء كانوا قد كرسوا جهودهم لتوثيق الفظائع التي تحدث في سوريا ضد المعتقلين وفقاً للمعايير الدولية. في وقت لاحق، أصبحت المنظمة عضواً نشطاً في المزید من المجالات، بما في ذلك إنشاء لجان التقييم، وتقديم التوصيات تحت إشراف خبراء دوليين. وجمع هيئات معنية للتنسيق والتعاون معها من أجل إحقاق العدالة وإثراء روح المجتمع بالقيم المقدسة للإنسانية. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.facebook.com/lidhr.org](http://www.facebook.com/lidhr.org)

### نقطة بداية

نقطة بداية منظمة غير حكومية وغير ربحية مرخصة في السوق تعمل في مجال التنمية المجتمعية للسوريين والسوبيات بهدف الوصول إلى مجتمع سوري صحي ينعم بالمساواة والعدالة والديمقراطية. وقد أنشئت نقطة بداية في كانون الثاني / يناير 2015 في إطار مبادرة من ناشطين وناشطات سوريين يؤمنون بأهمية العمل من أجل مساعدة المجتمع السوري على التعافي من آثار الحرب وبناء المستقبل الذي يطمح اليه. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: [www.facebook.com/pg/StartPoint11/about](http://www.facebook.com/pg/StartPoint11/about)

## المعهد السوري للعدالة

المعهد السوري للعدالة منظمة غير حكومية غير ربحية. تأسست في العام 2011 في سوريا على يد مجموعة من المحامين والأكاديميين المختصين في حقوق الإنسان والعدل الجنائي. يعمل المعهد على تعزيز ثقافة حقوق الإنسان ونشرها من خلال تمكين المجتمع وهيئات ومؤسسات الحكم المحلي من ثقافة حقوق الإنسان. كما يعمل المعهد على رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها في سوريا وإصدار تقارير دورية وإعداد دراسات قانونية. هذا ويعمل المعهد على إعداد الكوادر المتخصصة من خلال الدورات التدريبية والبرامج التأهيلية، وذلك من أجل تحقيق رؤيته في جعل سوريا بلًدا مزدهراً خالياً من العنف والتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الالكتروني التالي:

<https://twitter.com/SyrianInstitute>

## الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. منظمة حقوقية سورية. تعمل على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والدفاع عن حقوق الإنسان السوري أمام المحاكم والجهات الدولية. وتؤكد على ضرورة ضمان حقوق الضحايا وتخليل ذكرىهم، وفضح مرتكبي انتهاكات في خطوة أولى نحو محاسبتهم. وتؤمن بأهمية ذلك لتحقيق مسيرة العدالة الانتقالية، فلا استقرار بدون عدالة. كما تعمل على تعريف المجتمع السوري بحقوقه المدنية والسياسية. وتطلع الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن تصبح سوريا دولة وطنية حديثة، ذات مجتمع مدني فاعل يتساوى فيها جميع أفراد الشعب بالحقوق والواجبات. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الالكتروني التالي:

[www.sn4hr.org](http://www.sn4hr.org)

## اليوم التالي

اليوم التالي منظمة سورية مستقلة، تُديرها المجتمع المدني، وتعمل لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا. في آب/أغسطس 2012، أكملت الجمعية عملها على وضع مقاربة شاملة تخص إدارة التحديات لمرحلة انتقالية في سوريا ما بعد الأسد. وجمع المشروع الأولي للمنظمة مجموعة من السوريين يمثلون مجموعة واسعة من المعارضة السورية بما في ذلك كبار مثلي المجلس الوطني السوري. وأعضاء جان التنسيق المحلية في سوريا. وشخصيات معارضة من داخل سوريا غير تابعة لأحد، ومن المفترض يمثلون سائر الأجهزة السياسية الرئيسية ومكونات المجتمع السوري؛ وذلك للمشاركة في عملية تحطيط انتقالي مستقلة. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الالكتروني التالي:

[www.tda-sy.org](http://www.tda-sy.org)

## مركز توثيق الانتهاكات

تأسس مركز توثيق الانتهاكات في سوريا في حزيران/يونيو من العام 2011 لضمان توثيق جميع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا توثيقاً دقيقاً ومستقلاً من شأنه أن يصبح مرجعاً تأخذ به وسائل الإعلام وسائر عمليات المسائلة والعدالة المستقبلية في سوريا. وبعد مرکز توثيق الانتهاكات في سوريا أحد أكبر منظمات حقوق الإنسان التي تضم موظفين ومعارف منتشرين في المحافظات السورية كافة وفي معظم مدنها. وي تعرض نشطاء المركز لخطر كبير من أجل توثيق انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الحكومة السورية والجهات المسلحة الأخرى المُنخرطة في النزاع، وبعد المركز مرجعاً موثقاً به يأخذ به القانونيون ووسائل الإعلام، وذلك بفضل منهجه الصارمة في توثيق الانتهاكات ومتمسكه بالمعايير القانونية في التوثيق بغض النظر عن الطرف المُرتكب للانتهاك. وهو الأمر الذي دفع الكثير من وسائل الإعلام الدولية والأمم المتحدة وأيات العدالة الأخرى للاشتغال بتقاريره. هذا ويدعى المركز بشكل متكرر إلى تقديم إحاطات معتمدة في المحافل الدولية مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الالكتروني التالي:

[www.vdc-sy.info](http://www.vdc-sy.info)

## النساء الآن

النساء الآن منظمة سورية غير ربحية مكرسة لتعزيز دور النساء وتفويته في سوريا وفي المجتمعات المستضيفة من خلال تعزيز مشاركتهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تأسست المنظمة في باريس في حزيران/يونيو 2012 وبدأت بإطلاق سلسلة مشاريع صغيرة لدعم 10 عائلات. وهي تُعد اليوم أكبر منظمة نسائية تعمل من أجل دعم النساء السوريات وتمكينهن من إعلاء صوتهن السياسي في الجماعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخارج الحدود، سواء داخل سوريا أم في الدول المجاورة. وقد استفاد أكثر من 11,000 امرأة ورجل و طفل من خدمات المنظمة خلال العام 2016 وحده. لمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الالكتروني التالي:



## شكر وتقدير

لقد كان هذا التقرير ثمرة جهدٍ تعاوني حقيقي وهو لم يكن ليبصر النور لولا العمل الذي دأب عليه الكثير من الأفراد، أولاًً وقبل كل شيء، لا بد من شكر المنسقين من المنظمات المختلفة المشاركة في إعداد هذا التقرير على تفانيهم لهذا المشروع وعلى الأيام الطويلة التي أمضوها في تحضير وبحث وكتابة التقرير بالإضافة إلى المساهمة في المكونات الأخرى لهذا المشروع الطموح. وبخُصُّ بالشكر الحالن والنابع من القلب كُلّ من مثنى ناصر من مؤسسة ب戴ائل، ومحمد الجاسم من مركز المجتمع المدني والديمقراطية، ومالك أبو حصيني وأحمد صالح من دولتي، وفراس قنديل من محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان، وسها الأقرع من نقطة بداية، وكمال الآخرين من المعهد السوري للعدالة، وسمية حداد من الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ومها غrier وشانت كيريا بيان من اليوم التالي، وضياء شمة من مركز توثيق الانتهاكات، وعلا مرورة ومروى قاضي من النساء الآن من أجل التنمية، ويوجّه الشكر أيضاً إلى الفنانين هاني عباس وديالا بريسلி لمشاركتهما الكريمة ولوهبيهما وأعمالهما الفنية في هذا المشروع بما في ذلك صور الغلاف، هذا ويتقدم المركز الدولي للعدالة الانتقالية بجزيل الشكر لمديرة البرنامج السابقة مارسي مورسكي لدورها في رؤية هذا المشروع النور ولوظيفي المركز سببلي هاوكنز وإلينا نوتون لأدائهما المتميز وتفانيهما الدؤوب، والتزامهما في إنتاج هذا التقرير، كما وتتقدّم كل المنظمات المشاركة في إعداد هذا التقرير بجزيل شكرها إلى طارق المصري، وراما محمود، ورنيم مهروس، ومحمد شهاب لتقديم شهادتهم الحية في جلسة الاستماع العلنية، وشكراً جزلاً أيضاً لبابلو دي غريف، ونافي بيلاي، وديفيد تولبرت لاستماعهم لهذه الشهادات وخدمتهم كلجنة الضمير في جلسة الاستماع العلنية، وأخيراً فإن جميع من شارك في إعداد هذا التقرير يتقدّم بشكره من القلب للتلاميذ السوريين الشجعان، والمعلمين، والأهالي، وموظفي المدارس، وأعضاء المجالس المحلية الذين قدّموا قصصهم وشاركوا في المقابلات ومجموعات التركيز من أجل هذا التقرير، وكذلك للباحثين الجريئين داخل سوريا الذين نظموا هذه المقابلات والمجموعات، إذ يعتبر فريق العمل نفسه متّماً إلى الأبد لكل منكم، ويأمل معدو هذا التقرير أن يقوم نتاجهم بإحقاق العدالة لهذه القصص وأن يؤدي دوراً ولو طفيفاً في تحقيق المسائلة والاعتراف بالأضرار التي أصابتكم، بالإضافة إلى تحقيق مستقبل أكثر عدلاً وسلاماً لسوريا.

© المركز الدولي للعدالة الانتقالية 2018. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع، أو نقله بأي شكل أو وسيلة، أكان ذلك إلكترونياً أم ميكانيكياً، أو بواسطة التصوير الضوئي، أو التسجيل، أو غير ذلك، من دون تسبّب الجزء إلى مصدره بالكامل.

## فهرس المحتويات

1 .....	تمهيد .....
3 .....	الملخص التنفيذي .....
9 .....	.1 مقدمة .....
12 .....	.2 المنهجية .....
13 .....	الفرق الفرعية: أدوارها وأهدافها .....
13 .....	الحالات المختارة .....
14 .....	أساليب جمع البيانات وتحليلها .....
17 .....	التحديات والقيود .....
18 .....	.3 التعليم والنزع المسلح في سوريا .....
19 .....	النزع المسلح وتدمير المدارس في سوريا بين العامين 2011 و 2017 .....
26 .....	.4 الإطار القانوني المعمول به .....
27 .....	الأطراف المتحاربة .....
29 .....	المسؤوليات والالتزامات بموجب القانون الدولي .....
31 .....	.5 الانتهاكات بموجب القانون الدولي .....
32 .....	الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية .....
34 .....	الهجمات المتعمدة على الأشخاص والأهداف الحميمة .....
36 .....	انتهاك حظر الهجمات العشوائية ومبدأ التناسب .....
37 .....	أساليب ووسائل عشوائية للحرب تلحق أضراراً بالمدارس .....
42 .....	الإخفاق في اتخاذ سائر الاحتياطات الممكنة للوقاية من آثار الهجمات .....
44 .....	.6 بعض الهجمات الزمزية على المدارس .....
45 .....	الهجوم على حاس (26 تشرين الأول / أكتوبر 2016) .....
48 .....	الهجمات على مدرسة عين جالوت الابتدائية في حي الأنصاري الشرقي في حلب (30 نيسان / أبريل 2014) .....
50 .....	المدارس في عنجرة (مدرسة عنجرة)، في إحدى ضواحي غرب حلب (11 كانون الثاني / يناير 2016) .....
52 .....	مدرسة سعد الأنباري، حلب (12 نيسان / أبريل 2015) .....
52 .....	باب شرقي، دمشق (11 تشرين الثاني / نوفمبر 2013) .....
53 .....	مدرسة الكمال الخاصة، حلب (27 تشرين الأول / أكتوبر 2014) .....
54 .....	مدرسة محمد ناصر عشوش، الغوطة الشرقية، على مشارف دمشق (31 تشرين الأول / أكتوبر 2017) .....
56 .....	.7 الآثار: كيف تؤثر الهجمات على المدارس في حيوانات السوريين .....
56 .....	الحالات .....
59 .....	جريدة الهجمات على المدارس: الذعر والفووض وظاهرة الاعتياد على العنف .....
64 .....	بعد الهجمات: الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل .....
74 .....	.8 البحث عن الاعتراف في خضم النزاع .....
81 .....	التوصيات .....
85 .....	لائحة المصادر والمراجع .....



في خضم العمل في مجال حقوق الإنسان، دائمًا ما يتردد في الأذهان كلام ويليام فوكنر ومفاده: «أؤمن أن البشر لن يصدموا فحسب، بل سيننتصرون». ولعل الكلام هذا يصح بشكل خاص عند نيل شرف الاستماع إلى الضحايا أنفسهم. وتثبت القصص الواردة في هذا التقرير وتلك التي عرضت في جلسة الاستماع العلنية في جنيف في تاريخ 22 آذار/مارس 2018، صواب كلام فوكنر إثباتاً لا رب فيه. ويُعتبر أولئك الشهدود الذين شاركونا جازارهم بشجاعة، إما شخصياً وإما كتابةً، مثلاً حيناً على أن البشر لن يصدموا فحسب – وهم قد صدوا بالفعل – بل إنهم سيننتصرون. حتى في مواجهة أكثر الظروف صعوبةً. والحق يُقال، إن الشجاعة هذه والتصميم اللذين يتحلى بهما السوريون. وإيمانهم بإمكانية بناء مستقبل أفضل على الرغم من الأهوال التي يواجهونها. عوامل تفرض على الباقين مثناً أن نضمن لا تكرر جسامنة العنف الذي تشهده سوريا أبداً، ولا يخضع أي إنسان لاختبار حملٍ مماثلٍ مجدداً.

وفي حين أثبتت القصص التي استمعنا إليها وقرأناها تمعّنَ الإنسان بقدرات لا جدال فيها، بزرت، في المقابل، شكوكٌ خطيرة في شأن قدرة مؤسساتنا الحالية على التصدي لانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. صحيح أننا لسنا مخلولين إطلاقاً التحدث باسم المجتمع الدولي برمته، لكن، لا بد من التعبير صراحة عن إجماعنا على أن المجتمع الدولي، على الصعيدين الثنائي الطرف والمتعدد الأطراف، قد خذل سوريا إلى أبعد الحدود. وما من مبررٍ بُيّحَ المعاناة التي تفيض بها القصص الواردة في هذا التقرير والشهادات المقدمة في جنيف، وما نقرأه يومياً في الصحف، بما في ذلك التقارير المتتابعة عن تعرض مدرسة جديدة للقصف في إحدى المناطق السورية. وتشير فداحة هذا التقصير تساؤلات هامة في شأن قدرة المؤسسات التي أنشأناها على الاستمرار. هذا ومن المثير أن يكون مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد وصل إلى طريق مسدود بعد هذا القدر الكبير من المعاناة في سوريا. أمّا تواصل دعم العمليات العسكرية التي تؤدي إلى قصف المدارس فهو أمر غير مقبول وغير مبرر على الإطلاق. وتذكّرنا هذه الإخفاقات التي نشهد لها يومياً بانهيار عصبة الأمم قبل عقود خلت. وفي حال لم نعالج الأزمة السورية معالجةً جديّةً، فإن المؤسسات التي أنشأناها ومنحناها فختنا طويلاً ستتفقد مصادقتها، وتكتادُّ تمسّي بلا جدوى. لقد استمعنا في جنيف إلى قصص مؤثرة للغاية وفي طياتها كُلُّها عبارة غالباً ما تكررت لا وهي «لن يحدث هذا مجدداً». عبارةٌ يبدو أننا رحنا نرددُها مراراً وتكراراً حتى كدنا نفرغها من معناها.

ومن هذا المنطلق، تكتسب المساعي المختلفة، من قبيل هذا المشروع، أهمية قصوى. ويُعد هذا التقرير وثيقةً قيمةً من شأنها أن تؤيد كلام الضحايا الشجعان الذين اختاروا التحدث عن جازارتهم إما علانيةً وإما في المقابلات التي أجريناها معهم. وأن تبيّن مدى أهميته. ولا يتضمن هذا التقرير كماً وافراً من المعلومات والبحوث الدقيقة فحسب، بل ينطوي أيضاً في القانون الدولي الإنساني نظرةً مُتعمقةً مستندة إلى معرفةٍ وخبرةٍ في المجال. وببحث هذا التقرير في الأسباب التي دفعت المنظمات الإلحادي عشرة التي أعدّته إلى أن تنصب تركيزها على المدارس، وهو يعرض رؤية واضحة حول الطريقة التي يمكننا بها إنقاذ المدارس السورية. وهي غاية المشروع المُبيّنة صراحةً في عنوانه. ولعل المسألة الأبرز المُضمنة في هذا التقرير التي تستحق تسلیط الضوء عليها، ووردت في معرض الكثير من الشهادات المدلّى بها في جلسة الاستماع العلنية، هي الأهمية الجوهرية للحق في التعليم. وقد بدا ذلك جلياً في الشهادات التي أدلّ بها، بأشكال مختلفة، المشاركون في هذا المشروع. على تنوع صفاتهم – فمنهم التلاميذ والأهالي، والمعلمون، والقادة المحليين. فبمُجرد قراءة هذا التقرير والاستماع إلى الشهادات المدلّى بها في جلسة الاستماع العلنية، تتضح الأسباب التي تُكسب هذا الحق في التعليم أهميةً قصوى بالنسبة إلينا كبشر حتى نبني مستقبلاً قائماً على العدالة. وفي

ظلّ غياب التعليم، وانعدام إمكانية الذهاب إلى المدرسة، وغياب التنظيم الذي توفره المدارس، وهو الأمر الذي وصفه الناجون من الهجمات وصفاً بلغاً. سيبقى الجيل الصاعد عاجزاً عن التقدّم، عليه، لكي تقدر سوريا على المضي قدماً. لا يكفي أن ننقد المدارس السورية، بل لا بدّ لنا أيضاً من بناء المدارس السورية. ولا بدّ لنا أن نعزّز إمكانيات التعلم بطريقة جديدة، وهو الأمر الذي يُشكّل واحداً من مكامن أهمية هذا التقرير.

من المهم أن يقرأ الجميع هذا التقرير والتوصيات التي يتضمّنها لكنّ الأهم أن يمعن في قراءته الأشخاص القادرون على التأثير في السياسات. هذا ويجدر بواضعـي السياسـات أن يصـفوـعاـ بعـناـيـةـ إـلـىـ الشـهـادـاتـ الـمـذـلـىـ بـهـاـ فـيـ جـلـسـةـ الـاسـتـمـاعـ الـعـلـنـيـةـ. وأن يصـاعـفـواـ بـعـدـ ذـلـكـ الجـهـودـ الـبـذـولـةـ فـيـ سـبـيلـ ضـمـانـ أـمـنـ الـمـارـسـ. فـيـ سـوـرـيـاـ وـفـيـ الـعـالـمـ أـجـمـعـ عـلـىـ السـوـاءـ. فـإـنـ تـعـذـرـ حـمـاـيـةـ الـمـارـسـ فـيـ سـوـرـيـاـ. سـتـعـذـرـ فـيـ مـنـاطـقـ النـزـاعـ الـأـخـرـىـ. وـعـلـيـهـ يـقـفـ الـجـمـعـ الـدـولـيـ الـيـوـمـ. أـمـامـ اـخـتـارـ جـديـ. وـمـنـ الـمـهـمـ بـالـنـسـبـةـ إـلـيـنـاـ أـنـ ثـبـتـ صـلـابـةـ عـزـمـنـاـ عـلـىـ ضـمـانـ أـمـنـ الـمـارـسـ. وـلـاـ بـدـ لـنـاـ أـنـ نـكـونـ عـلـىـ قـدـرـ الـمـسـؤـلـيـةـ.

ختاماً، نوّد أن نشيد بهـيـ شـجـاعـةـ جـمـيعـ الـذـينـ أـقـدـمـوـاـ عـلـىـ سـرـدـ قـصـصـهـمـ الـمـرـوـعـةـ إـنـ لـتـزوـيـدـ التـقـرـيرـ بـهـاـ وـإـنـ خـلـالـ جـلـسـةـ الـاسـتـمـاعـ الـعـلـنـيـةـ، إـذـ إـنـ مـشـارـكـةـ قـصـصـ شـخـصـيـةـ تـنـطـوـيـ عـلـىـ هـذـاـ الـقـدـرـ مـنـ الـعـانـةـ وـالـشـفـقـةـ هـوـ أـمـرـ فـيـ غـایـةـ الـصـعـوبـةـ. كـمـ نـشـيدـ بـالـنـظـمـاتـ كـافـةـ الـتـيـ شـكـلـتـ نـوـاـءـ مـشـرـوـعـ «ـأـنـقـذـوـاـ الـمـارـسـ الـسـوـرـيـةـ». فـلـوـاـ الـقـوـىـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـتـاـشـطـةـ وـالـتـقـدـمـيـةـ عـلـىـ غـرـارـ هـذـهـ الـنـظـمـاتـ. وـغـيرـهـاـ مـنـ مـنـظـمـاتـ الـجـمـعـ الـدـنـيـ وـالـأـقـرـاءـ. الـتـيـ تـطـرـحـ هـذـهـ الـقـضـيـةـ عـلـىـ الـمـلـأـ. لـنـ يـطـرـأـ أـيـ تـغـيـرـ يـذـكـرـ. وـنـحـنـ باـسـمـ لـجـنـةـ الـضـمـيرـ. نـفـتـنـمـ هـذـهـ الـفـرـصـةـ لـلـتـعـبـرـ عـنـ تـأـيـيـدـنـاـ الـقـاطـعـ. وـبـدـونـ أـيـ خـفـظـاتـ. لـهـذـاـ التـقـرـيرـ وـلـلـمـطـالـبـ الـتـيـ يـطـرـحـهـاـ بـوـضـوـحـ. هـذـاـ وـنـعـهـدـ. بـالـدـافـعـ. قـدـرـ مـسـتـطـاعـنـاـ. عـنـ النـتـائـجـ الـمـدـرـجـةـ فـيـ هـذـاـ التـقـرـيرـ وـعـنـ صـوـابـيـةـ التـوـصـيـاتـ الـمـقـدـمـةـ.

وننقدم بجزيل الشكر لجميع المعنيين على منحنا شرف المشاركة في مشروع «أنقذوا المدارس السورية».

لجنة الضمير الخاصة بمشروع «أنقذوا المدارس السورية».

نافانيثيم "نافي" بيلاي.	بابلو دي غريف.	ديفيد تولبرت.
مفوض الأمم المتحدة السامي السابق	المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة بشأن تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر	الرئيس السابق للمركز الدولي للعدالة الانتقالية
لحقوق الإنسان	ووضمانات عدم التكرار	

# المُلْخَصُ التَّنْفِيذِيُّ

«لقد تغير كل شيء». تلك هي كلمات تلميذ يتحدث عما حدث في أعقاب تعرض مدرسته لهجوم أودى بأرواح شقيقه وبعض أصدقائه، وغير حياته إلى الأبد. وهو يعمل، حالياً، في مشغل للخياطة لاته ما عاد يتحمل الذهاب إلى المدرسة مثلاً بذكريات ذلك اليوم وبذكرى الأشخاص الذين فقدتهم. وليس قصته سوى واحدة من جملة قصص عن أطفال تبدلت حياتهم تبدلاً نهائياً نتيجة هجمات على مدارسهم، وفقدتهم الأحبة، وسلبهم الطفولة والبراءة والفرص كذلك الأمر. ولعل الأسوأ مما تقدم هو أن التغيير لم يقتصر على حيوانات الأفراد فحسب، ذلك أن اتساع نطاق الهجمات على المدارس في سياق الصراع الوحشي الذي تشهده البلاد، فرق شمل الأسر، وخلف آثاراً خاوية تخبر عن مجتمعاتٍ كانت تنبض بالحياة، وغير مستقبل المجتمع السوري على حد سواء.

ينظر التقرير المعنون «لم نتوقع أبداً أن نُصف: الإحاطة بآثار الهجمات على المدارس في سوريا». في الهجمات على المدارس من أكثر من منظار: بدءاً من التداعيات القانونية المترتبة عن تلك الهجمات وصولاً إلى تأثيرها اليومي في حيوانات التلاميذ والمعلمين والعائلات والمجتمع ككل. ولا ترك النتائج التي تم التوصل إليها مجالاً للشك في أن آثار الهجمات كبيرة جداً وواسعة النطاق، وفي أن معالجتها تتطلب عقوداً من الزمن، في أحسن الأحوال. وفي طبيعة الحال، لا يمكن عملية من هذا النوع أن تبدأ فعلياً إلا بعد توقيف أعمال العنف المستمرة في حق المدنيين السوريين وبعد اتخاذ تدابير فعلية من شأنها التصدي للمسار التصاعدي السريع الذي شهدته البلاد وخول من القمع إلى الاحتجاجات السلمية وصولاً إلى النزاعسلح الوحشي وذلك ردًا على تلك الاحتجاجات.

استغرق إعداد هذا التقرير سنوات عدة، وقد شغلت عملية صياغته بحد ذاتها حيزاً لا يأس به. فقد بدأ العمل على التقرير عندما قررت إحدى عشرة منظمة<sup>1</sup> - عشر منها سورية وواحدة دولية - أن تضافر جهودها للتوصيل إلى سبيل يؤول إلى مواجهة الشعور المتنامي بالتعصب الذي ينتاب الناشطين السوريين نتيجة توثيقهم انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تنتهي وتزداد فظاعةً أكثر فأكثر ونتيجة الوعود التي تقطع بالعمل والمحاسبة ثم تُنكث. وفي بداية النزاع، سارع هؤلاء الناشطون، وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، إلى تشكيل الأئتلافات فوضعوا الاقتراحات الآيلة إلى إرساء العدالة الانتقالية كما أعدوا خرائط الطريق لمرحلة ما بعد النزاع. هذا وقد انكب الناشطون على توثيق الانتهاكات، وكان الباعث على ذلك هو إيمانهم بأن النزاع سينتهي قريباً، وأن مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان سيُساقو فوراً إلى العدالة. إلا أن الواقع لم يكن كذلك، وما كان من النزاع إلا أن استَدَّ حدةً عاماً بعد عام، وتعقد أكثر فأكثر بعد أن انخرطت فيه أعداد متزايدة من الجهات، أكثرها من خارج سوريا.

لم يثن التعصب المنظمات الإحدى عشرة عن مسعها. وبعد سلسلة من الموارد والمشاورات التأدية مع مجموعة واسعة من الأطراف المعنية في المجتمع المدني، قررت المنظمات أنفة الذكر أن تتكاّتف للعمل على مشروع مشترك - أطلق عليه اسم مشروع «أنقذوا المدارس السورية». وهو مشروع يرمي إلى أن يُؤلّف بين نقاط القوة المختلفة التي تتشتّم بها كل منظمة من المنظمات المنضوية إلى فريق العمل وأن يعزّزها على حد سواء. وتتنوع هذه القدرات لتشمل سرد القصص والمناصرة، وإقامة شبكات واسعة النطاق وعالية المصداقية، مؤلّفة من المؤثرين الميدانيين، بالإضافة إلى حيازة محفوظات تزخر بمعلومات قيمة جداً. وقد نتج من تكاثف المنظمات هذا، تقرير يسلط الضوء، الذي لطالما ألح الحاجة إليه، على أصوات سوريين تضرروا بأسكال مختلفة من الهجمات

<sup>1</sup> منظمة بادل، ومركز المجتمع المدني والدبلوماسية (CCSD)، ومنظمة دولتي، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)، ومحامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان (LDHR)، ونقطة بداية، والشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)، واليوم التالي (TDA)، ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC)، والنساء الآن من أجل التنمية (Women Now).

على المدارس، ويلفت التقرير الانتباه إلى الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان المرتبطة عن أعمال التدمير هذه. أمّا الباعث الأساسي على المضي في هذا العمل الخلص الذي امتد طوال عام ونصف العام، فيكمن في الرغبة، أولاً في وضع حد لأعمال العنف، وثانياً في ضمان الإحاطة التامة بالأضرار الناجمة عن النزاع، بحيث لا يترك أمام الجهات الفاعلة الوطنية والدولية سوى خيار معالجة هذه الأضرار من خلال عملية دقيقة ومستنيرة لإنفاذ العدالة والإقرار بالمسؤوليات وتحقيق الإنصاف والإصلاح على حد سواء.

تستند النتائج المدرجة في التقرير إلى مصادر عدّة: وهي عبارة عن مجموع ما توفر في حورة المنظمات الأعضاء من قواعد بيانات ومحفوظات تفصّل الهجمات الفردية على المدارس وتتوفر معلومات عن أساليب الهجوم، وموقعه، وأسماء المدارس، وأعداد الضحايا، والمتربّين المحتمليين، وغير ذلك من المعلومات. بالإضافة إلى البحوث المكتوبة الدقيقة، على أنّ الأولوية تُولى للبحوث والمنشورات وغيرها من المصادر التي أتت بها المنظمات الأعضاء وكذلك المقابلات الميدانية ونقاشات مجموعات التركيز التي أجريت وجهاً لوجه مع التلاميذ والمعلّمين وموظّفي المدارس والأهالي والمسؤولين المحليين في المجتمعات المتاثرة بالهجمات على المدارس.

## نطاق المسألة

قامت المنظمات المشاركة في العمل على مشروع «أنقذوا المدارس السورية» بجمع الوثائق المتوفّرة لديها، فأحصت وقوع 1292 مدرسة تم الهجوم عليها<sup>2</sup> ما بين العام 2011 ومنتصف العام 2017. وقد وُقّعت هذه الأعداد توثيقاً مُتفصلاً وهي منطقية وغير مبالغ فيها؛ فقد أصدرت الأمانة العامة للأمم المتحدة تقريراً في نهاية العام 2014 يفيد بأنّ 4072 مدرسة قد أغلقت أبوابها، أو تعرّضت للضرر أو باتت تستعمل كمأوى. وتشير تقدّيرات أخرى إلى أنّ مدرسةً من أصل ثلث مدارس في سوريا لا تعمل حالياً، سواء لأنّها مدمرة، أو أتّخذت مراكزاً للنازحين، أو أعيد استعمالها لأغراض عسكرية، وهو الأمر الذي يرفع الأعداد المذكورة آنفًا أكثرَ بعده.

هذا وقد أثّر كلّ من الهجمات على المدارس والنزاع بشكل عامٍ تأثيراً بالغاً في مستويات تعليم السوريين: ففي العام 2012، أي بعد مرور عام على بدء النزاع، سجلت نسبة التلاميذ الذين التحقوا بالمرحلة الثانوية تراجعاً عن العام الذي سبّقه، بحيث تدنت من 98 في مئة إلى ما لا يزيد عن 57 في المئة.<sup>3</sup> وفي العام الدراسي 2015 - 2016، لم يلتحق ما لا يقلّ عن 2.3 مليون طفل سوري، داخل سوريا وفي البلدان المجاورة.<sup>4</sup> بالمدرسة، أمّا اليوم، فلا يزال 1.3 مليون طفل سوري يواجهون خطر التسرب من المدرسة.<sup>5</sup>

عند النظر بتجدد العنف والأذى اللذين أثّرما بالأطفال السوريين، يتبيّن أنّ النزاع يتّحد طابعاً وحشياً. فقد أظهر تقرير صادر مؤخراً من إعداد باحثين في بلجيكا أنّ عاملين يسمان النزاع السوري هما ضخامة أعداد الأطفال المتاثرين بالعنف، والطريقة التي وقع بها هؤلاء الأطفال ضحية للنزاع. أمّا حصيلة القتلى فمُرتفعةٌ وصاعقة، وقد أشارت دراسة مبنية على البيانات التي قدمها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC) إلى أنّ وفيات المدنيين تُشكّل 70.6% من العدد الإجمالي لحالات الوفيات المرتبطة عن أعمال العنف والمرتبطة بالنزاع.<sup>6</sup> هذا ويقدّر مركز توثيق الانتهاكات في سوريا حصيلة القتلى الأطفال بحوالي 19555 طفلًا، وذلك بين مطلع العام 2011 وكانون الأول/ديسمبر 2016.<sup>7</sup>

## النتائج القانونية

أُجري خليل قانوني شاملٌ بناءً على الأطر القانونية المعمول بها لتطبيق القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. واستناداً إلى سبع دراسات حالات تخصّ هجمات محددة، وتسليط دراسات الحالات هذه الضوء على الانتهاكات الجسيمة للالتزامات التي تُطبّق بوجب القانون الدولي لحماية الأطفال والمدنيين في النزاعات المسلحة، بما فيها تلك الواردة في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، بالإضافة إلى اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949

<sup>2</sup> وقد تم توفير هذا الرقم من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان وتم تأكيده ببيانات من المنظمات الأخرى، بما في ذلك المعهد السوري للعدالة ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا. لأغراض تخصّ هذا التقرير، يشير مصطلح «الهجوم» على مدرسة إلى أي عمل عسكري (1) مقصوب، أو (2) عشوائي، أو (3) عن طريق الخطأ يؤدي إلى إلحاق الأضرار أو الدمار بمدرسة أو بعدها مدارس.

<sup>3</sup> محمد الحسان. (2016). 27.

<sup>4</sup> تقرير تعليم مؤتمر بروكسل (2017).

<sup>5</sup> أخبار الأمم المتحدة (2016).

<sup>6</sup> Guha-Sapir and al. (2018), 105.

<sup>7</sup> بيانات مستقاة مباشرة من مركز توثيق الانتهاكات في سوريا. وهو إحدى المنظمات المشاركة في إعداد هذا التقرير.

وبروتوكوليهما الإضافيين المؤرخين في 1977. يُذكر أنَّ الهجمات التي اختارها فريق العمل قد حظيت، غالبيتها، بتفصيلية إعلامية جيِّدة، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى طبيعتها المروعة. هذا وقد أدانت الجهات الدولية علانيةً هذه الهجمات واعتبرت أنها تشكُّل انتهاكات لحقوق الإنسان. أمّا الأولوية فقد أولت للحالات التي أدت فيها الهجمات إلى سقوط الكثير من الضحايا من عديد الأطفال؛ وانخذلت فيها الهجمات طابعًا متعمداً أو عشوائياً؛ واستُخدمت فيها أسلحة محظورة بموجب القانون الدولي؛ وبكلٍّ فيها أنماط مشتركة سبقَ أن استُخدمتها أطراف النزاع؛ وشُنِّت فيها الهجمات على مدارس لم تكن تُستخدم لأغراض عسكرية عند وقوع الهجوم.

يُثبِّت التقرير المعنون «لم نتوقع أبداً أن نُقصف» أنَّ الدمار الذي أlictedه حكومة الرئيس بشار الأسد وسائر أطراف النزاع بالمدارس والتلاميذ، ينتهك الكثير من الأحكام الأساسية التي نصَّ عليها القانون الدولي. فقد استُخدمت أسلحةً كالذخائر العنقودية والقنابل الحارقة، في مناطق سورية تتواجد فيها مدارسٌ عاملة. علمًا أنَّ الكثير من دول العالم خطَّر استخدام هذه الأسلحة، في حين تُعتبر أنواعٌ أخرى منها، كالبراميل المتفجرة، عشوائية في طبيعتها، وذلك نظرًا إلى جسامته المعاشرة التي يحتمل أن تتسُبَّب بها. ويتعارضُ استخدام هذه الأسلحة مع الحظر المفروض على الهجمات العشوائية، وهو، حتمًا، غير مناسبٍ قط.

وفي نهاية المطاف، تقعُ على عاتق الحكومة السورية مسؤولية حماية شعبها وبنيتها التحتية المدنية. ونظرًا إلى كون الأطفال هم، في الأصل، من بين أكثر أفراد المجتمع ضعفًا وتزيدُهم النزاعات ضعفًا، يمنحهم القانون الدولي الحماية العامة على اعتبارهم مدنيين بالإضافة إلى الحماية الخاصة على اعتبارهم أفرادًا ضعفاء. هذا وتنتبِّسُ سورياً إلى اتفاقية حقوق الطفل، وهي تلتزم، بموجب دستورها الصادر في العام 2012، أن «تحمي... الطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفِّر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملائكتهم».٨

غير أنَّ التقرير خلص إلى عدد من المؤشرات التي تدلُّ جليًّا على أنَّ الهجمات متعمدة، بما في ذلك استخدام الصواريخ الموجهة؛ ومعرفة موقع المدارس؛ واستطلاع المواقع ورصدها ومرaciقتها قبل وقوع الهجمات؛ بالإضافة إلى الهجمات المتسلسلة على أكثر من مدرسة أو مجمع مدرسيٍّ في تتابع سريع في اليوم نفسه؛ الهجوم على المدرسة نفسها في مراحل مختلفة من النزاع.

وبهدف كُلٌّ من حظر الهجمات العشوائية ومبادأ التنااسب إلى توجيه السلوك العسكري، بما في ذلك حملات القصف الجوي، الشائعة في النزاع السوري. ومع ذلك، تُتَّخذ الهجمات على المدارس طابعًا عشوائياً بحسب ما يُبَرِّز التقرير بوضوح من خلال دراسةٍ عدِّ من العوامل. فعلَّى سبيل المثال، أصبت مدارس كثيرة نتيجة القصف واسع النطاق الذي شُنَّ على مناطق مدنية مكتظة بالسكان. وفي حالات كثيرة، يُستَبعَدُ أن يكون القادة المسؤولون قد أخذوا في الاعتبار احتمالَ وقوع خسائر في أرواح المدنيين قبل تنفيذ الهجوم. نظرًا إلى أنَّ الأسلحة المستخدمة تُجْعل الحدّ من الضرر الذي سيُلحِّق بالمدنيين أو السيطرة عليه أمرًا مستحيلاً عمليًا. فمثلاً، لقد استُخدمت الحكومة السورية وحلفاؤها الصواريخ والمذاييف ومجموعة من الأسلحة الأخرى التي تُلقى من الطائرات ويصعب توجيهها أو الحدّ من تأثيرها المحتدم. ونظرًا إلى أعداد المدارس التي وقعت عليها الهجمات وإلى نطاق ما خلَّفته هذه الهجمات من وفيات ودمار، يستبعد التقرير أن يكون المقاتلون غافلينًّا عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين.

### الجانب الإنساني من النزاع: تقييم آثار الهجمات في حيوات السوريين

أدَّى تدمير المدارس واسع النطاق على امتداد الأراضي السورية إلى عواقب لا حصر لها على البلد وعلى مواطنيه المدنيين. أمّا نتائج المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز التي أجريت من أجل هذه الدراسة فتُلقي الضوء على عدٍّ من هذه الآثار الرئيسية، التي أرخت بظلالها على خارب التلاميذ والمعلمين وغيرهم من الأفراد، وذلك قبل وقوع الهجمات وخلاله وبعده. وفي طبيعة الحال، سيفاقِمُ الوقت المشقّات والأضرار طويلة الأجل التي يُعانيها المتضررون. لا سيَّما في حال لم تتوَّقفَ أعمال العنف في القريب العاجل.

ومن جملة النتائج المهمة التي يُشير إليها التقرير مسألة الدقة التي تَوَحَّدَها الأشخاص الذين أُجريت معهم المقابلات أثناء خذلتهم عن الخطوات الكثيرة التي اتَّخذتها المدارس والمجتمعات المحلية وترمِي إلى ضمان حصول الأطفال على أفضل تعليم ممكن في ظلِّ الظروف القائمة. وعلى الرغم من أنهُوا النزاع الدائر حولهم، إذ تُتَّخذ المدارس الإجراءات الازمة لتكون على أهبة الاستعداد

8 دستور الجمهورية العربية السورية (2012)، المادة 20.

لوقوع هجوم في أي وقت مُمكن. وهو واقعٌ عمليٌّ ومحزنٌ في آنٍ معاً، إذ إنَّه يشيعُ شعوراً باعتياد النزاع. وبدلاً من أن يتستَّنَ للمدارس التركيز على تعليم الشباب – وهو مسْعٌ على قدر من التعقيد والأهمية في أي سياق كان – فهي تُخْرِي تدريبات على الإلقاء وتعمل على تجهيز أجنحة استشفائية. وبدلاً من أن تأمل المجتمعات في انتهاء أعمال العنف، سُلِّمت مرغمةً بضرورة السعي إلى تخفيف أضرار الهجمات المستقبلية حتمية الوقع.

وقد نتج عن الهجمات على المدارس، أنَّ قُتل مئات المعلمين. وغادر عددٌ كبير منهم البلد. وتوقف كثيرون غيرهم عن الذهاب إلى العمل. إلى ذلك، يُعِيقُ تضرر البنية التحتية لقطاع النقل إمكانية الوصول إلى المدرسة. ومن شأن حملات الاعتقالات المستمرة التي تمارس بحقِّ التلاميذ والمعلمين مَنْ يتمكَّنُونَ في الوصول إلى المدرسة ويُعتقدُ بأنَّهم يشاركون في الاحتجاجات المناهضة للحكومة. أنَّ تفاصِم مخاوف وقوى هجمات مستقبلية. هذا ويحجمُ الأهالي المأهَلُونَ عن إرسال أولادهم إلى المدرسة خشية وقوع مزيدٍ من أعمال العنف، وهو الأمرُ الذي يُؤسِّعُ الفجوة التعليمية ويزيدُ أبناءَ «الجيل الصائِع» من السوريين الذين لم يعرِفوا سوى النزاع في نشأتِهم، ولم يتلقُّوا قدرًا يذكر من التعليم. وقد كانَ للخوفُ هذا تأثيرًا أكبر في الفتياَن منه في الفتيان. وأدى إلى ارتفاع معدلات زواج القاصرات، ومَرَدُ ذلك إلى سعيِّ الأهالي إلى إيجاد خيارات بديلة لأولادهم. ومن ناحية أخرى، أُعرب بعضُ الأهالي عن تخوُّفِهم من ميلِ أبنائهم، لا سيَّما الفتياَن منهم، إلى التطرف وذلكَ نظرًا إلى أنَّهم عاشُوا في ظلِّ أجواء مشحونة بالعنف وإلى كونِ ارتياح المدرسة خيارًا غير متاحٍ لهم.

ولا ينتابُ الأهل وحدهم شُعُورٌ بالخوف على أبنائهم، فالللاميَّد والمعلمون على حد سواء خذلوا عن تعرِضِهم لصدمات نفسية بسبب هجمات السَّابقة، وعن خوفِهم الشديد من الذهاب إلى المدرسة بعد أن فقدوا أطافهم أو بعد أن رأوا أصدقاءهم يموتون أمامَ أنظارِهم. وقد تواتَرَ الحديثُ عن التأثيرِ الأبدِيِّ المتراكِبُ عن بُرِّ الأعضاء؛ والأمرُ سُيَّانٌ بالنسبة إلى الصدمات النفسية والعاطفية الشديدة التي تعرَّض لها الللاميَّد والمعلمون على حد سواء.

وتُعدُّ مسألة المناهج الدراسية واحدةً من المسائل الشائكة العديدة التي تُرهق تفكيرِ السوريين. بما في ذلك المنظمات المعدة للتقرير، وذلك بناءً على تجاربِ أفرادها على اعتبارِهم سوريين وناشطين. ففي المناطق التي لا تزال المدارس فيها عاملة، بدأت المناهج الدراسية تختلف من منطقةٍ إلى أخرى وتختضعُ لأهواءِ الأطراف المسيطرة في كُلِّ منها. وتشهدُ سائرُ المناطق السُّورِيَّة هذه الظاهرَةُ آنفةِ الذِّكر، وهي تبلغُ هذه الظاهرة أوجهها في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (الذي يُعرفُ شُيُوخًا باختصار داعش) والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة. لذا، لا بدَّ من بدء العمل فورًا على توحيد المناهج المتفاوتة والسيَّسَة، وعلى تزويدِها بعلومات موثوقة لا تتعلقُ بالنزاع وحسب. بل تشمل كذلك عقوبةِ القمع وغيرها من الأساليب الجذرية التي سبقته وشكَّلت أرضًا خصبةً لنُشوِّبه. ويجبُ على سوريا أن تتدبرَ مهامَ نقل وجهات نظرِ الأطراف والضحايا جمِيعَهم؛ وتعليم قيم الحقِّ والعدالة والاعتراف بالآخر والتعايشِ الإسلامي. ليحلَّ ذلكَ محلَّ الآراء المتحيزَة، والهيمنة، ووجهات النظر الأحادية الجانب، التي كانت من قبل.

على الرغم من كُلِّ ما تقدَّم، وفي موازاةِ الصورةِ القاتمة عن الحياة داخل الأراضي السُّورِيَّة، التي رسمها المشاركون في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز، ترتسِم ملامح صورةٍ أخرى. صورةٌ تعكسُ بصيصَ أملٍ والقدرة على التحمل والتفاني الواضح في سبيل التعليم ورفاه الأطفال والشباب في سوريا. وقد تطرَّقَ الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات إلى التهجُّج الاستباقي الذي اتبَعَته المجتمعات المحليَّة على أكثرِ من صعيدٍ. وتمثلَ في طرق متعددةٍ تُمكِّنُها من القيام بما في وسعها فعله، وذلكَ من خلال الجهود المحليَّة التي تؤول، على سبيل المثال، إلى تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للضحايا أو تنظيم حملات لتحفيزِ الللاميَّد على العودة إلى المدارس. وفي السياقِ عينه، ذكر معلمون أنَّهم يؤثرونَ وظائفهم من دون تلقيِ رواتبٍ وعلى الرغم من التهديدات التي يُحدِّقُ بحيواتِهم. وجدر الإشارةُ إلى أنَّه في كلِّ المجتمعات التي أجريت فيها المقابلات وُعِقدَت فيها نقاشات مجموعات التركيز، أثار المشاركون مسألةً إيجاد طرق بديلة لتوفير التعليم، إمَّا في مدارسٍ تحت الأرض وإنماً مُناوبةً بين منازلٍ شتَّى. على أنَّها أماكنٌ تؤمنُ ولو القليلَ من الأمان، بحيث تُخوِّلُ الللاميَّد متابعةَ خصيالِهم العلميِّ.

## الوصيات

### إيقاف الهجمات واحترام المعايير الدولية

#### إلى أطراف النزاع:

- أولاًً وقبل أي شيء آخر، يجب إيقاف كلّ الهجمات على المدارس على الفور. فالحصول على التعليم الآمن والجيد هو حقّ تتمتع به العائلات والمجتمعات السورية ولا يُوضع موضع تفاوض.
- يجب أن تُقرّ فوراً قوانين محلية وسياسات عسكرية تحظر الهجوم على المدارس وتنعّم استخدام الأطراف العسكرية المدارس أثناء النزاع.
- يجب على سائر الأطراف المنخرطة في النزاع أن تقرّم القانون الإنساني الدولي بالكامل. وأن تجنب السكان المدنيين أخطر النزاع المسلح وتحميهم منه. وأن تقرّم القانون الدولي لحقوق الإنسان بجميع بنوده. ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
- أفied بأنّ النظام السوري قد ألقى ذخائر عنقودية كما وقد استخدمت في معرض العمليات الروسية-السورية المشتركة. لذا، يجب على هذين الطرفين، بالإضافة إلى الأطراف الأخرى المنخرطة في النزاع في سوريا، توقيع الاتفاقية ومصادقتها والتوقف فوراً عن استخدام هذا النوع من الذخائر.

#### إلى المنظمات الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- يجب وضع شارة مميزة ومرئية يمكن التعرف عليها لحماية المدارس من الهجمات، على غرار الشارات المستخدمة لحماية المستشفيات والمركبات ومقدمي الخدمات الطبية والإغاثة في النزاعات المسلحة أو لحماية الواقع الدينية ومواقع التراث الثقافي. وفي هذا الصدد، يجب التوصل إلى اتفاقية دولية تؤول إلى وضع هذه الشارة المميزة، وتفضي بتحديد كيفية استخدامها وإمكانياتها. وبتوسيع الالتزامات المرتبة على القوات المسلحة لاحترام هذه الشارة. ولا بدّ لشارة القانون الدولي الإنساني هذه أن تمنّح المدارس والأطفال بوجب القانون الدولي، وبفترض بالدول الموقعة على اتفاقيات جنيف أن تسنّ قوانين محلية وسياسات عسكرية تحظر الهجمات على المدارس التي ترفع شارة المدرسة المميزة.

- يجب إحالة هذا التقرير إلى الآلية الدولية المعايدة المستقلة من أجل البدء في إجراء تحقيقات كاملة في الهجمات على المدارس في سوريا:

- يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتخذ إجراءات فورية ردّاً على الهجمات على المدارس، بما في ذلك إحالة الوضع القائم في سوريا إلى المدعى العام في المحكمة الجنائية الدولية.

- يجب على جميع الدول الأعضاء التوقيع فوراً على إعلان المدارس الآمنة الذي يدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. بالإضافة إلىأخذ جميع «الأفعال البديلة الممكنة قبل الهجوم» على مدرسة أو جامعة في الاعتبار، بوجب المبدأ التوجيهي ٤ (أ). «قبل أي هجوم على مدرسة أصبحت هدفاً عسكرياً، يجب على أطراف النزاع المسلح أن يأخذوا في عين الاعتبار حقيقة أنَّ الأطفال يستحقون احتراماً وحمايةً خاصة». و«الأثر السلبي الطويل الأجل المتحمل على قدرة المجتمع المحلي على التعليم، بعد تدمير المدرسة أو الإضرار بها».

## إصلاح العملية التعليمية

- البدء فوراً بعملية إعادة بناء وإصلاح تشمل المدارس السورية والنظام التعليمي في أنحاء البلاد كافة.
- بغية ردم الهوة السّحيقة التي سببها النّزاع في قطاع التعليم. لا بدّ من النّظر في اتخاذ خطوات من شأنها تسريع عملية التعليم لتعويض ما فات منها؛ وإقرار أنواع محددة من التعليم والتقييم غير الرسمية؛ وتقديم الدعم والفرص للتحضير لامتحانات التقييمية التي لم جُرّأ أثناء النزاع ولإجرائها على حد سواء.
- يجب أن تشمل عملية السلام إعادة تقييم المناهج الدراسية الوطنية تقييماً صارماً وإصلاحها وذلك من أجل منح كلّ تلميذ نوعية التعليم نفسها وتدریس مادة التاريخ بطريقة غير متحيزة فلا تجد هذا الطرف أو ذاك، بل تقدم حقائق بيّنة وتعلّي أصوات الضحايا وتسلّط الضوء على قصص العدالة والسلام والتعايش.
- يجب أن يحظى المعلمون الذين لا يزالون في سوريا بالدعم والحماية اللازمين. ويشمل ذلك ضمان تحصيلهم رواتبهم بأمانٍ وعدم تعرضهم للمضايقة والهجوم بالإضافة إلى دعم المدارس لكي تترَّد بالمواد الملائمة وتنعم بظروف آمنة للتدريس.
- لا يُعرف الكثير عن أوضاع التلاميذ ونظام التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. وعليه، تبرُّ الحاجة إلى إجراء مزيدٍ من البحوث وربما تحقّيق كاملٍ من أجل معالجة أي أضرار خاصة أو آثار إضافية تترتب عن الانتهاكات التي ترتكب في هذه المناطق.

## الاعتراف واتخاذ التدابير الإصلاحية

- يجب على الحكومة السورية والأطراف الأخرى المتواطئة في الهجمات على المدارس أو المسؤولة عنها - بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة لدولة ما والجهات الأجنبية التي تشارك مباشرة في الهجمات - أن تصدر اعترافاً عاماً تقرّ بموجبه بالأضرار التي أlictedتها بالمدارس والأطفال والمعلمين والأهالي والعائلات والمجتمعات. كما يجب عليها إصدار اعتذار علني شامل من جميع ضحايا هذه الهجمات.
- يجب أن يُعتبر تقديم الدعم النفسي والاجتماعي أولوية فورية، وحاجةً طويلة الأجل. على اعتبار أنه يشكل جزءاً من إجراءات الإغاثة وجبر الضرر.
- يجب أن تراعي برامج جبر الضرر الخسائر الهائلة في قطاع التعليم. كما يجب أن تتضمّن بعض الخطوات المذكورة أعلاه - ومنها تسريع عملية التعليم لتعويض ما فات منها؛ وإقرار أنواع محددة من التعليم ونظام الأرصدة الدوليّة؛ وتقديم الدعم والفرص للتحضير لامتحانات التقييمية التي لم جُرّأ أثناء النزاع ولإجرائها على حد سواء، وغير ذلك من أشكال المساعدة التعليمية ورما المهنية، التي تحدّد بناءً على تقييم احتياجات الضحايا تقييماً شاملاً.
- شاعت بين صفوف الضحايا حالات فقد الأطراف جراء أعمال العنف والهجمات. عليه، يجب أن يُوفّر للضحايا الدعم الطبي طويلاً الأجل وإعادة التأهيل والموارد المالية الازمة لتأمين الأطراف الاصطناعية - بما في ذلك تقديم البديل اللازم إلى حين اكتمال نمو الأطفال.
- يجب منح المعلمين الحفّزات التي خلّتهم على العودة إلى سوريا. أمّا بالنسبة إلى الأشخاص الذين باشروا التعليم في سيارات غير رسمية، فيجب وضع برنامج تأهيليّ معجل يسمح بالاستفادة من خبراتهم هذه ويؤهلهم أن يصبحوا مُعلّمين محترفين.

# الفصل الأول: مقدمة

على مرّ سبع سنوات من الاحتجاجات والنزاع المسلح في سوريا. قُتِلَ مئات الآلاف من المدنيين ووَقَعَ عدُّ أكبرٍ منهم ضحيةً للإخفاء القسري أو تعرّضوا للتعذيب. أو عانوا انتهاكاتٍ جمّةً لحقوقهم الإنسانية. وقد شهد معظم السوريين، من فيهم أطفال كثيرون، تعرّضًّا أفراد عائلاتهم وأصدقائهم وجيرانهم مثل هذه الانتهاكات. هذا وقد دُمِّرت مدن سورية كثيرة حتّى صُرِبتْ أنقاضًا وركاماً. إلى ذلك، فإنَّ مدرسةً من أصلٍ ثلاثٍ في سوريا تضرّرت أو تهدمت أو باتت تُستخدم كمأوى.<sup>9</sup> وأكثر من نصف مستشفيات البلاد متوقفة عن العمل حالياً.<sup>10</sup> كما إنَّ ملايين السوريين قد نزحوا داخلياً.<sup>11</sup> في حين جأ ملايين آخرون إلى الخارج.<sup>12</sup> فما كانَ من أنظممة الحماية واللجوء إلا أن خذلتهم أكثر بعد.

لا شكَّ أن التحوّلات التي شهدتها ديناميات هذا النزاع الوحشي الذي طال أمده قد انعكست على الرؤية الخاصة بعملية العدالة الانتقالية الوطنية. وكان من شأن عدم اليقين حول محصلة النزاع وما لاته أن قوّضَ الجهود الملاحية الرامية إلى تعزيز المسائلة، وأشاعَ حالة من الإحباط والإهاق في أوساط المجتمع المدني. ومع ذلك، لم يتراجع الاهتمام بدور العدالة الانتقالية في مستقبل البلاد. وفي هذا الصدد، تواصل مُنظّمات المجتمع المدني السورية مساعيها النشطة الأليلة إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وتحرص على حفظ البيانات الفائقة الأهميّة التي تصبُّ في خدمة عمليات العدالة المستقبليّة. ومع ذلك، فإنَّ عملية التشاور والمحوار التي نظمها المركز الدولي للعدالة الانتقالية على مدى عامين مع أكثر من عشر من مُنظّمات المجتمع المدني السورية، في الفترة الممتدة بين العامين 2014 و2016، كشفت النقاب عن شعور بالإحباط ناجم عن ضآلّة تأثير جهود التوثيق في النزاع حتّى الآن، ويعزى ذلك، جزئياً، إلى المفاهيم الخاطئة الراسخة – والشائعة بين الجهات الفاعلة الدوليّة أيضًا – ومفادها أنَّ جهود التوثيق جُدي نفعاً في القضايا الجنائية حصرًا.

وفي إطار التَّصدِّي لهذا الواقع، تعاون المركز الدولي للعدالة الانتقالية مع عشر منظّمات سورية، تقع مقرّاتها في كلٍّ من تركيا ولبنان، بهدف تعزيز جهود التوثيق القائمة من خلال وضع استراتيجية تؤول إلى دعم حقوق السوريين وتمهيدَ السبيلَ أمامَ عمليات العدالة الانتقالية المستقبلية.<sup>13</sup> وفي ما يلي، أسماء المُنظّمات العشر آنفة الذكر:

- بدائل
- مركز المجتمع المدني والديمقراطية (CCSD)
- دولتي
- محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان (LDHR)

Strategic Steering Group (2017) 9  
منظمة الصحة العالمية (2018) 10

11 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (الموابة العملية للاجئين: استجابة سوريا الإقليمية للاجئين).

12 مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (الموابة العملية للاجئين: استجابة سوريا الإقليمية للاجئين).

13 أُنجز هذا العمل بفضل الشراكة مع وزارة الخارجية والكوندولزي البريطانيّة ومع الحكومة السويدية وبدعم منها: بالإضافة إلى دعم الحكومتين الاستراليّة والكنديّة وصندوق فيوليت جباره الجيري (Violet Jabara Charitable Trust)، والمساعدة المشاريعية من جانب الحكومة السويسريّة.

نقطة بداية •

- المعهد السوري للعدالة (SIJ)
- الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)
- اليوم التالي (TDA)
- مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC)
- النساء الآن من أجل التنمية (Women Now)

وكان من شأن التعاون المستمر بين هذه المنظمات السورية المتنوعة أن ساهمَ في تحقيق الفريق إنجازاتٍ مهمّة. فقد سادَ إجماعٌ بأنَّ تأثير المجهود الفرديّة التي تمتَّع بها كُلُّ منظمةٍ على حدة يُصبحَ أحسنَ وأقوىَ عندَ دمجها في العمل التعاوني الذي يركِّز على مسأله محدّدة تشكِّل موضع اهتمام مشترك، وتصدرُ عنه نتائجٌ ووصياتٌ واضحةً موجّهةً إلى عامة الناس وإلى الجهات الدوليّة المعنية بوضع السياسات على حدّ سواء.



الصورة: طفل في حي الصاخور في شرق حلب يحمل كتبٍ يوزّعها اليونيسف حول خدید والإبلاغ عن الأشياء غير المنفجرة. (اليونيسف)

وعليه، اجتمعت المنظمات الإلّاهي عشرة<sup>14</sup> في آذار/مارس 2017، في إطار حلقة عمل أولى شكلّت انطلاقَة مشروع التعاون الرسميّة وتبعتها سبعُ ورش عملٍ أخرى، امتدَّ كلُّ منها على مدى يومين أو ثلاثة أيام. وفي نهاية المطاف اتّخذَ قراراً بالإجماع على أن يتركّز المشروع على الشّترك حول تدمير المدارس السوريّة وحوال الأثر الذي يخلفه هذا الضرر في الأطفال السوريّين وأهاليهم وعائلاتهم والمجتمع ككل. وقد اجتمعت المنظمات مرتّة عدّة منذ حلقة العمل الأولى. بشكل منفصل ضمن مجموعاتٍ فرعيةٍ صغيرةً كماً وخلال ست حلقاتٍ عمل جماعيّة لاحقة من أجل صياغة المشروع؛ وجمع البيانات؛ وتحديد النتائج النهائية والتخطيط لها. وخلال مسارِ هذا المشروع التعاوني، تكاملت نقاط القوّة والقدرات التي تمتَّع بها كلُّ من المنظمات المشاركة، وبعضُها يمتَّع بخبرةٍ في مجال جمع البيانات أو خليلها، وبعضُها الآخر تكمنُ قوّته في سرد القصص وتوليفِ نصٍّ مقتبسٍ من العمل مع الضحايا. ويرمي تكامل القدرات هذا إلى تسليط الضوء على الآثار والنتائج الكثيرة المتربّة على تدمير مدارسِ البلد. وقد توّلى المركز الدولي للعدالة الانتقالية تيسير عملية التنسيق، والتحليل الثنائي والجماعي، وأنشطة بناء القدرات. وقد ساهمت المنظمات المشاركة في المشروع. كلُّ بحسب مجال خبرتها. هذا وقد استفادت المبادرة من أعمال التوثيق الخلفية التي سبقَ أن أجرتها هذه المنظمات. فجمعتَ عدداً من أحداثٍ على قدرٍ عالٍ من الأهميّة وأعدّت التقارير والتحليل القانوني المتقن. وصاغت سرديةً إنسانيةً عميقّة.

ويتركّز العمل، بما فيه هذا التقرير، على الآثار المباشرة والدائمة المتربّة على الهجمات على المدارس السوريّة. ولأغراض تخصُّ هذا التقرير، يشير مصطلح «الهجوم» على مدرسة إلى أي عمل عسكري (1) مقصود: أو (2) عشوائي: أو (3) عن طريق الخطأ.

14 وهي المنظمات التي أتَى ذكرها، وبُعْضَها إلى مركز الدولي للعدالة الانتقالية.

يؤدي إلى إلحاق الأضرار أو الدمار بمدرسة أو بعدها مدارس. فمن خلال استخدام أشكال مختلفة من الوثائق والبيانات وذريتها. توصل المشروع إلى صياغة خليلٍ وسرديةًّا معتمدٍ يتناولُ الانتهاكات ويرميَّان إلى إظهار كيفية تأثير مجتمعات وفئات سكانية مختلفة بالهجمات على المدارس. وبسقِّي هذا المشروع إلى تسليط الضوء على الجانب الإنساني من النزاع. وإلى النظر في الردود المخلية عليه التي تعكس قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وسعة حيلتها في مواجهة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان على نطاقٍ واسع. ولعلَّ خيرًا مثل ذلك، هو بناء مدارسٍ خُلُوطٍ تكونَ في منأى عن الهجمات مثلاً. هذا وبصَبِّ المشروع جُلَّ تركيزه على الجانب الإنساني من جريمة السورين وعلى الأثر الواسع النطاق المترتب عن الانتهاكات، بالإضافة إلى ما يمكن قوله عن التبعات القانونية الناجمة عن تدمير المدارس في سوريا. وهو، بذلك، إنما يسعى إلى حشد مزيد من الدعم الشعبي للمساءلة، وإلى حثّ واضعي السياسات الدوليَّين على الإتيان بسياساتٍ رامية إلى مكافحة الانتهاكات وأثارها الطويلة الأجل على حيوات الضحايا.

وقد أثمرَ التعاونُ هذا، إلى جانب هذا التقرير، إنشاءً موقع إلكتروني، وعقدَ جلسة استماع علنية حول الموضوع. وكانت هذه الجلسة بمثابة مُندَّى من شأنه عرض نتائج التحليل الذي أجرته الجموعة حول تدمير المدارس. ولعلَّ الأهم من ذلك، هو أنْ سَمَحَت هذه الجلسة بإعلانِ أصواتِ السوريين المتضررين من الهجمات وبتسلیط الضوء على شهاداتهم التي كانَ من بينها شهاداتٍ مؤثرةٍ ثلاثة أدلى بكلِّ منها أحدُ الناجين من هجمات على مدارسٍ. وشهادةً رابعةً أدلت بها والدة طفل صغيرٍ خُلُوطٍ من هجوم على مدرسته. وقد ضمَّ هذا الحدث، الذي أُقيمَ في العاصمة السويسرية جنيف في 22 آذار/مارس 2018، «لجنةً ضمير» مؤلفةٍ من شخصياتٍ من أبرز المدافعين عن العدالة، الذين حضروا الحدث من أجلِ الاستماع إلى قصص الضحايا وتقديم خبراتِهم ومَدْ جميع ضحايا النزاع بالدعم الرمزي. لا سيما أولئك المتضررين من الهجمات على المدارس. وقد ضمَّت هذه اللجنة نافانيشيم «نافي» بيلالي، وهي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سابقًا؛ وبابلودي غريف، وهو المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بتعزيز الحقيقة والعدالة والخبر وضمانات عدم التكرار؛ ودافيد تولبيرت، وهو رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية. يُشار إلى أنَّ كُلَّا من النتائج النهائية التي أثمرها هذا المشروع المشترك، يسلط الضوء بطريقةٍ مختلفةٍ على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسة التي تمَّ التوصل إليها علَّماً أنها ترتكز جميعها حولَ تَحْقيق أربعة أهداف رئيسية، ألا وهي:

- .1. إيقاف الهجمات على المدارس
- .2. حماية المدارس العاملة من الاستهداف والتدمير والاستعمال العسكري
- .3. الاعتراف بما سببَ من أضرار ومعالجتها
- .4. تحقيق العدالة للمتضررين من الهجمات

## الفصل الثاني: المنهجية

هذا التقرير هو ثمرة تعاون بين المنظمات الإلّاهي عشرة المشاركة في صياغته. وفي ما خلا بعض الاستثناءات، تفرّغَ فردٌ من كلّ منظمة للمشاركة في الأنشطة المختلفة وأداءً معظم الأعمال. وقد قدمَ أفرادٌ آخرون يد العون عند اللزوم والاقتضاء. وفي حالات قليلة، تبدلَ المنسقون خلال مراحل العمل وذلك إما لأنَّ الشخص الأساسي قد غادر المنظمة، وإما لأنَّه انتقل إلى منصب آخر وإنما لأنَّه لم يتمكّن من مواصلة المهمة. وفي هذه الحالات، أحاطَ المنسقون المغادرون الأفراد الجدد والمشاركين الآخرين في المشروع بتجرباتِ العملِ وتفاصيله إحاطةً كافيةً ووافيَةً.

ساهمت المنظمات المشاركة في المشروع كُلَّ بحسبِ خبراتها المؤسسيَّة ومهاراتها. وكانت الفكرة الأساسية تقومُ على الاستفادة من تنوُّعِ نقاط القوَّة تلك لمعالجة قضيَّة تدمير المدارس والهجمات عليها من أكثرِ من منظار. ومن هذا المنطلق، قسمَت المنظمات الإلّاهي عشرة إلى أربعة فرقٍ فرعية، كُلُّ فرقٍ كُلَّ منها إعداد أحدِ أقسام التقرير الرئيسي. أمَّا الفرق الفرعية الأربع والمنظمات التي تضمُّها، فهي على الشَّكل التَّالي: (1) «فريق البيانات والتَّوثيق»، ويضمُّ المعهد السوري للعدالة (SIJ). والشبكة السوريَّة لحقوق الإنسان (SNHR)، ومراكز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC)؛ (2) «فريق حلِيل النَّزاع»، ويضمُّ منظمة بادائل، ومركز المجتمع المدني والديموقراطيَّة (CCSD)، والمركز الدولي للعدالة الانتقالية؛ (3) «فريق التَّحليل القانوني»، ويضمُّ المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمة محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان (LDHR)؛ (4) «الفريق المعني بالآثار»، ويضمُّ منظمات دوليَّة، ونقطة بداية، والنِّساء الآن من أجل التنمية (TDA)، والنِّساء الآن من أجل التنمية (Women Now).

وقد عملت الفرقُ معاً خلال سبع اجتماعات عقدها المركز الدولي للعدالة الانتقالية في إسطنبول في تركيا، كما عملت بشكل منفصل في كل من مدينة غازي عنتاب التركية والعاصمة اللبنانيَّة بيروت، وذلك بحسبِ مقرَّات المنظمات. وقد عُقدت حلقة العمل العامة الأولى في إسطنبول في آذار/مارس 2017. ثم تالت المجلسات، بوتيرة جلسةٍ كلَّ ستةِ أسابيع تقريباً، وصولاً إلى الجلسة الختامية التي عُقدت في شباط/فبراير 2018. يُشار إلى أنَّ المركز الدولي للعدالة الانتقالية أدى دوراً تنسيقيَّاً ضمنَ الفرق، وقدّم المساعدة التقنيَّة والدعم اللوجستي والمالي لكلِّ من حلقاتِ العمل واللقاءات الأخرى التي نظمتها الفرق الفرعية للعمل معاً من أجل استكمال بحوثها وصياغة المواد المكتوبة.

### الفرق الفرعية: أدوارها وأهدافها

كُلُّ فريقٍ حلِيل النَّزاع إجراءً البحث المكتبي والإطلاع على المواد المتوفرة من أجل إعداد نبذة عامة عن النَّزاع، ودراسةً مُسْتَفيضةً عن مسار الهجمات على المدارس وتدميرها على امتداد الأراضي السوريَّة. أمَّا الموارد التي أوليت الأولويَّة في النَّظر إليها، فكانت تلك التي تتمتَّع بها المنظمات وتشملُ معارفها المؤسسيَّة الواسعة، وبحوثها ونشراتها؛ ثُمَّ اطلَّ على المصادر الخارجيه من أجل إتمام المعلومات وتدعمها. وقد ربطَ هذا الفريق المُعطيات بعضها بعضَ وحدَةً أنمطاً معينةً من الهجمات عبرَ تقديم النَّزاع زمنيًّا، والأحداث الميدانيَّة ذات الصلة، والعمليَّات الجارية بالتوافق على المستوى الدولي.

تألَّف فريقُ البيانات والتَّوثيق من المنظمات المشاركة الثلاث التي تصدُّبَ خبرتها الأساسية في جمع البيانات وتوثيق الانتهاكات المستمرة في سوريا. وكُلُّ فريقٍ هذا الفرق الفرعي، بشكلٍ أساسٍ، توحيدَ البيانات الموثقة من أجل رسم صورة كاملة عن تدمير

المدارس والهجمات عليها في سوريا ككلٍّ. وخصوصاً في بعض المناطق التي تُصنَّفُ على أنها تأثَّرت كثِيرًا بتدمير المدارس نتيجة النزاع. وتعاونَ فريقُ البيانات والتوثيق عن كثب مع فريق التحليل القانوني كي يتزوَّد بالبيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات التي تدعمُ الحالات المختارة لإجراء التحليل القانوني. كما تدعمُ مختلف الفرضيات والاستنتاجات الأخرى الواردة في سياق هذا التقرير.

وقد استخدمَ فريقُ التحليل القانوني المعلومات التي في حوزة فريق البيانات والتوثيق، بالإضافة إلى غيرها من المعلومات التي جُمعت في إطار البحث المكتبيَّة المكتَّفة. وذلك من أجل تحديد خصائص النزاع الرئيسية والأماطِ المتبعة فيه. ومن أجل تقييم الأطر القانونية القابلة للتطبيق والأيلة إلى فهم النزاع وتحليله. فتحدَّدَ على ضوء ذلك، انتهاكات القانون الدولي التي يبدو أنَّها ارتكبت كما تحدَّدَ التحقيقات الإضافية التي يفترضُ إجراؤها من أجل ترسِيم نطاق انتشارها. وقد عملَ فريقُ التحليل القانوني عن كثب مع فريقِ البيانات والتوثيق. فعَيْنَ سبع حالات هجوم على المدارس تستدعي تعمِّقاً في البحث والتحليل، على أن تُستعرضُ عمليَّة اختيار هذه الحالات تفصيلاً في القسم التالي.

أمَّا الفريق المعنى بالأثار، فأُنيطت به، بشكلٍ أساسيٍّ، مسؤوليَّة جمع البيانات النوعيَّة التي من شأنها تحسين الإحاطة بالآخر الذي تحدَّثَه الهجمات على المدارس وتدميرها في نُفُوسِ المواطنين العاديين. لا سيَّما التلاميذ منهم والمعلَّمين والأهالي. وقد أجرى هذا الفريق مقابلات مباشرة وأدَّار نقاشاتٍ ضمن مجموعات تركيز مع التلاميذ والمعلَّمين وغيرهم من الأفراد المتأثرين بتدمير المدارس في ثلَاث مناطق جغرافيةٍ مُختلفة. وتُستعرضُ هذه المقابلات والنقاشات تفصيلاً في القسم التالي



الصورة: إزالة الركام من مدرسة عين جالوت في حلب التي قصفتها ودمّرتها القوات الحكومية في 30 نيسان/أبريل 2014. (المعهد السوري للعدالة)

من التقرير. ثم أعادَ الفريق النظر في ساعاتٍ من البيانات المسجَّلة فقام بترميز النتائج المُنثَثَة عنها ثُمَّ حلَّلَها وخَلَصَ إلى تحديد الأماطِ وأماور الرئيسيَّة المستخرجة منها. وتشكَّل نتائج هذا التحليل القاعدة الأساسية التي يُنَيِّرُ عليها القسم المتعلق بآثار الهجمات على المدارس. وجدر الإشارة إلى أن المنظمات المُنضَوِّبة إلى هذا الفريق كانت ملَّمة أساساً بأساليب إجراء المقابلات والتاريخ الشفوي وجمع الشهادات القيمة. بما في ذلك التعامل مع النساء والأطفال. ومع ذلك فقد نُظمت جلسات إضافية لبناء القدرات في مجال التعامل مع هاتين الفئتين. ولا سيَّما مع الأطفال.

## الحالات المختارة

في إطار الجهود المبذولة في سبيل توثيق الهجمات الوحشية على المدارس في سوريا. وفي سبيل تبيان طبيعتها غير المشروعة، ضمنَ قسم التحليل القانوني، اختارَ فريقُ العملِ مجموعتين من دراسات الحالات أو الهجمات المحدَّدة ليُصبِّ تركيزَه عليهما. وتهدَّف مجموعَة الحالات السبع الأولى المعروضة في قسم التحليل القانوني إلى لفت الانتباه إلى السمات والأماطِ الخاصة بالانتهاكات المرتكبة ضدَ المدارس والأطفال في سوريا. كما تهدفُ إلى إيصالِ المُسَبِّبات التي جعلَها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. أمَّا المجموعة الثانية التي تضمُّ ثلَاث دراسات حالات فهي من اختيار الفريق المعنى بالأثار وهي تهدف إلى إجراء تحليل نوعي ينظرُ في الآثار التي تُسبِّبُها الهجمات على المدارس وتدميرها في حيوات التلاميذ والمعلَّمين والأهالي وغيرهم من أفراد المجتمع. وفي الحالات الآنفة الذكر كلُّها، كانت المدارس تُستخدم بوضوح لأغراض مدنية، لا عسكريَّة، عند تعرُّضها للهجوم.

أَمَّا الحالات السبعة المختارة للتحليل القانوني، فتُسلط كُلُّ منها الضوء على انتهاكات خطيرة لالتزامات حماية الأطفال والمدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاعات المسلحة، بما فيها الالتزامات المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان. كما وفي القواعد العرفية الراسخة، بما فيها تلك الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.<sup>15</sup> وفي اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب /أغسطس 1949 وبروتوكوليهما الإضافيين المؤرخين 1977.<sup>16</sup> وقد وقعت كلٌ من الحالات المذكورة في إحدى المحافظات الثلاث التي تواجد فيها الفرق الميدانية التابعة للمنظمات المشاركة في العمل على هذا التقرير، حيث تقوم بأعمال التوثيق مباشرةً من ساحة الحرب. هذا وقد حظيت معظم هذه الهجمات بتغطية إعلامية جيدة. ويُعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى طبيعتها المروعة، وقد أدانت الجهات الدولية علانيةً هذه الهجمات واعتبرت أنها تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان.<sup>17</sup>

عند العمل على اختيار الحالات للتحليل القانوني، حرص الفريق العامل على إدراج هجمات منسوبة إلى أطراف مختلفة من النزاع، وذلك بغية تبيان أنواع الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف المنخرطة في النزاع وكذلك مدى اتساع نطاقها. لكن، نظراً إلى كون السلطات السورية هي المسؤولة عن الأغلبية الساحقة من الهجمات على المدارس، وإلى كونها تتحمل، بشكل أساسياً، مسؤولية حماية شعبها، فقد عكست الحالات المختارة بمحاجة كفة المسؤولية هذا. لذا، فإن الحالات المختارة تشمل خمسة هجمات منسوبة إلى القوات المسلحة السورية (أو الروسية) وهجمتين منسوبتين إلى قوات المعارضة المسلحة.

أَمَّا بالنسبة إلى الجزء النوعي من عملية جمع البيانات، فقد وقع الخيار على ثلاثة حالات. هي: الهجوم نفسه الذي ورد في الاختيار القانوني، وووقع على مجمع المدارس في منطقة حاس في إدلب؛ والهجوم على مدرسة في دوما في ريف دمشق، وهجوم على مدرسة للأيتام في الأقارب غربي حلب. ويُعزى السبب في اختيار هذه المناطق إلى أمرَين. أولهما كونه، من المعروف، أن المدارس فيها قد تعرضت لهجمات إبان النزاع، ثانهما كون النظمات قادرة على الوصول إلى الجماعات فيها فتجمع المعلومات عن الهجمات، وبخري مقابلات من شأنها أن تتوثق بذارب التلاميذ وغيرهم من أفراد المجتمع ممن لديهم مصالح راسخة في كلٍ من المدارس المعتدى عليها. ولم يتم اختيار المناطق الواقعية حتى سيطرة حكومة الأسد أو الجماعات المسلحة الأخرى كالدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضاً بتنظيم الدولة الإسلامية أو داعش) لإجراء مقابلات مباشرة، لأن النظمات لا تستطيع العمل في تلك المناطق لدواع أمنية.

## أساليب جمع البيانات وتحليلها

أَدَى فريقاً خليل النزاع والتحليل القانوني الجزء الأكبر من عملهما من خلال خليل البيانات الأولية والثانوية خليلاً مكتبياً دقيقاً ومستفيضاً؛ وبالتالي، فإن أساليبهما المتبعة غنيةٌ عن الشرح. أمّا أساليب التي اتبعها كُلُّ من فريق البيانات والتوثيق والفريق المعنى بالأثار فتستدعي المزيد من الشرح. ولا بد، في المقام الأول، من الإحاطة بالأساليب التي تتبعها كلٌ من المنظمات وتتوال إلى التتحقق من البيانات الكمية وغيرها من البيانات الموضوعة في تصرف الفرق الأخرى. لا سيما فريق البيانات والتوثيق، كما ترمي إلى تنظيم البيانات آنفة الذكر كذلك الأمر. وفي ما يتعلّق بالفريق المعنى بالأثار، فمن المهم تحديد النهجية والعملية اللتين اتبعهما في جمع البيانات النوعية ثم خليلها.

## أساليب التوثيق وتنظيم البيانات للتحليل

تألف فريق البيانات والتوثيق من ثلاثة منظمات معنية بالتوثيق، وقد كُلِّف، بشكل أساسياً، توفير بيانات عامة عن الهجمات على المدارس في إطار مكانية و زمنية مختلفة. وذلك من أجل تأييد مزاعم معينة أو دعمها والإجابة على أسئلة محددة يطرحها، بشكل أساسياً، فريق التحليل القانوني. وغيره من الفرق بحسب ما تقتضيه الحاجة. ونظراً إلى أن فكرة المشروع لم تقم فقط على إدخال أي تغيير أو تعديل إلى منهجهية أيٍ من المنظمات أو إلى بروتوكولاتها المعتمدة، فقد كان لا بد من الإحاطة علماً بأوجه التشابه والتباين بين المنهجيات المختلفة التي يتبعها كُلُّ فريق وتوالٍ إلى جمع البيانات والتحقّق منها، وتنظيمها. ذلك إنّ أوجه التشابه والتباين تلك قد تؤثّر تأثيراً طفيفاً في الأرقام التي تزداد بها مجموعة العمل من كُلِّ من الفرق الفرعية.

15 اتفاقية حقوق الطفل (1989)، البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة (2000).

16 ويشملها أيضاً بعباراتين كما “قوانين الحرب” أو “قوانين النزاع المسلّح”， وهي مجموعة قواعد القانون الدولي التي تنظم مسار الأعمال العدائية ومعاملة الأشخاص من قبل الدول والجماعات المسلحة من غير الدول، في حالات النزاعات المسلحة وغير الدولة (الداخلية) والاحتلال العسكري.

17 (2016) مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2016 ب)؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014 أ)؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014 ب)؛ منظمة العفو الدولية (2015)؛ منظمة “هيومان رايتس ووتش” (2018).

على سبيل المثال، تقوم المنظمة الأولى، وهي المعهد السوري للعدالة بتوثيق كل هجوم تتعرض له إحدى المدارس، بصرف النظر عن بعض العوامل من قبيل تعرّض المدرسة لهجوم سابق أو تسبّب الهجوم في خسائر بشريّة أم لا. ويقوم المعهد بأعمال التوثيق في مختلف المناطق السوريّة التي يستطيع الوصول إليها. علماً أنَّه يتميّز بـ«غنى بيانته» التي يجمعها من مناطق يسهل نفاذها إليها ويتواجد فيها عديدٌ كبيرٌ من فرقه الميدانية، على غرار محافظات حلب وإدلب وحماء مثلاً. أمّا الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان، فتقوم بتوثيق سائر حالات الهجوم على المدارس أو حالات تدميرها في المحافظات كافة، غير أنها تنظم بياناتها على نحو يفصل عدد المدارس التي تعرضت للهجوم (أي أنَّ كل مدرسة تسجل مرة واحدة) عن عدد الهجمات (أي أنَّ كل مدرسة يمكن أن تُخسّب أكثر من مرة إذا تعرضت لأكثر من هجوم أو دمرت أكثر من مرة).<sup>18</sup> أمّا مركز توثيق الانتهاكات في سوريا فيوثق ويسجل الحوادث في سائر المحافظات على أساس الضحايا، أي أنَّ المركز يحصر توثيقه بالحوادث التي تُسفر عن وقوع خسائر بشريّة يمكن إحصاؤها ونشرها على موقعه الإلكتروني، إمّا في «قاعدة البيانات» وإمّا في «التقارير الخاصة». هذا وأقام المركز قائمةً تُعدّ أسماء الضحايا وتضم معلومات إضافية عنهم.

تصنّف المنظمات الثلاث بيانات الضحايا بحسب النوع الاجتماعي والعمur، وهي لا تُتوّثق سوى الحالات التي تكون فيها المدارس مستخدمة بشكل واضح لأغراض مدنية، لا عسكريّة. ولكل انتهاك أو حادث، جمّع فرق التوثيق، قدر الممكّن، بيانات من قبيل التاريخ ونوع السلاح، والجهة المسؤولّة، والمصدر، والموقع، وتواجد قاعدة عسكريّة قريبة أم عدمه، والأضرار اللاحقة بالبنية التحتية، والخسائر البشريّة، بالإضافة إلى نوع الضحّيّة الاجتماعيّ وعمرها، على حدّ ما ذكر آنفاً. هذا وجمّع المنظمات صوراً وتسجيلات ومواد وأدلة أخرى. وجدر الإشارة إلى أنَّ فيodo شديدة حكم عمل المنظمات نظراً إلى محدوديّة المناطق داخل سوريا التي يمكن لفرقها العاملة دخولها والعمل فيها بأمان. ويتبّع كل فريق عامّل أساليب متّوّعة تشمل المقابلات مع عدّة ضحايا وشهود عيان وناجين. بالإضافة إلى جمعه أدلة أخرى متوفّرة، لإثبات كل حادث قبل تسجيله رسميّاً.<sup>19</sup>

ولا بدّ من الإشارة إلى بعض التّباينات الأخرى المهمّة بين أساليب المنظمات. فقد أوضح المعهد السوري للعدالة أنه، في شأن جمع البيانات حول الهجمات على المدارس على وجه التّحديد، جرى التّوثيق على مرحلتين. في العامين 2011 و2013، قام المعهد بتوثيق الحالات الرمزية أو الرئيسيّة وحسب، أمّا من العام 2013 فصاعداً، وبعد التّغيير الجليّ الذي طرأ على طبيعة الهجمات على المدارس ووتيرتها، بدأ المعهد بتوثيق كل الحالات الممكّنة. ومن مكانِ التّباين الأخرى بين المنظمات، اعتماد كل منها أساليب مختلفة لفهرسة البيانات وتصنيفها وأرفقتها. وقد شددت المنظمات كلّها على أنَّ الأرقام الموثقة جميعها لا تمثل سوى حصيلة الضحايا على أقلّ تقدير. فمن المؤكّد أنه لم يبلغ تبليغاً وافياً عن أعداد المدارس التي تعرضت للهجوم أو التدمير وعن أعداد الضحايا الناجمة عن تلك الهجمات (الإصابات والوفيات على حدّ سواء). وكما هي الحال في جميع النزاعات، فمن الصعوبة بمكان الحصول على أرقام نهائية، لا سيّما في ظل استمرار أعمال العنف. إضافة إلى ذلك، فقد توّلت المنظمات الدّقة من أجل جنّب احتساب الهجوم عينه أكثر من مرة عند جمّيع المعلومات المقدّمة من المنظمات الثلاث، وعليه فإنَّ الأرقام الواردة في جزءٍ لاحق من هذا التقرير تمثل الحد الأدنى من الهجمات على المدارس.

## جمع البيانات النوعية

لكل من المنظمات التي تشكّل الفريق المعني بالآثار فرقٌ ميدانية منتشرة في مواقع مختلفة على امتداد الأراضي السوريّة، وقد عملت هذه الفرق مباشرة مع مُنسّقي المشروع المتمركّبين خارج سوريا. وذلك من أجل وضع معايير الاختيار، وتحديد الأسئلة، وصياغة قواعد جمع البيانات وإجراءاتها وتحسينها على حدّ سواء، ونظراً إلى أنَّ هذه العملية استلزمت تواصلًا مباشرًا مع الضحايا، من بينهم بعض الشباب والأطفال. اتبعت عملية دقيقة لنيل الموافقة المستنيرة من المشاركين أنفسهم أو من الأهالي في حالة القاصرين. وقد جُمّعت البيانات في المناطق التي تتواجد فيها، أساساً، الفرق الميدانية حيث تتمتع بإمكانية الوصول إلى الأشخاص كما بإمكانية النّفاذ إلى مكانٍ يمكنها أن تجري فيه المقابلات وأن تعقد فيه النقاشات ضمن مجموعات التركيز. وقد جمّعت الفرق

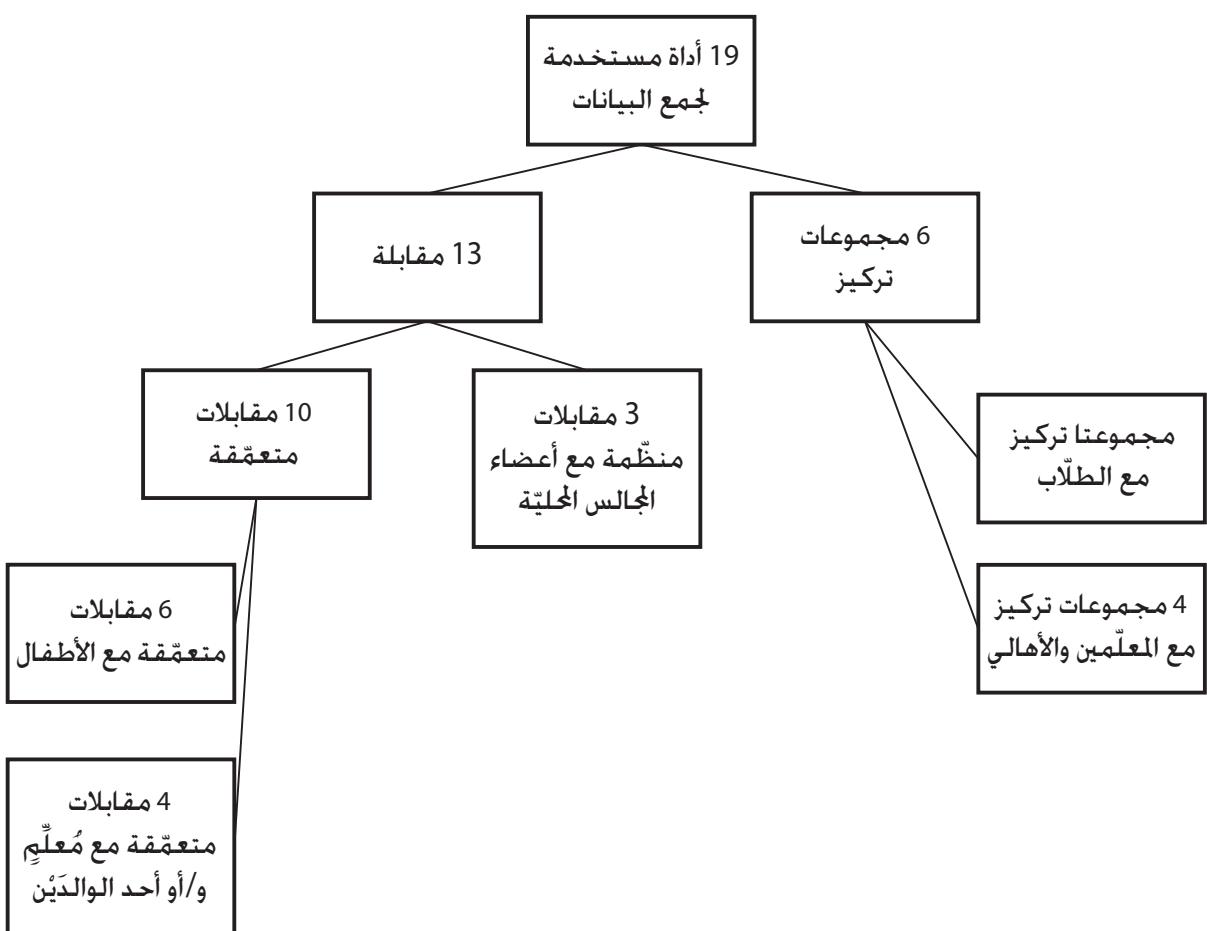
18 وقّت الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان الهجمات على المدارس التي أسفرت عن وقوع خسائر بشريّة في المحافظات كلّها وذلك بدءاً من العام 2011. ومنذ العام 2013، بدأت الشبكة بتوثيق الهجمات على المدارس، وذلك بغضّ النظر عمّا إذا أدت هذه الهجمات إلى وقوع خسائر بشريّة أم لا.

19 لمزيد من المعلومات حول منهجيّة عمل المعهد السوري للعدالة، يرجى زيارة صفحته على الرابط التالي: <https://www.facebook.com/Syrianinstituteforjustice>.  
الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان، يرجى زيارة الرابط التالي: [http://sn4hr.org/public\\_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR\\_Methodology.pdf](http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf).  
مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، يرجى زيارة موقعه على الرابط التالي: <http://vdc-sy.net/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2>.

اليدانية المعلومات من التلاميذ والعلّمين وموظفي المدارس الذين كانوا موجودين في مدارسهم عند وقوع الهجمات عليها. أمّا أهالي الأطفال الذين كانوا في المدارس أثناء تعرّضها للهجمات، فقد أجريت معهم مقابلات أو تم إشراكهم في نقاشات مجموعات التركيز. وفي بعض الحالات، كان العلّمون أو موظفو المدارس الذين أجريت معهم مقابلات هم أنفسهم أهال لأطفال كانوا في المدارس أثناء وقوع الهجمات عليها. هذا وقد أجرت الفرق مقابلات مع مثيلين عن المجالس المحلية. اعتمدت خلالها على استبيانٍ موحّد.

وغالباً ما كان يفصل بعض مجموعات التركيز عن بعضها الآخر على أساس النوع الاجتماعي لتكون المناوشات أكثر سلاسةً بين المشاركين. وذلك حسبما تمهّله الأعراف السائدة في تلك المجتمعات. وقد ضمّت مجموعات التركيز المخصصة للبالغين عدداً أكبر من المشاركين منه في المجموعات المخصصة للأصغر سنّاً، إذ تألفت المجموعة الواحدة من ستة إلى ثمانية مشاركين. أمّا عدد المشاركين في مجموعات التركيز المخصصة للتلاميذ فقد اقتصر على أربعة أو خمسة أشخاص لكل مجموعة. وذلك امتثالاً للممارسات المعهودة الآيلة إلى تيسير المناوشات بين الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، سعى الفريق العامل على المشروع إلى تقليص الفارق العمري بين الأطفال المشاركين في مجموعة التركيز إلى سنتين كحد أقصى. ويُشار في هذا السياق إلى أنّ ميسري كل من مجموعات التركيز والمقابلات التي نظمّت مع الأطفال قد تلقوا تدريباً وإحاطة حول كيفية جمع المعلومات من الأطفال. وبعرض الرسم البياني 2.1 أدناه الأدوات المختلفة التي استخدمت لجمع البيانات وتوزيعها بحسب فئات المشاركين. وقد أجريت مقابلات جميعها وأقيمت جلسات مجموعات التركيز باللغة العربية وتم تسجيلها (بإذن من المشاركين). ثم دُوّنت بالعربية تمهيداً لتحليلها.

## الرسم البياني 2.1: عدد وتوزيع الأدوات المستخدمة لجمع البيانات من الأطفال والمعلمين والأهالي وأعضاء المجالس المحلية.



بعد ذلك، تسلّم الفريق المعني بالآثار البيانات المدونة وبدأ بعملية ترميز نوعي متعددة المراحل. في بداية الأمر، حدد الفريق أكثر من 500 رمز أو موضوع، فجمعها وصنفها ضمن محاور شاملة، فبرزت، بذلك، أنماط رئيسة واستنتاجات وخليلات. وقد اتفقت المنظمات المشكّلة للفريق على كلّ مجموعةٍ من الرموز ثم قامت المنظمات مجتمعةً، في البداية، بترميز أقسام من البيانات من أجل التأكّد من اتساق العمل. وبعد إتقان كلّ منظمة عملية الترميز، أخذت كلّ منها مجموعة مختارة من البيانات للعمل على ترميزها وخليلها يدوياً، لا إلكترونياً. وقد كانت النتائج تُعرض على الفريق للتداول فيها والتحقّق منها طوال عملية الترميز والتحليل.

## التحديات والقيود

اعتبرت العمل خديّاتٍ وقيود جديرة بالذكر، فمن المُحتمَ أن تعرّض الصّعوبات أيّ عمليةٍ من شأنها توثيق الانتهاكات وجمع البيانات، القانونية منها والتّوعيّة، الرّامية إلى إثبات مزاعم ما في ظلّ نزاع قائم، كما هي الحال في سوريا. أمّا المنظمات المنضوية إلى فريق البيانات والتّوثيق فقد واجهت نصيّبها من التّحدّيات والهواجس الأمّنية أثناء تأديتها لمهامها، كما قد تقيّدت قدرتها على النّفاذ إلى بعض المناطق وإلى أنواع معينة من المعلومات بسبب الهواجس الأمّنية آفة الذّكر بالإضافة إلى العوائق المفروضة على القدرة على النّفاذ إلى الأماكن وعلى جاهزية أفراد المنظمات المعنية. وستُكرر التّذكرة دوماً باهًة من الصّعوبة بمكان، إن لم يكن من المستحيل، الحصول على أرقام نهائية أو بيانات كاملة عن الانتهاكات والإصابات والخسائر البشرية والحوادث الأخرى في ظلّ استمرار النّزاع المسلح حتى بعد انتهاءه، غير أنّ الأرقام والبيانات المدرجة في التقرير هذا تستند إلى المعايير الصارمة المبيّنة أعلاه، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهيّة الداخلية الخاصة بالمنظّمات المُشاركة ومستويات الثقة التي تعتمدها.

وفي ما يتعلّق بالبيانات النوعيّة والبحوث التي أجراها الفريق المعني بالآثار من أجل إعداد هذا التقرير، فقد رافقتها خديّاتٍ مختلفة. إذ أولى أمّن وسلامة كُلّ من عناصر الفرق التي تتولّ إجراء المقابلات وتنظيم مجموعات التركيز ولا سيّما المشاركين فيها، الأولويّة القُصوى، وهو الأمّر الذي فلّص حجم العيّنة التي أمكن الفرق بلوغها، وضيق نطاق الأشخاص المشمولين فيها. كذلك، فإنّ التنقل داخل المناطق التي جمعت الفرق البيانات فيها – لا سيّما داخل إدلب – لا يزال صعباً ومُكلفاً في ظلّ استمرار القتال. ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أنّ عملية جمع البيانات في الأماكن المختلطة في إدلب تخضع لقواعد أشدّ صرامة. ونظراً إلى أنّ منظّمتين من أصل المنظمات العاملة ضمن الفريق المعني بالآثار هُما جمّيعان نسائيّان، فكان لهما نصيب أوفى في الوصول إلى النساء منه إلى الرجال وقدرة أفضل على التّفاعل معهنّ. وعليه، فإنّ المُشاركة في العيّنة الخاصة بإدلب، تميل إلى كونها نسائيّة بشكل أساسيّ.

ومن التّحدّيات الأخرى التي أعادت جمع البيانات في خضمّ نزاع مستمرّ ووحشيٍّ ومتغيّر، الصّعوبة التي واجهها بعض المشاركين في تذكّر تفاصيل هجمات محدّدة على المدارس، وذلك لأنّهم شهدوا، بعدها، المزيد من الأعمال الوحشية والفتالية. وعلى الرغم من التّحدّيات والصّعوبات كلّها تلك، تمّيز الفريق المعني بالآثار بمهارات عالية في استدراج الشّهادات وفي توظيف استراتيجيات من شأنها مساعدة المشاركين على تذكّر التجارب السابقة وسرد قصصهم.

وفي الختام، جدر الإشارة إلى أنه كان من الضروري توخيّ عنايةً أكبر أثناء إجراء المقابلات مع تلاميذ دون سن الخامسة عشرة أو تنظيم مناقشات مجموعات التركيز معهم. فقد تطلّب ذلك اتّباع عملية متأنيّة آيلة إلى نيل موافقة أولياء أمور هؤلاء التلاميذ، بالإضافة إلى اعتماد منهجيّات معدّلة تضع راحة الأطفال والشباب الصغار ورفاههم فوق أي اعتبار آخر. وقد ساعد المركز الدولي للعدالة الانتقالية الفريق في تطبيق هذا النوع من المنهجيّات، ومن أوجه مُساعدته تلك أنّ فرّغ خبيراً للعمل عن كثب مع الفريق المعنيّ، وأنّ وفرّ وسائل دعم أخرى حسبما تقتضيه الحاجة.

# الفصل الثالث: التعليم والنزاع المسلح في سوريا

قبل آذار/مارس من العام 2011، كانت الخدمات التعليمية متوفرة بشكل شبه كامل للأطفال من الصف الأول إلى الصف التاسع (بين عمر 6 و15 سنة)<sup>20</sup> كما كانت المساواة في التّنفاذ إلى التعليم بين الفتيان والفتيات قد حققت إلى حد بعيد.<sup>21</sup> كذلك، كانت المعّدّلات الوطّنية للإلام بالقراءة والكتابه مرتفعةً، حيث قاربت نسبة 90 في المئة لدى النساء والرجال على حد سواء.<sup>22</sup> وكانت تلك المعّدّلات أعلى في فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، إذ بلغت 96 في المئة لدى الشّباب و93 في المئة لدى الشّبابات.<sup>23</sup> في حين كان معدّل إلام البالغين بالقراءة والكتابه، قبل ثلاثين عاماً، أي في العام 1981، لا يزيد عن 55.655 في المئة.<sup>24</sup> وفي العام 2010، كانت سوريا في صدر حقيقة الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتعزيز التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.<sup>25</sup>

لقد كانت إمكانية التّنفاذ إلى الخدمات التعليمية تختلفُ من محافظةٍ إلى أخرى، وكانت نوعية التعليم لا تزال رديئة. إلا أن سوريا كانت تزيد استثمارها في ميدان التعليم بشكل مطرد وتحقق تقدماً تدريجياً فيه. وقد أقرّ وزير التربية والتعليم السوري آنذاك، راشد الصالح، بأنّ الارتباط بين التعليم والتنمية ارتبط وثيقاً إذ صرّح قائلاً: «سوريا توفر أهمية لقطع التعليم [...] والتركيز على النوعية فيه وتوفير مستلزمات التعليم في المناطق الأكثر احتياجاً [...] إلى جانب تكثيف الجهود لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة».<sup>26</sup> وتماشياً مع هذا الالتزام، أصبح التعليم إلزامياً ابتداءً من سنّ السادسة في العام 1981<sup>27</sup> وبين العامين 2004 و2009، ارتفعت الميزانية الحكومية المخصصة للتعليم من 15 في المئة إلى 19 في المئة من النّاخ المحلي الإجمالي.<sup>28</sup> وفي العام 2006، قدّرت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية بحوالي 96.1 في المئة، فيما قدّرت نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية بحوالى 54.2 في المئة.<sup>29</sup> كما أفاد في العام نفسه بأنّ نسبة الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي غير الإلزامي كانت تبلغ 33.6 في المئة.

يشّار في هذا السياق إلى أنّ معظم المؤسسات الأكاديمية في سوريا خاضعة لإدارة الدولة؛ إذ إنّ 97 في المئة من مدارس التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) و94 في المئة من المدارس الثانوية هي مدارس رسمية، أمّا الباقى فمدارس خاصة. كذلك، تخضع مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي (الرسمية والخاصة على حد سواء) لإشراف وزارة التربية السورية التي تتحّد القرارات المتعلقة بالمناهج والكتب المدرسية، والهيئات التعليمية، ومخططات السنوات الدراسية، بالإضافة إلى مواعيد الامتحانات الرسمية، وما إلى ذلك.<sup>31</sup>

20 World Education Services, (2016a) نشير المنظمة إلى أن "اللاميدين الذين أتوا الصّف التاسع في كلٍ من الولايات المتحدة وكندا (2016b).

21 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الوطني الثالث للأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية (2010).

22 UNICEF (2013b)، 4 لا بد من الإشارة إلى أن دراسات أجربت بعد بدء النزاع أظهرت أن معّدّلات الإلام بالقراءة والكتابه الواردة في دراسة اليونيسف وغيرها من الدراسات قد تكون أعلى مما هي عليه في الواقع. (Bali, 2015).

23 المؤيّس (2011). 106.

24 البنك الدولي (الجمهورية العربية السورية، معدّل الإلام بالقراءة والكتابه).

25 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الوطني الثالث للأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية (2010)، 28-27.

26 دستور الجمهورية العربية السورية 2012، المادة 25.

27 الوكالة العربية السورية للأباء، (2011).

28 القانون رقم 35 الصادر عام 1981، الفاضي بإلزامية التعليم في الجمهورية العربية السورية.

29 UNICEF (2013b)

30 المكتب المركزي للإحصاء (2006)، 5-6.

31 محمد الحسان (2016).

على الرغم من نسب الحصول على التعليم المرتفعة للغاية، التفت بعض الباحثين إلى الطبيعة شديدة التّحِيز التي اتسم بها التعليم في البلاد قبل العام 2011. حيث اتّخذ النهج الوطني موقفاً صارماً ومؤيداً للحكومة («حزب واحد، قائد واحد»).<sup>32</sup> والأمر سيّان في نظام التعليم العالي، وقد أشار المجلس الثقافي البريطاني أنّه، في مرحلة ما، «لم تكن الحرية السياسية جزءاً من الحياة الجامعية. وكان التدخل السياسي المعارض قد يؤدي إلى الوقوع في المشاكل». وأضاف المجلس «أن مؤسسات التعليم العالي السورية عملت بشكل فعال على تعليم الشباب، من فيهم أعداد كبيرة من النساء، كما عملت على تدريبهم من أجل شغل الوظائف».<sup>33</sup> مع الأسف، تتناقض الإيجازات التعليمية التي حققتها سوريا قبل العام 2011 بشكل صارخ مع الوضع الحالي في البلد. وفي العام 2012، أي بعد مرور عام على بدء النزاع، سُجلت نسبة التلاميذ الذين التحقوا بالمرحلة الثانوية تراجعاً عن العام الذي سبّقه، بحيث تدنت من 98 في المئة إلى ما لا يزيد عن 57 في المئة.<sup>34</sup> وفي العام الدراسي 2015 - 2016، لم يلتحق ما لا يقلّ عن 2.3 مليون طفل سوري، داخل سوريا وفي البلدان المجاورة.<sup>35</sup> بالمدرسة، أمّا اليوم، فلا يزال 1.3 مليون طفل سوري يواجهون خطر التسرب من المدرسة.<sup>36</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ثلث المدارس في سوريا لا تعمل حالياً، سواءً بسبب تدميرها، أو تحويلها إلى مراكز للنازحين، أو استعمالها لأغراض عسكرية.<sup>37</sup> أمّا المدارس التي يستمر التعليم فيها فتعاني نقصاً في أعداد المعلمين وفي اللوازم.<sup>38</sup> كما تواجه خديّات في ما يتعلق بالمياه، والصرف الصحي، وظروف النظافة الصحية.<sup>39</sup> وتقدّر التكاليف المباشرة لإعادة بناء البنية التعليمية المتضررة والمدمرة في البلد بنحو 3.2 مليار دولار أمريكي، من دون احتساب التكاليف غير الملحوظة المتمثّلة، على سبيل المثال، في خسارة دخول التلاميذ الذين لن يترجّعوا وغيرها من التكاليف التي يتكبّدها المجتمع ككل.<sup>40</sup> وبشكل عام، تقدّر الخسائر الاقتصادية بحوالى 11 مليار دولار أمريكي وهي ناجمة عن معدّلات التسرب المدرسي الحالية.<sup>41</sup> وما لا شكّ فيه أن الكلفة الإنسانية المترتبة عن النزاع المستمر حتى الآن لا يمكن أن تُحصى. فقد أُخْرِجَ هذا النزاع، على مرّ سنواته السبعة، خرابة هائلاً بمخالف جوانب المجتمع السوري، بما فيه المدارس. فأبطل التقديم الذي كان قد تحقّق وأثر في حيوات الملايين على نحو لا يمكن إصلاحه.



الصورة: أطفال في مدرسة عين جالوت في حلب يستعدون لعرض أعمالهم الفنية قبل أيام قليلة من قيام القوات الحكومية السورية بتصفيف المكان في يوم العرض وخلال ساعات الدوام المدرسي. مما أسفر عن مقتل 35 شخصاً من بينهم 33 طفلاً. (بيان صحفي حول استهداف مدرستين في دمشق وحلب «بصمة أمل مدرجة بالدم»، مركز توثيق الانتهاكات في سوريا/الصورة بعدد صلاح الأشقر 2014)

**النزاعسلح وتدمير المدارس في سوريا بين العامين 2011 و2017**

بدأ النزاعسلح في سوريا في شهر آذار/مارس 2011 على شكل انتفاضة شعبية ضدّ نظام بشار الأسد فرّقت الحكومة على هذه الاحتجاجات باتّهادها إجراءات قمعية صارمة وعنيفة ضدّ المتظاهرين العزل، شملت استخدام الذخيرة الحية، والقنابل، والطائرات الحربية، والدبابات، بالإضافة إلى حملات التّوقيف والاعتقال، وأعمال التعذيب، وإعدامات بإجراءات موجزة. وخُلُلت

32 راجع مثلاً Bali (2015).  
33 ورد (2014).

34 محمد المسنان. (2016). 27.

35 تقرير تعليم مؤتمر بروكسيل (2017).

36 أخبار الأمم المتحدة (2016).

37 Strategic Steering Group (2017).

38 كلّنا في المدرسة واليونيسف (2016).

39 Simmons (2017).

40 Jones and Naylor (2014).

41 تقرير تعليم مؤتمر بروكسيل (2017).

الانتفاضة هذه إلى نزاع مسلح واسع النطاق بين القوات الحكومية والمعارضة المسلحة، تفاقم، مع مرور الوقت، حتى صار نزاعاً معدّاً ينخرط فيه عددٌ من الجهات الحكومية وغير الحكومية، والعديد من القوى الدوليّة الحليفة.

وتعود أسباب هذا النزاع الجذريّة إلى عقودٍ خلت، إلا أن الشّقّ التاريخي لا يندرج ضمن نطاق هذا التقرير ويستحيل إجازةً هنا.<sup>42</sup> ويكفي القول إن القمع الذي طالاً انتهجه بشار الأسد، ومن قبله، والده أيضًا، أدى إلى قيام دولة استبدادية شاعت فيها أساليب التعذيب والاعتقال السياسي وقمع الحريّات المدنيّة، وهي ممارسات سهّلها قانون الطوارئ الذي فُرض بعد انقلاب حزب البعث في العام 1963، وبقي نافذاً طوال قرابة خمسة عقود.<sup>43</sup> وقد عُلّق قانون الطوارئ الكثير من أوجه الحماية الدستوريّة وأعطى رئيس الوزراء ووزير الداخلية صلاحيّات واسعة لجهة «وضع قيود على حرية ... الاجتماع والإقامة والتنقل والمرور». وسمح بتوقيف المشتبه بهم واعتقالهم، ومراقبة الرسائل والمكالمات الهاتفية. كما سمح بفرض الرقابة الرسميّة على محتوى الصحف وغيرها من وسائل الإعلام، ونحو ذلك.<sup>44</sup> وأجاز هذا القانون أيضًا إحالة القضايا إلى المحاكم العسكريّة التي استُبدلَت في نهاية المطاف بمحكمة أمن الدولة العليا.<sup>45</sup>

بهدفِ فهم كيفيّة نشوء النزاع وتطوره، لا بد من التّنظر في التوتّرات بين الحكومة والمواطنيين السوريين التي ازدادت حدّةً منذ العام 2011 وحتى وقت قريب. كما التّنظر في أثر النزاع المتفاقم في مدارس سوريا وأطفالها. وتعكس التحوّلات في التكتيكات المتّبعة على مدى السنوات السبع الماضية الاستراتيجيّات المختلفة التي اتبعتها الأطراف الكثيرة المنخرطة في النزاع. ومع أنّ جميع الأطراف شريكة في الانتهاكات، تبقى الحكومة السورية مسؤولة عن الغالبيّة العظمى منها.<sup>46</sup>

## اندلاع الاحتجاجات وتوسيعها في سوريا

اندلّعت شرارة النزاع حين ارتكّبت أفعال وحشية وعمليّات تعذيب مروّعة بحقّ أطفال في مدينة درعا الواقعة في جنوب غرب البلاد، على مقربة من الحدود مع الأردن. وفي منتصف شهر شباط/فبراير من العام 2011، أوقف 15 فتى بعد اتهامهم برشّ شعارات مناهضة للنظام على جدار إحدى المدارس. وقد دعت العبارة المكتوبة على عجل -«أجاك الدور يا دكتور» - إلى إبعاد بشار الأسد عن السلطة. في إشارة إلى التحرّكات الأوسع نطاقاً الرّامية إلى إحداث تغيير ديمقراطي التي كانت بحاجة المنطقه. في كل من تونس ولibia ومصر واليمن.<sup>47</sup> وعلى مدى عدّة أسابيع، أخضع الفتّيان لأساليب استجواب عنيفة شملت الضرب والإحراب، والوضعيّات المؤلمة والصّعق بالصدمات الكهربائيّة.

وقد نزل أقارب الفتّيان المعتقلين وأصدقاؤهم إلى الشّوارع للمطالبة بإطلاق سراحهم. وقد تزامن ذلك مع انطلاق احتجاجات أخرى، في مدن مثل دمشق وحلب، تتضامن مع المعتقلين وتدعو إلى التغيير وتندّي بتحقيق مطالب أوسع نطاقاً، بما فيها توسيع هامش الحريّات السياسيّة كحرّيّة التعبير والصحافة والتجمّع، ووضع حدّ للفساد، وغيرها من المطالب المختصّة بالمجتمع. وكانت الاحتجاجات السلميّة الصغيرة قد بدأت منذ 26 كانون الثاني/يناير من ذلك العام، أي العام 2011، ولكن الاحتجاجات، وكذلك ردود فعل الحكومة عليها، قد تفاقمت مع مرور الوقت، واتّخذت منحىً عنيفاً (لا سيّما مع استعمال الحكومة خراطيم المياه، والغاز المسيل للدموع، وصولاً إلى الاستعانة بالقناصة والذخيرة الخبيثة).

وفي 17 شباط/فبراير 2011، حصلَ جمّع عفوّي كبير في سوق الحريقة وسط دمشق. ردّاً على إقدام شرطيٍ على ضرب أحد أصحاب المتجّر على خلفيّة ارتكابه مخالفات مروّية بسبطه.<sup>48</sup> فقد جمّع، في ذاك اليوم، أصحاب المتجّر في تلك السوق والعاملون فيها وهتفوا عالياً «الشعب السوري ما بينذل»، ما أجبر وزير الداخلية على التوجّه إلى المكان لتهديء التجّار والمحتجّين. كذلك، نُظمت

42 لاطلاع على معلومات حول تاريخ سوريا وأسباب نشوء النزاع، راجع: (Fildis 2012) و(Olmert 2016).  
43 Stack (2011a).

44 عنجريني (2007) دخل قانون الطوارئ حتى التنفيذ بموجب الأمر العسكري رقم 2 في تاريخ 8 آذار/مارس 1963.  
45 المرسوم رقم 47 لعام 1968، الجمهورية العربية السورية.

46 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2016g).  
47 Asher-Schapiro (2016).

48 صوّرت بعض تلك الاحتجاجات بالفيديو. ما سلط الضوء على أهميّة التوثيق التلقائي، الذي راج كثيراً حتّى أصبح النزاع السوري واحداً من النزاعات الأكثر توثيقاً في التاريخ الحديث. يمكن مشاهدة بعض الفيديوهات المصوّرة من تلك الاحتجاجات على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=i41MjEGqprI>.

وقفة احتجاجية أمام وزارة الداخلية يوم 15 آذار/مارس من العام 2011 للمطالبة بإطلاق سراح السجناء السياسيين الذين لم يشملهم العفو الذي أقره مرسوم رسمي صدر في مطلع ذلك الشهر<sup>49</sup> وأطلق موجبه سراح بعض السجناء من بينهم المدانون بارتكاب جنح وأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 70 عاماً. واستثنى منه السجناء السياسيون. وقد واجهت ذلك الاحتجاج وحدة كبيرة من قوات الشرطة المسلحة. قيل إنها هاجمت التجمع وأوقفت 36 شخصاً. من بينهم فتى في العاشرة من العمر.<sup>50</sup>

وفي 18 آذار/مارس 2011،<sup>51</sup> تفاقمت حدة الاحتجاجات. فعقب صلاة الجمعة من ذلك اليوم، احتشد المحتجون في باحة المسجد العمري في درعا البلد في محافظة درعا. حيث نصب بعضهم الخيام وتعهدوا بالبقاء هناك إلى حين تلبية مطالبهم، فرددت الحكومة بقطع التيار الكهربائي وخطوط الهاتف عن المنطقة. ثم أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع وفتحت النار على المتجمّعين، ما أسفر عن مقتل قرابة ستة مدنيين.<sup>52</sup> ويبدو أنّ هذا الاستخدام المفرط للقوة القاتلة ضدّ المحتجين المسلمين فتح الباب على مصراعيه أمام التصعيد السريع في الاحتجاجات وفي حدة تعامل الحكومة معها في الأيام التالية.

## تدحرج الوضع إلى نزاع مسلح

خلال السنة الأولى من الاحتجاجات المتواصلة، سعت السلطات إلى إبقاء الوضع تحت السيطرة. فحاولت تهدئة المتظاهرين عبر الاجتماع بالزعماء السياسيين، والاستماع إلى مطالب المتظاهرين أنفسهم. وحتى عبر إصدار مجموعة من القرارات والمراسيم الهدافية إلى تلبيتها، وإن بشكل محدود. ومن جملة تدابير المصالحة الجزئية، أصدرت الحكومة مرسوماً قضى بخفض الضرائب ورفع مرتبات الموظفين الحكوميين. وفي تاريخ 21 نيسان/أبريل من العام 2011، أعلنت الحكومة إلغاء قانون الطوارئ الذي كان نافذاً طوال 48 عاماً.<sup>53</sup> كما ألغت محكمة أمن الدولة العليا، وأصدرت تشريعات جديدة نصّت على حقّ المشاركة في التظاهرات السلمية.<sup>54</sup> غير أنّ التصريحات للتظاهرات كانت تُعطى لتلك التي تدعم النظام. وعلى الرغم من إجراء هذه التغييرات التشريعية، لم يُحترم الكثير منها على أرض الواقع، ومنها على سبيل المثال استمرار استعمال العنف في مواجهة الاحتجاجات.

ولكن، في مراحل أخرى من الاحتجاجات، أُجّجت السلطات الوضع من خلال استعمال العنف الشديد. وقد عمدت السلطات أيضاً إلى تنظيم مسيرات موالية للحكومة ردّاً على دعوة المحتجين إلى التغيير. وقد شارك الآلاف في تلك المسيرات، وقيل إنّ هذه المشاركة أتت تلبية لطلب المسؤولين في الحزب<sup>55</sup> وأمثالاً لأوامر حكومية ملزمة تحت طائلة العقوبات.<sup>56</sup> وفي بعض الحالات، فرضت السلطات عقوبات جماعية في أماكن إقامة الاحتجاجات، ومن جملتها، إغلاق مناطق بأكملها والقيام بحملات اعتقالات جماعية بهدف الترهيب. وكان من بين الموقوفين خلال تظاهرة نُظمت في تاريخ 29 نيسان/أبريل قرب درعا، حمزة علي الخطيب، البالغ من العمر 13 عاماً، الذي أُفرج عن حُكمه المشوه بعد شهرٍ من توقيفه. وبعد وقت قصير من هذه الحادثة، نُشر مقطع فيديو على موقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» يظهر حمزة الذي تبدو عليه آثار التعذيب، فدَّاعَ خبر تعذيبه ومותו وانطلقت تظاهرات تحمل اسمه.<sup>57</sup>

وكرد فعل على التكتيكات الحكومية الشّعواء، بدأت الحركات الاحتجاجية تُتّخذ تدابير عنيفة، منها، حمل السلاح. وقد اقتصرت الأسلحة في البداية على تلك التي يملكونها الأفراد. ثم اتّخذ التسلّح صفةً رسميةً أكثر حين تشكّل لواء الضباط الأحرار بقيادة المقدّم حسين هرموش. وكان هرموش قد أعلن انسقاشه عن الجيش السوري في إدلب في 9 حزيران/يونيو من العام 2011.<sup>58</sup> وبعد فترة وجيزة، بدأت المعارضة السياسية تتشكل. بما في ذلك إنشاء المجلس الوطني السوري في تشرين الأول/أكتوبر من العام

49 المرسوم التشريعي رقم 34 لعام 2011. الجمهورية العربية السورية.  
50 New York Times (2011).

51 روينز (2011).

52 BBC (2011).

53 ستاك (2011a).

54 المرسوم رقم 53 لعام 2011. الجمهورية العربية السورية.

55 Independent (2011).

56 ميسنو (2011).

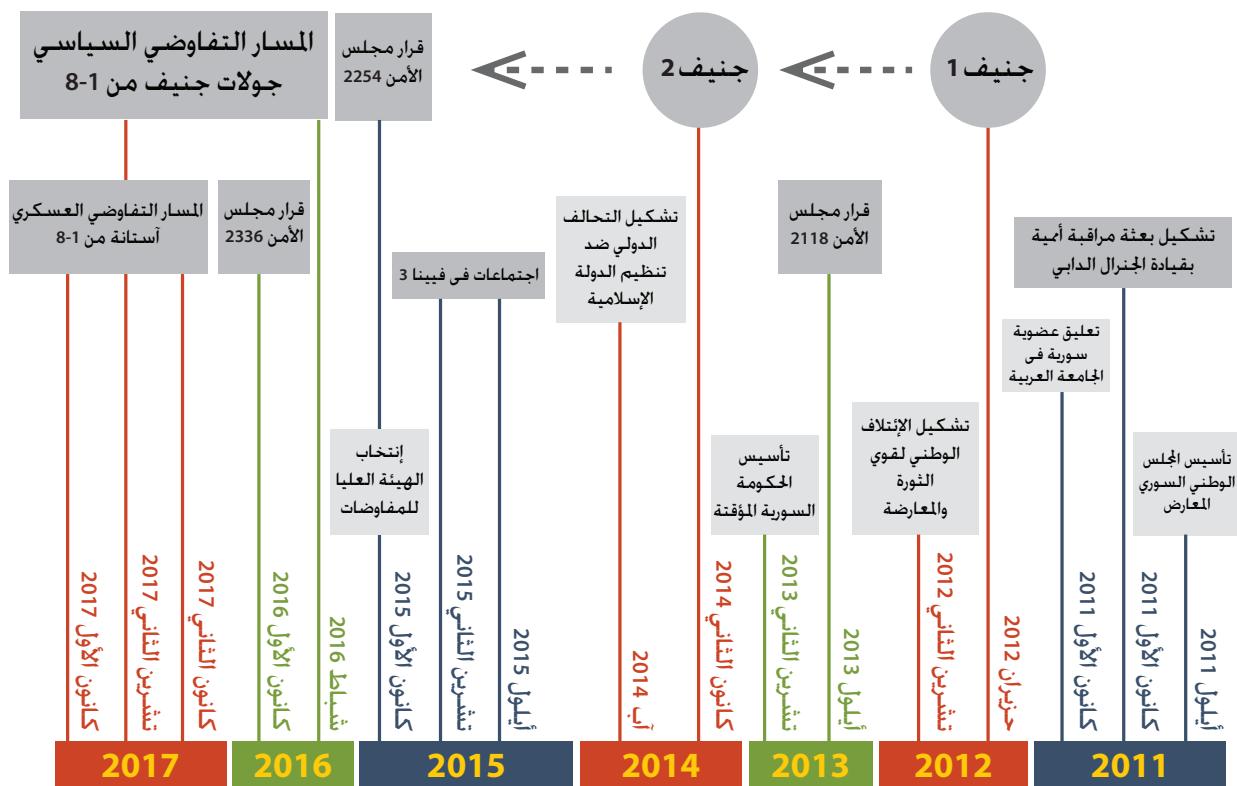
57 ستاك (2011b).

58 الفيديو الذي يعلن فيه المقدّم حسين هرموش انسقاشه عن قوات نظام الأسد وتشكيل لواء الضباط الأحرار متوفّر على الرابط التالي:  
<https://www.youtube.com/watch?v=8Jz1PMKdbt4>

2011، الذي اعتبر المثل الرسمى للمعارضة السورية في ذلك الحين، بالإضافة إلى إنشاء المجلس الوطنى الكردى.<sup>59</sup> وقد أنيط بكل من هذين المجلسين مهام عسكرية وسياسية. وفي وقت لاحق، تحدىً في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2012، اندمج المجلسان وعدد من الهيئات الأخرى<sup>60</sup> لتشكيل هيئة جمع أطياف المعارضة السورية كلها وعرفت باسم الائتلاف الوطنى لقوى الثورة والمعارضة السورية، الذي يشار إليه شيوعاً باسم الائتلاف الوطنى السوري.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عدة مبادرات إقليمية دولية قد نظمت في سبيل التوصل إلى حلّ سياسي ووضع حدّ للتصعيد في أعمال العنف. وبُين الرسم البياني 3.1 أدناه بعضًا من أبرز المبادرات آنفة الذكر، إلا أنّ أيًّا منها لم يثمر حتى الآن سلاماً مستداماً.<sup>61</sup>

### الرسم البياني 3.1: العمليات السياسية الخاصة بالنزاع السوري منذ عام 2011 حتى عام 2017



المصدر: مركز المجتمع المدني والديمقراطية

59 المجلس الوطنى الكردى هو ائتلاف سياسى يضم 15 حزباً وفصيلاً من السكان الأكراد فى سوريا. يذكر بأنّ أكراد سوريا، الذين يمثلون حوالي 10% من إجمالي عدد السكّان، كانوا يُنظّمون التظاهرات بسببي مخاوفهم من نظام بشار الأسد قبل فترة طويلة من اندلاع النزاع المسلح في العام 2011. فقد انتفضت الأقليات الكردية على النظام في القامشلى في العام 2004 – إذ كانت تعترض بشكل أساسى على القمع الذى كان النظام السوري يمارسه وعلى انتهاكات حقوق الإنسان التي كان يرتكبها بحقّ الأقليات الكردية. بما فيها حرمان الأكراد من حقوق المواطنة منذ الستينيات من القرن الماضى ومصادرة أراضيهم تعرضاً ويسعى الأكراد فى سوريا أكملوا من مؤتمر حزب الائتلاف الديمقراطى أو المجلس الوطنى الكردى إلى حماية الناطق الكردية فى سوريا وإلى تحقيق الحكم الذاتى. لمزيد من المعلومات، راجع: (2013) Al Jazeera, (2014) BBC.

60 كان من بين أعضاء الائتلاف أعضاء في لجنة التنسيق المحلية بالإضافة إلى ناشطين أفراد. وهو يحظى بدعم من المجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر ومجموعات محلية أخرى. BBC (2014)

61 إلى جانب محادثات السلام التي عُقدت في جنيف، وبواسطة الأمم المتحدة، دعت كلّ من روسيا وتركيا وإيران إلى إطلاق عملية ثانية عُرِفت بمحادثات أستانة. وقد أقيمت ثمانى جولات من المحادثات في العام 2017، ومن المفترض مواصلتها في العام 2018. يذكر بأنّ المحادثات أفضت إلى الإعلان بأنّ التوصل إلى حل عسكري للنزاع أمرّ مستحيل، وشددت على ضرورة التوصل إلى حلّ سياسي يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. كذلك، أفضت المحادثات إلى إنشاء أربع "مناطق خضر النصيحة". يجب على أطراف النزاع وقف استخدام العنف فيها أو المّتن منه بدرجة كبيرة، لكن، مع الأسف، تواصلت أعمال العنف في نطاق خضر النصيحة منذ إنشائها، وزادت بشكل كبير في بعضها، كالغوفة الشرقية مثلاً، وتابعت الأمم المتحدة، من جهةٍ أخرى، عقد جولات المحادثات في جنيف، مع الإشارة إلى أنها أرسلت وفداً رسمياً إلى محادثات أستانة، وإلى سلسلة محادثات أخرى في كانون الثاني/يناير في مدينة سوتشى الروسية. ونستضيف الحكومة الروسية هذه المحادثات الجديدة، وقد أربك كثيرون صرامةً عن معارضتهم لها، وفاظعتها بعض أطياف المعارضة السورية.

بعض التكتيكات التي باتت تُعدّ من السمات البارزة للنزاع كانت تُستخدم قبل اندلاعه في العام 2011. وبعدها الآخر اعتمَد كأساليب جديدة لممارسة العنف. فعمليات القتل المنهجية، والتوفيقات والاعتقالات التعسفية، وعمليات الخطف والإخفاء القسري على أيدي السلطات السورية. على سبيل المثال، كانت ممارسات شائعة في سوريا على مرّ عقود طويلة. ومع ذلك، وسعت الحكومة السورية، منذ العام 2011، بنيتها القمعية فأنشأت، على سبيل المثال، محكمة<sup>62</sup> جديدة «لمكافحة الإرهاب» بذريعة تطبيق قانون جديد لكافحة الإرهاب، صدر بعد رفع حالة الطوارئ في شهر نيسان/أبريل 2012.<sup>63</sup> ولا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أنّ الأطراف المُعارضة ارتكبت بدورها انتهاكات خطيرة منها الهجمات العشوائية ضدّ المدنيين وعمليات الخطف والتعذيب.

وسرعان ما وصل العنف إلى المدارس السورية. فمنذ العام 2011، أفادت الأمم المتحدة عن حالات استخدمت فيها القوات المسلحة السورية والقوات الخليفة لها المدارس لأغراض عسكرية. فحسبَما ورد في التقرير السنوي حول الأطفال والنزاعات المسلحة، كانت المدارس تُستخدم كقواعد «لشن هجمات عسكرية وقواعد مؤقتة ومراكز احتجاز وموقع للقناصة ومراكيز لتعذيب الكبار والأطفال واستجوابهم». وقد أشار التقرير إلى أنّ أطفالاً قُتلوا أو تعرضوا لإصاباتٍ في حرم المدارس بشكل مقلق. وأضاف التقرير أن بعض المدارس «تعرّضت للنهب والحرق بداعِي الانتقام من قبل القوات الحكومية ردًا على احتجاجات التلاميذ». وقد صدر، بعد ذلك، تقرير عن الأمين العام للأمم المتحدة، أكدَ هذه الاحتياجات، وأشار إلى حوادث إضافية تعرضت فيها مدارس إلى هجمات بالدفعية وبرصاص القناصة في العام 2011.<sup>64</sup> كذلك، أفيد بأنّ عدداً من الأطفال قُتلوا بغير القناعة الموجّه على المدارس. وكانت من بينهم فتاة تبلغ من العمر 15 عاماً في بلدة القصير. أمّا الضربات الجوية التي باتت الأسلوب الرئيس الذي تستخدمه القوات الحكومية في هجماتها على المدارس، فقد بدأت في أواخر العام 2011 بحسب ما تقدّمه التقارير.<sup>65</sup>

وكلّما تفاقم النزاع، ازدادت أعمال العنف حدّاً ووحشيةً. فعلى مدى سنوات النزاع السبع، كثيراً ما تبدّلت طبيعة أعمال العنف التي اعتمتها الأطراف المختلفة وكذلك نطاقاتها وتكثيفاتها وازدادت سُوءاً إلى حدّ أنها ألحقت بالمواطنين السوريين معاناة لا يمكن وصفها. وعن آخر طرف جيد في النزاع، كانت حصيلة القتلى من المدنيين، التي تضمّ أساساً أعداداً هائلة من الأطفال، تتفاقم أكثر بعد.

وفي هذا السياق، يشير تقرير حديث أعددَه باحثون من جامعة لوفان الكاثوليكية، في العاصمة البلجيكية بروكسل، إلى أنّ ما يسمّ النزاع السوري هو ضخامة أعداد الأطفال المتأثرين بالعنف، والطريقة التي وقع بها هؤلاء الأطفال ضحيةً للنزاع. أمّا في ما خصّ حصيلة القتلى المدنيين بشكل عام، فقد حلّ الباحثون البيانات المتعلقة بالنزاع، التي زوّدهم بها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (وهو عضو في فريق البيانات والتوثيق)، فتبينَ أنه، حتى نهاية العام 2016، كان 101,453 مدنياً سورياً قد قُتلوا بالعنف المباشر.<sup>66</sup> ويُساوي هذا العدد نسبة 70.6 في المئة من الحصيلة الإجمالية لحالات الموت العنيف المرتّبة عن النزاع.<sup>67</sup> أمّا نسبة الأطفال من الحصيلة الإجمالية تلك فقد ارتفعت بشكل مطرد من 8.9 في المئة من مجموع وفيات المدنيين في العام 2011، إلى أن بلّغت نسبة مقلقةً تُساوي 23.3 في المئة في العام 2016.<sup>68</sup> ويعني ذلك أنّ حوالي 17,401 طفل، في الجمل، قد قُتلوا بسبب العنف المباشر الذي يشمل، بحسب التقرير، «الإصابات الناجمة عن أساليب العنف التي تستخدمها الأطراف المتحاربة». ولم يأت ذكر الأطفال الذين لقوا حتفهم نتيجة ظروف الحصار، وعدم تلقيهم الرعاية الطبية، وكذلك نتيجة الظروف القاسية أثناء فرارهم من البلد، وغير ذلك من الأسباب.

في مقابلة مع مؤسسة الإذاعة الوطنية العامة (NPR)، أشارت ديباراتي غوها سابير، المُعَدّة الرئيسة للتقرير آنف الذكر، أنّ الكثير من الأطفال يموتون بسبب الأشكال المختلفة من العنف المباشر، لا غير المباشرة منه.<sup>71</sup> ومن جملة الأحداث التي تُبيّن هذه

62 القانون رقم 22 المؤسس لمحكمة مكافحة الإرهاب (2012).

63 القانون رقم 19 لعام 2012 الخاص بمكافحة الإرهاب؛ مركز المجتمع المدني والديمقراطية (2014)؛ منظمة «هيومان رايتس ووتش» (2013) بـ.

64 الأمين العام للأمم المتحدة (2012)، 35.

65 الأمين العام للأمم المتحدة (2014) (أ)، 16.

66 الأمين العام للأمم المتحدة (2014) (أ)، 16.

67 Guha-Sapir et al. (2018), 105.

68 Guha-Sapir et al. (2018), 105.

69 Guha-Sapir et al. (2018), 106.

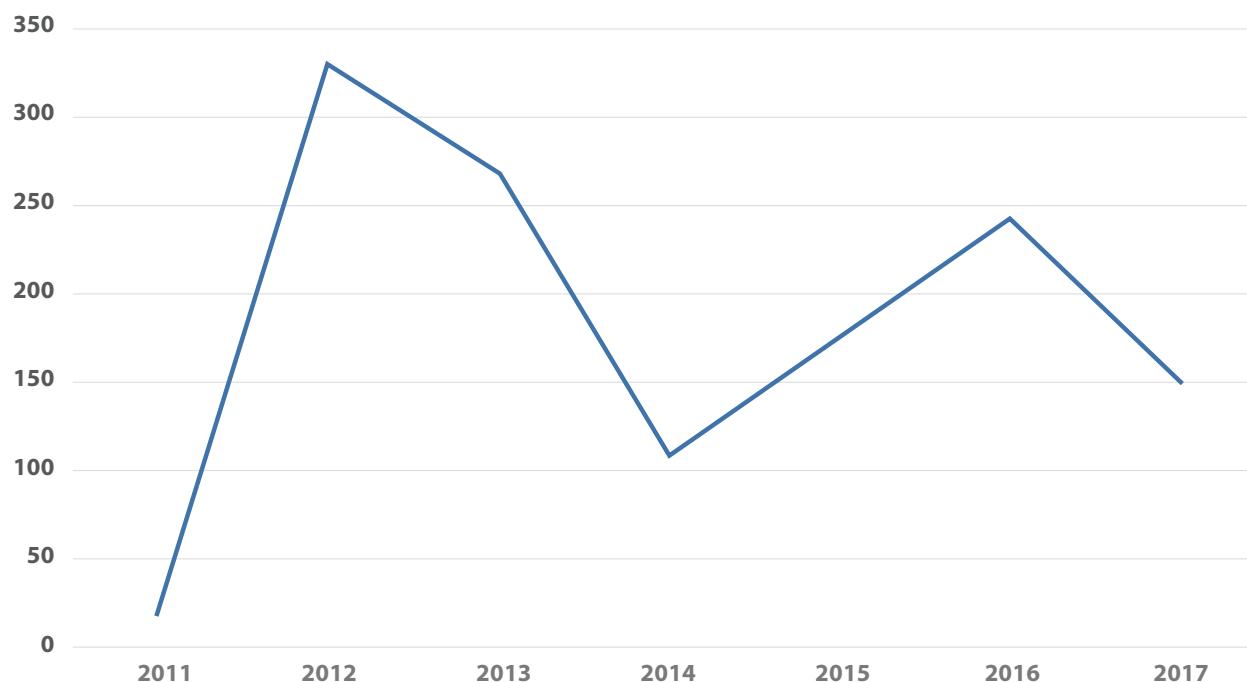
70 يشمل هذا التقرير، خديجاً، الوفيات الناجمة عن القذائف، وإطلاق النار، وعمليات الإعدام، والقصص الجوي، والمنفجرات الأرضية، والأسلحة الكيميائية، (Guha-Sapir et al., 2018)، 103 (2018). Doucleff (2017) 71

الحقيقة المرة. تعرض 124 طفلاً للتعذيب ثم الإعدام، وقتل 14,000 طفل برصاص الفناصة والبنادق الآلية والصواريخ، والقنابل اليدوية والجوية وتلك الموضوعة على جانب الطريق. علمًا أن 2,007 منهم قُضوا جراء البراميل المتفجرة حديثاً.<sup>72</sup> ويمثل هذا الرقم أكثر من ربع الوفيات الإجمالية للضحايا الآخرين (من المدنيين والمقاتلين) الذين قضوا بالأساليب نفسها آنفة الذكر.<sup>73</sup> وتُبيّن المفارقة بين مختلف أشكال الموت العنيف أن الأطفال السوريين وقعوا بشكل أساسي ضحية القذائف والقصف الجوي. بما فيه البراميل المتفجرة. ولعل ذلك يحمل على الاستنتاج أنَّ أشكال التدمير المماثلة هي ما الحق الضرر بالمدارس بشكل أساسي.

نطاق الهجمات على المدارس

**يُظهر الرسم البياني 3.2** أدنى أعداد المدارس التي تم الهجوم عليها في مختلف أنحاء سوريا. وبحسب إحصاءات صادرة عن الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وهي إحدى المنظمات المشاركة في إعداد هذا التقرير، تعرضت 16 مدرسة للهجوم في محافظات حماة ودرعا وحمص وإدلب في العام 2011. ومع احتدام النزاع وبعد استخدام الأسلحة الثقيلة والطائرات الحربية، ارتفع هذا العدد إلى 329 مدرسة في العام 2012 و268 مدرسة في العام 2013. وقد طالت الهجمات تسعًا من المحافظات على امتداد الأراضي السورية. وفي العام 2014، تراجع العدد إلى 109 مدارس موزعة على عشر محافظات. ثم عاد وارتفاعاً مجدداً، بفعل التدخل العسكري الروسي المباشر، خلال العامين 2015 و2016، إلى 178 و242 هجوماً على التوالي. وفي العام 2017، طالت الهجمات ما لا يقل عن 150 مدرسة. واستناداً إلى الأرقام المبنية أعلاه، يقارب العدد الإجمالي للهجمات على المدارس في المناطق المذكورة آنفًا 1,292 هجوماً.

**الرسم البياني 3.2:** أعداد المدارس التي تم الاعتداء عليها على الأراضي السورية في السنة

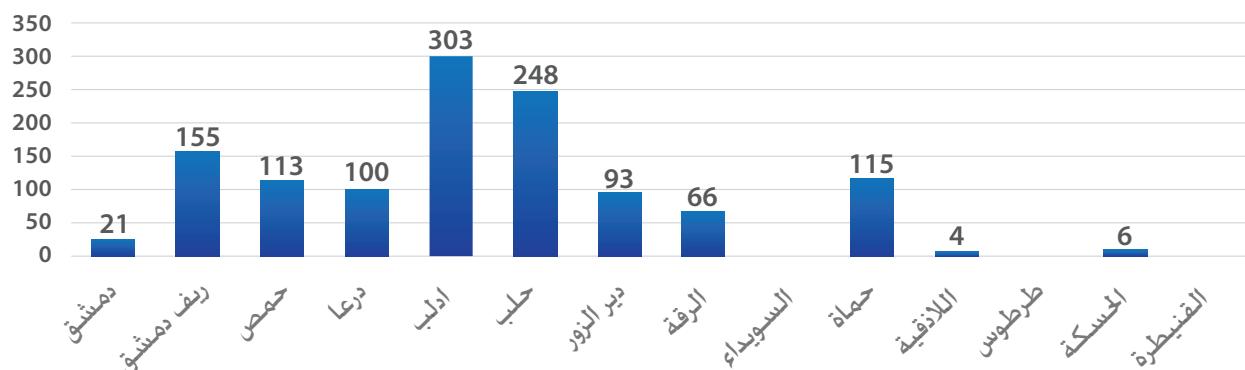


المصدر: الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)

.Guha-Sapir et al. (2018), 106 72  
.Guha-Sapir et al. (2018), 105 73

وفي طبيعة الحال، يستحيل الحصول على أرقام نهائية نظرًا إلى أن النزاع لا يزال مستمراً، وعليه، فإنّ أعداد المدارس المتضررة من الهجمات تتغير بوتيرة شبه يومية، في ظل استمرار تعرض المدارس والمناطق الدينية للهجوم.<sup>74</sup> في المقابل، تصرّ الحكومة على أنّ جهود إعادة الإعمار قد بدأت بالفعل في بعض الأماكن، على حدّ زعمها.<sup>75</sup> والمثير بالذكر أنّ الأمين العام للأمم المتحدة سلم إلى مجلس الأمن في تاريخ 23 نيسان/أبريل 2014 تقريرًا يتضمن أرقاماً أعلى بكثير من تلك التي تمكّن فريقُ البيانات والتوثيق من إحصائِها على نحو مُؤكّدٍ نظرًا إلى معايير التوثيق التي يعتمدُها الصعوبات الأمنية القائمة في بعض المناطق داخل سوريا. وبخلص هذا التقرير إلى أنّه، بحلول نهاية شهر نيسان/أبريل 2014، كانت 4,072 مدرسة قد أُفْضلت أبوابها، أو تضرّرت، أو خُولت إلى مأوى للمشردين داخلياً، نتيجة للنزاع.<sup>76</sup>

### الرسم البياني 3.3: أعداد المدارس التي تم الاعتداء عليها بالمحافظة بين العامين 2011 و2017



المصدر: الشبكة السورية لحقوق الإنسان (SNHR)

على عكس الرؤية الضبابية حول كيفية تطور النزاع في المستقبل، يتضح جليًا أن العامين 2012 و2013 شهدَا أكبر عدد من المدارس التي تم الاعتداء عليها حسب المحافظة حتى الآن. ولعل ذلك يُعزى إلى التصعيد في العمليات العسكرية بين القوات الحكومية وقوى المعارضة المسلحة. وبحسب البيانات المقدمة من فريق البيانات والتوثيق، ترکَّز تلك الهجمات في المدن التي كانت تشهد تناهياً لقوى المعارضة، كمُدُن حلب وإدلب وريف دمشق.

74 فعلى سبيل المثال، في وقت صياغة هذا التقرير، أي في مطلع العام 2018، لا تزال الغوطة الشرقية تتعرّض لهجوم مكثّف، وقد قاربت حصيلة القتلى من المئتين 700 شخص في مدة لا تزيد عن الأربيعين. وقد شملت أعمال العنف قصصاً شبيهه مستمرةً على المدينة الخاضعة للحصار منذ العام 2013. وقد وصفت موجة العنف الأخيرة هذه بأنّها "هجوم شامل على المدن والبنية التحتية" (Barnard and Gall, 2018). ويخدّر الإشارة إلى أنّ الأرقام الحكومية لا تعكس بالضرورة الحقيقة على أرض الواقع، وهذا ما أوضّحه خليل أجرته لجنة العدالة الدولية والمساءلة (CIJA) في كانون الأول/ديسمبر بناءً على طلب المركز الدولي للعدالة الانتقالية، فقد خلصت اللجنة إلى أنّ التقارير الحكومية المتعلقة بالوضع الأمني، الصادرة عن خلية إدارة الأزمة السورية، ركّزت على المواتد الأمينة الكبّرى التي طالت المدارس وارتكتبها "مسلحو" ومخربون بين العامين 2011 و2012.

75 Sputnik (2018) 76 الأمين العام للأمم المتحدة (2014) بـ. 18. في العام 2015، أفادت وزارة التعليم السورية بأنّ أكثر من 5,800 مدرسة تعرضت للتدمير أو تضرّرت جزئياً. أو باتت تُستخدم كمأوى للمشردين داخلياً، أو بات الوصول إليها متعدّداً، منذ بداية النزاع. أبو سامي عبد وأخرون (2016) 32-33. تورد تقارير أخرى أرقاماً أكبر لأعداد المنشّطين، حيث يقدّر أحدها العدد بنحو 6500 مدرسة (مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعنى بالأطفال والنزاع المسلح، 2016).

## الفصل الرابع: الإطار القانوني المعول به

بعد سبع سنوات من القتال العنيف بين أطراف عدّة، لا شك في أن النزاع في سوريا يُعدّ نزاعاً مسلّحاً بحسب القانون الدولي.<sup>77</sup> ومن المؤكّد أنه، ما بين منتصف العام 2012 وآخره على أبعد تقدير، كانت حدة النزاع ودرجّة تنظيمه عدد كبير من مجموعات المعارضة المسلّحة قد استوفّيـَ الشروط التي يعتبرـُ بموجبها، النزاع مسلّحاً.<sup>78</sup> ومنذ ذلك الحين، أكّد صحة هذا الاستنتاج كُلّ من طبيعة النزاع الطويلة والمتواصلة، والاستخدام المستمر للأسلحة الثقيلة، والدمار الهائل الذي أlictedه الجهات الحكومية والجهات المنظمة غير الحكومية على مدى سبع سنوات.<sup>79</sup>

إلا أن سؤالاً مهمّاً ومؤثّراً في مسار التحليل لا بدّ أن يطرح. وهو التالي: هل الطابع الذي يتّحدـُه النزاع السوري دولي أم غير دولي؟ وما لا شك فيه أن الإجابة عن هذا السؤال ستؤثّر في تحديد أي مصدر من مصادر القانون الدولي يُطبّق في حالة هذا النزاع.<sup>80</sup>

فمع مرور الوقت، اكتسب النزاع في سوريا طابعاً دولياً إلى حدّ ما. نظراً إلى انخراط عدّة دول متنازعـة فيه، ومن بينها قوى إقليمية ودولية. كبعض من دول الخليج ومن أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). لكن، لا يبدو أن مجموعات المعارضة المسلّحة تخضع لإمرة تلك الجهات الخارجية؛ هذا ولم تتدخل الجهات الدوليـة تدخلاً مباشرـاً ضدّ سوريا. بل كان تدخلـها ضدّ قـوات غير حكومـية. وبذلك، فإنـ النزاع يبقى نزاعاً مسلّحاً دونـما أن يتّحدـ طابعاً دولياً. على الرّغم من كونـه ينطوي على مجموعة من النزاعـات المسلّحة غير الدوليـة، التي غالباً ما تجري بالتزامـن في ما بينـها. في المقابل، اعتـبرـ آخرون أنـ النزاع الدائـر في سوريا مسلّحـ ودولـيـ. نظـراً إلى أنـ خالـفاً بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ينفذـ عمليـات عسكـرـية على الأراضـي السوريـة من دون موافـقة الحكومة السوريـة. وقد استـهدفـ موقع تابـعة للحكومة السوريـة أكثرـ من مـرة خـلال العام 2017.<sup>81</sup> كذلك، فإنـ العمليـات العسكريـة التي اخـترـقتـ فيها إـسرـائيل الحـدوـد السوريـة وشـنتـ غـارـات ضدـ القـوات العسكريـة السوريـة والإـيرـانية، وذـلكـ بعد إـسـقـاط طـائـرة مقـاتـلة إـسرـائيلـية من طـراـز إـفـ16.<sup>82</sup> بالإضافة إلى التـدخـلات التركـية ضدـ القـوات الكرـدية، تـعزـزـ أكثرـ من أيـ وقـتـ مـضـيـ إـمـكـانـيـة توـسـعـ نـطـاقـ النـزـاعـ وـخـولـهـ إـلىـ نـزـاعـ دولـيـ.

وبصرف النظر عن تصنيف النزاع (أولـياً كانـ أمـ غيرـ دولـيـ). فإنـ بـعـضاً من قـوـاعدـ القانونـ الدوليـ ومعـايـيرـهـ الأسـاسـيـةـ تنـظـمـ كـيفـيـةـ شـنـ الأـطـرافـ المـتحـارـيـةـ العمـلـيـاتـ العـسـكـرـيـةـ فـيـ إطارـ نـزـاعـ مـسـلـحـ. عـلـمـاًـ أنـ النـزـاعـ السـوـرـيـ لاـ يـزالـ قـائـماـ فـيـ وقتـ إـعـدـادـ هـذاـ التـقرـيرـ. وـظـيـ هذهـ القـوـاعدـ وـمـعـايـيرـهـ الأسـاسـيـةـ باـعـتـرـافـ عـالـيـ وـهيـ تـطبـقـ فـيـ النـزـاعـاتـ أـيـاـ كـانـ طـبـيعـتهاـ. سـوـاءـ أـكـانـ النـزـاعـ دولـيـ أمـ غيرـ دولـيــ فـتـأـفـرـضـ نـفـسـهاـ بـذـلـكـ «ـمـعـايـيرـأسـاسـيـةـ تـطبـقـ فـيـ سـائـرـ الـظـرـوفـ». وـتـماـشـياـ مـعـ هـذـهـ الـمـبـادـيـ. يـعرـضـ هـذـهـ الفـصـلـ لـحـةـ

77 راجـعـ، مـثـلاًـ، مجلسـ حقوقـ الإنسانـ التابـعـ للأـمـمـ المتـحدـةـ (2012).

78 فيـ العامـ 1997ـ، وـضـعـتـ دائـرةـ الـاستـئـافـ فـيـ الحـكـمـةـ المـنـائـيـةـ الـدـولـيـةـ ليـوغـسـلـافـياـ العـبـارـ الذيـ يـحـكـمـ إـلـيـهـ لـتـحـديـدـ وجودـ نـزـاعـ مـسـلـحـ فـيـ قـضـيـةـ المـدـعـيـ العـامـ ضدـ دـاسـكـوـ تـادـيـتشـ (ـإنـ العـبـارـ الذيـ اـعـتـمـدـتـ دائـرةـ الـاستـئـافـ لـتـحـديـدـ وجودـ نـزـاعـ مـسـلـحـ منـ أـجـلـ تـطـبـيقـ قـوـاعدـ المـادةـ 3ـ المـشـرـكـةـ بـيـنـ اـنـفـاقـيـاتـ جـنـيفـ، بـرـكـزـ عـلـىـ جـانـبـيـنـ مـنـ جـوـابـ النـزـاعـ. أـلاـ وـهـماـ شـتـتـهـ وـدرـجـةـ تـنظـيمـ الأـطـرافـ المـشـارـكـةـ فـيـهـ، فـيـ نـزـاعـ مـسـلـحـ يـتـخـذـ طـابـعـ دـاخـلـيـاًـ أوـ مـخـلـطـاًـ. يـسـتـخدـمـ هـذـانـ العـبـارـانـ التـرابـيـطـ حـصـرـاًـ وـكـحدـ آدنـيـ، لـغـرـضـ التـبـيـيزـ بـيـنـ النـزـاعـ الـمـسـلـحـ وـأـعـمـالـ قـطـعـ الـطـرـقـ أوـ عـمـلـيـاتـ التـهـيـيـةـ غـيرـ المـنـظـمةـ وـالـفـصـيـةـ الـأـمـمـيـةـ، أوـ الـأـشـطـةـ الـإـرـاهـيـةـ الـتـيـ لاـ تـخـضـعـ لـلـقـانـونـ الـدـولـيـ الـإـنسـانـيــ). وـتـشـملـ المـؤـشـراتـ الإـضافـيـةـ التـعـالـيـةـ بـدـرـجـةـ تـنظـيمـ الـطـلـوةـ؛ وـجـوهـ هـيـكلـيـةـ قـيـادـةـ وـقـوـاعـدـ تـأـبـيـةـ؛ وـوـجـودـ مـقـرـ، وـالـسـيـطـرـةـ عـلـىـ جـزـءـ مـنـ الـأـرضـيـ وـإـمـكـانـيـةـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـأـسـلـحةـ؛ بـالـإـضـافـةـ إـلـيـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ تـسـيـقـ الـعـمـلـيـاتـ الـعـسـكـرـيـةـ وـتـنـفـيـذـهــ.

79 لمـيدـ منـ الـأـدـةـ عـلـىـ صـحـةـ هـذـهـ الـاستـئـافـ رـاجـعـ، عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ، مجلسـ حقوقـ الإنسانـ التابـعـ للأـمـمـ المتـحدـةـ (2012).

80 لـلـاطـلـاعـ عـلـىـ مـنـاقـشـةـ أـوـفـ، رـاجـعـ، مـثـلاًـ، Arimatsu and Choudhury (2014) وـGill (2016).

81 McLeary (2016) وـInternational Committee of the Red Cross (2017).

82 Kershner et al. (2018).

83 Prosecutor v. Mucic et al. (2001).

عن الأطراف المتحاربة ويلخص الالتزامات والمسؤوليات التي تقع على عاتق الدول الأطراف في النزاع فور تصديقها على الأدوات الدولية المبرمة بموجب القانون الدولي. ويعرض الفصل، ختاماً، الإطار القانوني الدولي الذي ينطبق على الهجمات على المدارس خلال النزاعات المسلحة.



الصورة: مدرسة مدمرة نتجة غارة جوية روسية في الآثارب، في القسم الغربي من محافظة حلب. وقد انهارت أجزاء منها بالكامل.  
(المعهد السوري للعدالة)

## الأطراف المتحاربة

تغيرت أعداد الجهات الحكومية وغير الحكومية التي قامت بعمليات قتالية في سوريا وتبدلت أدوارها خلال مسار النزاع. وقد شملت هذه الجهات، على سبيل الذكر لا الحصر، القوات المسلحة السورية، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وحزب الله، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وال سعودية، وتركيا، بالإضافة إلى عدد من الميليشيات الموالية لحكومة، والجيش السوري الحر، وجبهة التحرير الإسلامية السورية، ووحدات حماية الشعب، وحركة نور الدين الزنكي، ولواء شهداء الإسلام، وألوية أحفاد الرسول، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف اختصاراً باسم «داعش»)، وجبهة النصرة. وقد ورد ذكر سبع جهات من تلك المعددة آنفًا في ملحق تقارير الأمين العام للأمم المتحدة السنوية حول الأطفال والنزاعات المسلحة، حيث أدرجت ضمن قوائم مرتكبي انتهاكات جسيمة بحق الأطفال، ويعزى السبب الأساسي في إدراج القوات المسلحة الحكومية، بما في ذلك قوات الدفاع الوطني والميليشيات الموالية لحكومة، وداعش، إلى تنفيذها هجمات على المدارس والمستشفيات.<sup>84</sup>

ولا تفرض الغايات التي تخُص هذا التحليل، تحديد سائر الأطراف المتحاربة أو رسم شبكات التحالفات المتداخلة في ما بينها، وليس من الضروري التطرق تفصيلاً إلى مستويات الدعم المقدم من القوى الأجنبية، أو أنواعه كما ليس من الضروري تصنيف الجهات غير الحكومية الكثيرة بحسب أيديولوجياتها أو أجنداتها السياسية. فالهدف من هذا التحليل يمكن في لفت الانتباه إلى طبيعة الدمار القاسي والمنهج والواسع النطاق الذي أخلفه مختلف أطراف النزاع بالمدارس، كما يمكن في عرض انتهاكات الكثيرة لقانون النزاعات المسلحة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي العرفي، المركبة بحق الأطفال والمدنيين والمدارس في سوريا.

ولما كانت الدول المنخرطة في النزاع السوري المسلحة - بما فيها سوريا، روسيا الأخاذية، الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران، وال سعودية، وتركيا - دولًا أعضاء في الأمم المتحدة، يعني ذلك أنها قد وافقت على الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها مسؤولية تنفيذ قرارات مجلس الأمن، التي تندرج ضمنها القرارات المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة وبالهجمات

84. الأمين العام للأمم المتحدة (2016) (أ).

على المدارس.<sup>85</sup> هذا وقد تعهدت كل من الدول المتحاربة بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها، بما فيها تلك المذكورة أدناه:

## الإطار 4.1: المعاهدات الدولية والإقليمية المعمول بها، حسب البلد الطرف في النزاع

صادقت سوريا على اتفاقيات جنيف الأربع في 12 آب/أغسطس 1949. وعلى البروتوكول الإضافي الأول المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية. كما أنها طرف في كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو العقوبة الفاسدة أو العقوبة الإنسانية أو المهينة (CAT). والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR).<sup>86</sup> وقد وقعت سوريا اتفاقية حقوق الطفل<sup>87</sup> وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة.<sup>88</sup> وقد صادقت عليهما. هذا وقد انضمت سوريا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في شهر أيلول/سبتمبر من العام 2013.<sup>89</sup>

صادقت روسيا الأخذية<sup>90</sup> على اتفاقيات جنيف الأربع وعلى البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لعام 1977. وهي طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة.<sup>91</sup> بالإضافة إلى ذلك، صادقت روسيا على عدد من معاهدات المتعلقة بالأسلحة. من بينها الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الإضافية، بما فيها البروتوكول الثالث بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة الحرققة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتériولوجية؛ واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية؛ واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.<sup>92</sup>

صادقت الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقيات جنيف الأربع، لكنّها لم تصادر على البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني. وهي طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو المهينة. لكنّها لم تصادر على اتفاقية حقوق الطفل، على الرغم من مصادقتها على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة (23 كانون الأول/ديسمبر 2002). بالإضافة إلى ما سبق، صادقت الولايات المتحدة على الكثير من المعاهدات المتعلقة بالأسلحة. ومنها الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الإضافية، بما فيها البروتوكول الثالث بشأن حظر أو تقييد استعمال الأسلحة الحرققة؛ وبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتériولوجية؛ واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية؛ واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

صادقت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على اتفاقيات جنيف الأربع، لكنّها لم تصادر على البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني. كما صادفت على اتفاقية حقوق الطفل (13 تمّوز/يوليو 1994). من دون البروتوكول الاختياري الملحق بها. وصادفت على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وفي الإطار عينه، تترتب على الجمومعات المسلحة الحكومة والمناهضة لها التزامات بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العرفي. بما في ذلك المادة 3 المشتركة<sup>93</sup> ومتاشياً مع مبادي التمييز والتباين والحيطة.<sup>94</sup> كما يجب على الجمومعات المسلحة أن "تحترم حقوق الإنسان الأساسية للأشخاص والترجمة بالقانون الدولي العرفي، وذلك في المناطق التي تمارس فيها هذه الجهات السيطرة الفعلية". حسبما خلصت إليه لجنة التحقيق الدولي المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.<sup>95</sup>

85 راجع، مثلاً، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2009). قرار رقم 1882، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2011). قرار رقم 1998، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2017). قرار رقم 2393.

86 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966). المادة 13.1.

87 اتفاقية حقوق الطفل (1989).

88 البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة (2000). لا تتضمن اتفاقية حقوق الطفل نصاً يجيز عدم التنفيذ.

89 اتفاقية حظر استخدام وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتنمير تلك الأسلحة (1992).

90 تربّط هوية روسيا الأخذية اليوم بهوية الأكاديميات السابقة. وهي تقوّم اليوم مقام الدولة التي خلفته، وبناء على ذلك، فقد انتقلت إلى روسيا الأخذية المسؤولة القانونية عن جميع التزامات الاتحاد السوفيتي الدولي وتلك الناشئة عن المعاهدات.

91 وقعت روسيا الأخذية وصادفت على اتفاقية حقوق الطفل في 16 آب/أغسطس 1990، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل في العام 2013.

92 اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية أكثر (بروتوكولاتها الثالثة) (1980).

93 تنص المادة 3 المشتركة على ما يلي: "يتلزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية".

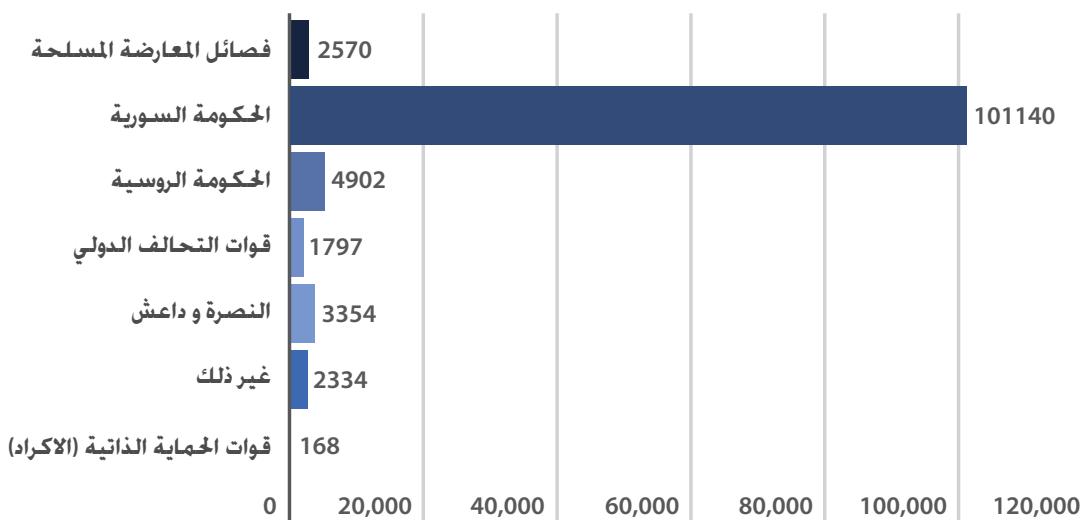
94 راجع قضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية (1986). الفقرات 218-220: قرار دائرة الاستئناف بشأن الطعن في الاختصاص (2004).

95 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2012).

وفي نهاية المطاف، تتحمّل الدولة السورية المسؤولية الرئيسيّة عن حماية شعبها وبنيتها التحتيّة المدنيّة، وتستند هذه المسؤوليّة إلى مبادئ سيادة الدولة التي منحها بوجها، الدولة السلاطنة العليا والكاملة على أراضيها، والحق في الحكم وحماية نفسها من أي تدخل خارجي. ويشمل ذلك أيضًا المسؤوليّة الإيجابيّة في ما يتعلّق بحماية حقوق شعبها ورفاهه. بما في ذلك حمايتها من التهديدات التي تشكّلها المجموعات المسلحة أو الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكريّة والأمنيّة الخاصة.<sup>96</sup> وتشمل هذه المسؤوليّة حمايّة الدولة شعبها من الإيذاء الجماعيّة وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانيّة.<sup>97</sup> إلى جانب وفائها بالتزاماتها الأخرى التي ينصّ عليها القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وممارساته.

تُظهر الأرقام التي وثّقها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، كما هو مُبيّن في الرسم البياني أدناه، أنّ الحكومة السوريّة الحاليّة هي المسؤولة عن وقوع الغالبيّة الساحقة من الضحايا المدنيّين، وبوضوح، أيضًا، أنها مسؤولة عن شنّ الغالبيّة العظيم من الغارات الجويّة، وذلك باالاستناد إلى المعلومات المتوفّرة.

#### **الرسم البياني 4.1: حصيلة القتلى النّهائيّة من منتصف آذار/مارس من العام 2011 إلى تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2017، بحسب الجهة المسؤولة**



المصدر: مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، التقرير الإحصائي الشهري للفتلى في سوريا (تشرين الثاني/نوفمبر 2017)

وبناءً على ما تقدّم، وعلى الرّغم من أنّ التّقرير يتطرّق إلى الأفعال والخطائـء التي ارتكبـتها سائر الجهات، الحكومية منها وغير الحكومية، وأنّه يمـعـنـ النـظرـ في بعضـ الـهـجـمـاتـ الـخـتـارـةـ عـلـىـ المـدـارـسـ وـالـمـرـتـكـبـةـ عـلـىـ أـيـدـيـ مـخـتـلـفـ الـقـوـاتـ الـمـتـنـازـعـةـ، فهو يصبـ تركـيـزـهـ بشـكـلـ خـاصـ، عـلـىـ خـليلـ أـفـعـالـ السـلـطـاتـ السـوـرـيـةـ وـأـخـطـائـهـ، وكـذـلـكـ عـلـىـ إـخـفـاقـهـاـ فـيـ حـمـاـيـةـ شـعـبـهـاـ مـنـ الـأـذـىـ.

#### **المسؤوليّات والالتزامات بوجّه القانون الدولي**

لا يحقّ لأطراف النّزاع أن تستخدـمـ أيـ أسـالـيـبـ أوـ وـسـائـلـ قـتـالـ تـرـيـدـهاـ، بلـ تـفـرـضـ قـيـودـ وـموـانـعـ عـلـىـ سـيـرـ الـعـمـلـاتـ الـحـربـيـةـ منـ أجلـ حـمـاـيـةـ حـيـاةـ إـنـسـانـ وـكـرـامـتـهـ، لاـ سـيـمـاـ عـنـدـمـاـ يـكـونـ المـدـنـيـونـ مـعـرـضـينـ لـلـخـطـرـ، وـقـوـانـينـ الـحـربـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ مـعـرـفـةـ وـمـعـمـولـ بـهـاـ عـالـىـ، فـبـمـوـجـبـ اـتـفـاقـيـاتـ جـنـيفـ وـبـرـوـتـوكـولـهـاـ الإـضافـيـنـ، يـتـمـّعـ المـدـنـيـونـ وـالـأـعـيـانـ الـمـدـنـيـةـ بـالـحـمـاـيـةـ الـقـانـوـنـيـةـ، وـمـتـدـدـ

96 راجع، مثلاً، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالإيذاء الجماعيّة والمسؤوليّة عن الحمايّة.  
97 الجمعيّة العاشرة للأمم المتحدة (2005).

هذه الحماية لتشمل المرضى والجرحى والناجين من السفن الغارقة، غير المشاركين في الأعمال القتالية، وأسرى الحرب، وسائر الأشخاص المحتجزين. ويُحظر على سائر الأطراف المُنخرطة في النزاع المسلح، بما فيها القوات المنشقة أو المعارضة، استهداف المدنيين عمداً. وشنّ هجمات من دون التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وإلحاق أضرارٍ بالمدنيين على نحو لا يتناسب مع المكاسب العسكرية المتوقعة.<sup>98</sup>

ونظراً إلى كون الأطفال هم، في الأصل، من بين أكثر أفراد المجتمع ضعفاً وتزيدُهم النزاعات ضعفاً، إنحصار القانون الدولي الحماية العامة على اعتبارهم مدنيين بالإضافة إلى حماية الأشخاص الخاصة على اعتبارهم أفراداً ضعفاء. وحدد اتفاقية جنيف الرابعة، على سبيل المثال، تدابير خاصة تتعلق برعاية الأطفال المتأثرين بالنزاعات، بما في ذلك تسهيل إيوائهم في بلد محايده.<sup>99</sup> ويشمل ذلك «[العمل] على إقرار ترتيبات محلية لنقل [...] الأطفال [...] من المناطق المحاصرة أو المطوقة».<sup>100</sup>

وبقدر الإشارة إلى أنه للأطفال، بصفتهم أشخاصاً محميين بموجب القانون الدولي، «في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعوائدهم وعاداتهم وتقاليدهم». <sup>101</sup> وبموجب البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لاتفاقيات جنيف، حُبِّ حماية الأطفال من آثار الأعمال القتالية وتوفير الرعاية والمعونة لهم، هذا وتنص اتفاقية حقوق الطفل، التي صادق عليها كل من سوريا وروسيا، على وجوب أن تُعامل الأطراف المُنخرطة في نزاع مسلح الأطفال «احتراماً». <sup>102</sup> وقد أقرت سوريا بأن اعتبار الأطفال أشخاصاً يتمتعون باحترام خاص وحماية خاصة، هو أمرٌ منصوصٌ عليه في القانون الدولي العرفي.<sup>103</sup> بالإضافة إلى ما سبق، فإنَّ سوريا ملزمة، بموجب دستورها الصادر في العام 2012، بأن «تحمي... الطفولة، وترعى النشء والشباب، وتتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملకاتهم».<sup>104</sup>

وبشكل عام، يتمتع أي شخص آخر، بالحق في التعليم بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.<sup>105</sup> وهو من الحقوق المضمونة في إطار النزاعات المسلحة غير الدولية.<sup>106</sup> وهو يطال أيضاً أولئك الذين يتعرضون بسبب النزاع.<sup>107</sup>

كذلك، تستحق المدارس، بدورها، حماية خاصة. ومحظوظ مهاجمة الأعيان كالمدارس، التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، أو تعطيلها، إلا إذا «أملت ذلك ضرورة عسكرية ملحة». <sup>108</sup> ونظراً إلى كون المدارس مؤسسات مدنية، فإن الهجمات عليها غالباً ما يُعدُّ انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني الراسخ، كما يُعدُّ انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويستدعي تحدِّي الانتهاكات المرتكبة تطبيق أطر قانونية مُحكمة. هي القانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى القواعد العرفية الراسخة، ودستور الجمهورية العربية السورية وقوانينها.<sup>109</sup> وتُقدم هذه الأطر إحاطةً حول كيفية شن النزاعات المسلحة، وكيفية معاملة المدنيين، من فيهم الأطفال، وأولئك الذين يكافحون عن المشاركة في القتال.

98 Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Right (2016)

99 اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949)، المادة 24.

100 اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949)، المادة 17.

101 اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949)، المادة 27.

102 اتفاقية حقوق الطفل (1989)، المادة 38.

103 International Committee of the Red Cross (2005)

104 دستور الجمهورية العربية السورية (2012)، المادة 20.

105 الجمعية العامة للأمم المتحدة (1948)، المادة 26.

106 البروتوكول الإضافي الثاني (1977)، المادة 4.

107 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 78.

108 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 54(5).

109 لم توقع سوريا البروتوكول الثاني المتعلق بحماية المنشآت المدنية في النزاعات المسلحة غير الدولية ولم تصادق عليه، كما أنها لم تصادق على نظام روما الأساسي، وبالتالي فهي ليست طرفاً في المحكمة الجنائية الدولية، أي أن لا ولاية قضائية للمحكمة الجنائية الدولية على ما يرتكب في سوريا من جرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، إلا بإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو موافقة سوريا، ومع ذلك، يستند، في هذا التقرير، إلى القواعد والمعايير التي ينص عليها القانون الدولي والواردة في البروتوكول الثاني وفي نظام روما الأساسي، للاطلاع على قائمة تضم جميع المعاهدات ذات الصلة التي صادقت عليها سوريا أو انضمت إليها، راجع الملحق أ.

# الفصل الخامس: الانتهاكات بموجب القانون الدولي

تحظر الهجمات ضد الأماكن التي يتركز فيها المدنيون، بما فيها المدارس، ما لم تكن أهدافاً عسكرية. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتجنب إلحاق الضرر بـ«المباني الخصصة لأغراض دينية أو فنية أو علمية أو تربوية أو خيرية وبآثار التاريخية».<sup>110</sup> ويفترض أن تكون المدارس مكرسة لأغراض مدنية، كما يفترض أن يتمتع الأطفال، نظراً إلى ضعفهم، بالسلم به، «بااحترام خاص وحماية خاصة».<sup>111</sup> ويشمل ذلك الإجلاء المؤقت من مناطق النزاع لأغراض تتعلق بالسلامة،<sup>112</sup> والحصول على التعليم والغذاء والرعاية الصحية.<sup>113</sup>

يتضح، إذًا، أن الدمار الذي أخلفته الحكومة السورية وبقي أطراف النزاع بالمدارس والتلاميذ ينتهك الكثير من القواعد الأساسية للقانون الدولي، بما فيها المبادئ الأساسية للفانون العربي. وذلك من خلال:

1. الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية:<sup>114</sup>
2. جعل المدنيين محلّاً للهجوم،<sup>115</sup> وعدم التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية:<sup>116</sup>
3. انتهاءك الحظر المفروض على الهجمات العشوائية والواسعة النطاق<sup>117</sup> من خلال شنّ هجوم يتوقع أن يسبب، عرضياً، خسائر في أرواح المدنيين، أو يوقع إصابات بينهم، أو يلحق بهم أضراراً. تتخطى بشكل مفرط أي ميزة عسكري متوقعة قد يفضي إليه هذا الهجوم (أي الهجمات التي تفتقر مبدأ التناسب):<sup>118</sup>
4. مخالفة الالتزامات بموجب القانون الدولي باتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لاتقاء آثار الهجمات وحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة ورعايتهم:<sup>119</sup>
5. وانتهاك حق الأطفال في التعليم الذي يتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى نموهم.<sup>120</sup>

إضافةً إلى ما تقدم ذكره، استُخدم بعض الأسلحة، كالذخائر العنقودية والقنابل الحارقة، في مناطق سورية تتواجد فيها مدارس عاملة، علمًا أن الكثير من دول العالم تحظر استخدام هذه الأسلحة، في حين تعتبر أنواع أخرى كالبراميل المتفجرة عشوائيةً في طبيعتها، إذ يحتمل أن تتسبيب «في إصابات زائدة عن الحد أو معاناة لا داعي لها». <sup>121</sup> ويبدو أن استخدام هذه الأسلحة يتعارض مع الحظر المفروض على الهجمات العشوائية، أو يُعد، على أقل تقدير، غير مناسبٍ معها.

110 هنكتيس ودوزوالد-بك (2005) (أ). الفاعة 38.

111 International Committee of the Red Cross (2005).

112 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 78، وهنكتيس ودوزوالد-بك (2005) (أ). الفاعة 129.

113 اتفاقية حقوق الطفل (1989)، المواد 28 و24 و6.

114 المادة 3 المشتركة، اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949).

115 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المواد 48 (2)، نظام روما الأساسي (1998)، المادة 8 (2)(ب)(أ): هنكتيس ودوزوالد-بك (2005) (أ). الفاعة 1.

116 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المواد 48 (2)، نظام روما الأساسي (1998)، المادة 8 (2)(ب)(أ): هنكتيس ودوزوالد-بك (2005) (أ). الفاعة 7.

117 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 51 (4)، نظام روما الأساسي (1998)، المادة 8 (جرائم ضد الإنسانية) والمادة 7 (جرائم الحرب): هنكتيس ودوزوالد-بك (2005) (أ). الفاعة 8.

118 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 51 (5)(ب)(ii)(iii): وهنكتيس ودوزوالد-بك (2005) (أ). الفاعة 14.

119 اتفاقية حقوق الطفل (1989)، المادتان 38(4) و6، انظر أيضًا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، المادة 24(أ).

120 اتفاقية حقوق الطفل (1989)، المادتان 28 و29.

121 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2014).

ويُسْعَى فريقُ العملِ إلى تحديدِ أمثلةٍ على هجماتٍ على مدارسٍ يبْدوُ أنَّها انتهَكتَ مبادئَ القانون الدولي وقواعده. وذلكَ بالاستناد إلى الوثائق التي جمعتها المنظمات المتعاونة في إعداد هذا التقرير، وبالارتكاز على استعراض الاستنتاجات التي توصلت إليها الجهات الدوليَّة. بما فيها الاستنتاجات المستفيضة التي خلصَت إليها لجنة التحقيق الدوليَّة المستقلة المعنية بالجمهوريَّة العربيَّة

السوريَّة. وفي هذا الإطار، تقتضي الحاجة إجراء المزيد من التحقيقات في تلك الهجمات، ربما تحت إشراف الآلية الدوليَّة المُحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المترکبة في الجمهوريَّة العربيَّة السوريَّة منذ آذار/مارس 2011 وما لحقتهم قضائياً (IIIM).<sup>122</sup> ويناط بهذه الآلية جمع الأدلة على انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان، ودمجها وحفظها وتحليلها، وإعداد ملفات من أجل تيسير إجراء محاكمات جنائية نزيهة ومستقلة وتعجيل سيرها. ولا بدَّ من إحالة هذه الهجمات على المدارس وأخري غيرها إلى الآلية الدوليَّة المُحايدة والمستقلة أو إلى هيئة دولية أخرى.



الصورة: غارات جوية روسية على مدرسة في الأتارب. أدت إلى تدمير الرواق الأساسي الذي يؤدي من المدخل الرئيسي إلى الصفوف. (المعهد السوري للعدالة)

### الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية

تخضع جميع أطراف النزاع المسلَّح، بما فيها الجهات الحكومية وغير الحكومية، لأحكام المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف، التي تُقْوِمُ مقام قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي. وتنص هذه المادة على الحد الأدنى من معايير المعاملة الإنسانية التي يجب الالتزام بها خلال النزاعات المسلَّحة. وتنطبق معايير هذه «دون أي تمييز ضار» على جميع الأشخاص غير المشاركين في العمليات القتالية أو من كانوا مشاركين فيها وكفوا عن ذلك.<sup>123</sup>

وبموجب المادة المشتركة 3، فإنَّ الدينين – «الأشخاص الذين لا يشتراكون مباشرةً في الأعمال العدائية» – «يُعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية». كما يُحظر على جميع الأطراف المتحاربة «الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية». بما في ذلك «وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشهيه، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب»، أو «الاعتداء على الكرامة الشخصية». ولا يجوز الخروج على القواعد المنصوص عليها في هذه المادة.

لقد انتهَكتَ الحكومة السورية وحلفاؤها والكثير من قوات المعارضة المسلَّحة الحد الأدنى من المعايير آنفة الذكر انتهاكاً واسعَ النطاق، إذ إنَّها تسبَّبت في أعداد لا حصر لها من القتلى والجرحى في صفوفِ التلاميذ والمعلمين والموظفين نتيجةَ الهجمات الكثيرة على المدارس. ويرتبط عدد كبير من الانتهاكات، كتلك المترکبة في حلب الشرقيَّة، بعمليَّات قصفٍ جوِّيٍّ مكثفة، أدت في مناطق معينة إلى تسوية أحياء كاملة أرضاً.

وَتُعَدُّ أعداد الإصابات مؤشراً دالاً على توافر الانتهاكات المختملة للمادة المشتركة 3، علمًا أنَّ معظم الإصابات ناجمة عن هجمات جوية. وتبلغ حصيلة الوفيات الإجمالية مستويات صاعقة:<sup>124</sup> فقد وثَّقَ مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 116,265 حالة وفاة

122 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2016).

123 خلص المادة المشتركة 3 القواعد التي تطبَّقُ على النزاعات المسلَّحة غير الدوليَّة، كما أنها تطبَّقُ على النزاعات الدوليَّة ما أنها «تعبر عن الاعتبارات الإنسانية الأساسية، التي تسرى بصرف النظر عن طبيعة النزاع» (Prosecutor v. Mucic et al. (2001), الفقرات 142, 143, 150). ويخدَّر الإشارة إلى أنَّ المادة المشتركة 3 تطبَّق على النزاع المسلَّح سواءً كانت الدولة الطرف قد صادفت على البيرونوكول الأول أو الثاني، أم لا.

124 تختلف المنظمات المشاركة في هذا المشروع بقواعد بيانات تخصَّص الموارد والإصابات. ويجري التحقق من كلَّ حالة وفاة، وهي لا تُستخلَّ إلا بعد اجتماع 3 مصادر معلومات مختلفة، كما يتم تحدث أعداد المصاين باستمرار لتعكس أحدث المعلومات بجزءٍ ثقيرها أو توفرها.

بين صفوف المدنيين بين منتصف آذار/مارس 2011 وتشرين الثاني/نوفمبر 2017.<sup>125</sup> أمّا تقدّيرات غيره من المنظمات فهي أعلى بكثير فقد سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 212,786 حالة وفاة حتى شهر أيلول/سبتمبر 2017.<sup>126</sup> في حين أشارت أرقام المركز السوري لبحوث السياسات (SCPR) إلى وقوع 470,000 حالة وفاة بحلول نهاية العام 2015.<sup>127</sup> في السياق عينه، سجّل برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات (UCDP) 280,492 حالة وفاة مرتبطة بالقتال في سوريا بين العامين 2011 و2016.<sup>128</sup> وأفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن مقتل 10,204 مدنيين في العام 2017 وحده، بينهم 2,298 طفلاً و1,536 امرأة.<sup>129</sup>

وممّا لا شكّ فيه أنّ أعداد الضحايا الإجمالية هو أعلى من ذلك بأشواطٍ كثيرة. وقد قدر المركز السوري لبحوث السياسات أنه من المتوقع أن يصل عدد الإصابات إلى 1.88 مليون؛ علمًا أنّ عدد السوريين المسجّلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومات المجاورة قد بلغ في شهر كانون الثاني/يناير 2018 5.4 مليون لاجئ، بالإضافة إلى 6.1 مليون نازح داخليًا.

أمّا في ما يتعلّق بوفيات الأطفال المترتبة عن الهجمات على المدارس، فلا أرقام تفصيلية مُتوفرة؛ إلّا أنّ الصورة المستخلصة من البيانات المتاحة تُشيرُ الصدمة. فقد وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على سبيل المثال، 26,445 حالة وفاة في صفوف الأطفال خلال النزاع.<sup>130</sup> وكما ذكر أعلاه، فقد سجّل مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 17,401 حالة وفاة من الأطفال بسبب «العنف المباشر». وذلك خلال الفترة الممتدة من 18 آذار/مارس إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016.<sup>131</sup> وكلّما طال أمد النزاع، ارتفعت نسبة الأطفال من مجمل وفيات المدنيين: «في بداية النزاع (أي حتى نهاية العام 2011). كانت نسبة الأطفال تبلغ 8.9% في المئة... من وفيات المدنيين البالغ عددها 4,354 حالة؛ وفي العام 2013، شكلَ الأطفال نسبة 19.0% في المئة... من وفيات المدنيين البالغ عددها 25,972 حالة في ذلك العام؛ وبحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2016، شكلوا 23.3% في المئة... من وفيات المدنيين البالغ عددها 11,444 في ذلك العام. أي أنّ نسبتهم ارتفعت بـ 14.4 نقطة مئوية على مدى السنوات الست».<sup>132</sup>

قبل اندلاع النزاع المسلح، كانت سوريا تضمُّ أكثر من 22,000 مدرسة عاملة في مختلف أنحاء البلاد، بحسب تقرير منظمة «أنقذوا الأطفال» Save the Children<sup>133</sup> وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، بأنّ ثلث المدارس في سوريا قد تضررت أو تهدمت.<sup>134</sup> ونظراً إلى نطاق الوفيات والدمار وفداحتهما، يصعب التسلّيم بأنّ المقاتلين لم يكُنُوا على علمٍ بأنّ ثمةً مدنيين يتعرّضون للقتل. وقد حظيت الكثير من الهجمات على المدارس (وعلى المستشفيات) بتغطية إعلامية كبيرةً وأدينَت بشدة.<sup>135</sup> ومع ذلك، لم تتوقف الهجمات حتّى الآن. ولا يمكن على الإطلاق تبرير التدمير الواسع النطاق الذي لحقَ بالمدن والبلدات والقرى في سوريا، والمدارس القائمة فيها، بذرعة الضرورة العسكرية.

ولا تتناقض الازمة التي لا تنفكُ السلطات الروسية والسويسرية تكرّرها. ومفادها أنّ القتلى جمِيعهم «إرهابيون». مع هذا الواقع: بل على العكس تماماً، فهي تُعزّز الاستنتاج القائل بإن ما من محاولة جدية أُتّحدَت فعلاً من أجل التمييز بين المدنيين والمقاتلين كمقاتلي تنظيم «داعش» مثلاً.

125 مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (2017)، يسجّل المركز وفيات التي جرى التتحقق منها أو الحالات التي تكون فيها هوية المتوفى معروفة.

126 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (الموقع الإلكتروني: [www.sn4hr.org](http://www.sn4hr.org)). جرى تحديث الأرقام في 1 أيلول/سبتمبر 2017.

127 المركز السوري لبحوث السياسات (2016). 57.

128 Uppsala Conflict Data Program (Syria).

129 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2018).

130 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (الموقع الإلكتروني: [www.sn4hr.org](http://www.sn4hr.org)). جرى تحديث الأرقام في 1 أيلول/سبتمبر 2017.

131 Guha-Sapir et al. (2018), 103-105. يُعرف «العنف المباشر» في التقرير على أنه «الوفيات الناجمة عن الأساليب العنيفة التي تستخدّمها الأطراف المتحاربة». وقد أفاد مركز توثيق الانتهاكات في سوريا (VDC) في مراسلات داخلية أنّ العدد الإجمالي لوفيات من الأطفال في الفترة الممتدة بين 18 آذار/مارس 2011 و31 كانون الأول/ديسمبر 2016 قد بلغ 19,555. في حال أخذنا في الحسبان الوفيات الناجمة عن أسباب «غير مباشرة» أيضًا.

Guha-Sapir et al. (2018), 105.

132 Martinez et al. (2013), 7.

133 Lowcock (2017).

135 راجع، مثلاً: اليونيسف (2014). اليونيسف (2014). الأمين العام للأمم المتحدة (2016). مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2015) بـ.

## الهجمات المتعقدة على الأشخاص والأهداف الخمية

يتضح أنّ القوات المسلحة السورية وحلفاءها والقوات المعارضة قد انتهكت قوانين الحرب من خلال شتّها هجمات جوية وأرضية ضد مدارس لا تُستخدم لأغراض عسكرية. وبالرغم من أن إثبات النية في شن الهجمات على تلك المدارس يتطلب إجراء المزيد من التحقيقات، تُظهر أعمال التوثيق المنجزة أنّ عدّاً من تلك الهجمات يحمل الكثير من علامات التعمّد.

ويحظر القانون الدولي الإنساني، بشكل تام، الاستهداف المتعقد للأطفال والمدنيين والمنشآت المدنية مثل المدارس. شريطة ألا تكون تلك المنشآت أهدافاً عسكرية.<sup>136</sup> وينطبق ذلك سواء أكان النزاعسلح دولياً أم غير دولي.



الصورة: لا يزال اللوح المكسور يُظهر دروساً من صف الرياضيات في ثانوية في الأنبار. القوات الجوية الروسية قصفت المدرسة في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. (المعهد السوري للعدالة)<sup>142</sup>

ويجب أن تقتيد أطراف النزاع بـ «مبدأ التمييز»، فعند إعطاء أمر بشن هجوم ما وتنفيذه على هذه الأطراف «التمييز دوماً بين المدنيين والمقاتلين»<sup>137</sup> و«بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية». <sup>138</sup> وتوجيه عملياتها «ضد الأهداف العسكرية»<sup>139</sup> حصرًا. فلا يمكن أن يشكل المدنيون والأعيان المدنية «هدفًا للهجوم». ويجب ألا يُشنّ أي هجوم عليهم إلا إذا أصبحوا «أهدافاً عسكرية مشروعة». أي إذا استُخدمو للمساهمة بشكل فعال في الأعمال العسكرية.<sup>140</sup> كذلك، ينبغي على الطرف المتحارب أن يتأكد، قبل شن الهجوم، من أن الهدف هو عسكري بالفعل.<sup>141</sup> أمّا في حالة الشك، فيجب عدم افتراض أنّ الأهداف الخصصة عادةً لأنشطة مدنية. كالمدارس، تُستخدم لغايات عسكرية.

تجدر الإشارة إلى أنّ المدارس، بحكم وظيفتها في المجتمع، هي بطبيعتها أعياناً مدنية. ولهذا السبب فقد أشار القانون الدولي إليها بشكل خاص. وقد نص نظام روما الأساسي على ذلك، إذ إنه يصنف الهجمات التي تستهدف عمداً «المبني المخصصة لأغراض تعليمية». في كل من النزاعات المسلحة الدولية والداخلية، على أنها جريمة، شرط ألا تكون تلك المبني أهدافاً عسكرية.<sup>143</sup>

ويحق للأطفال أيضاً أن يحظوا بالاحترام والحماية، خاصةً نظراً إلى وضعهم الاستثنائي كأشخاص يحق لهم الحصول على الرعاية والمساعدة الخاصة.<sup>144</sup>

136 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 85.3.

137 راجع، مثلاً، هنكتنس ودوزوالد-بك (2005) (أ). الفاقعدة 1.

138 راجع، مثلاً، هنكتنس ودوزوالد-بك (2005) (أ). الفاقعدة 7.

139 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 48، راجع أيضًا هنكتنس ودوزوالد-بك (2005) (أ). الفاقعدة 7 (مبدأ التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية)، والفاعدة 9 (تعريف الأهداف المدنية).

140 نظام روما الأساسي (1998)، المادة 8 (أ)(ب)(ج)(د)(ه)(و)(ز).

141 ينحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بمقعدها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يتحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستئلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة. البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 52 (أ). راجع أيضًا البروتوكول الإضافي الثالث للاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة (1980) / المادة 1(3): هنكتنس ودوزوالد-بك (2005) (أ). الفاقعدة 8.

142 يفيد البروتوكول الإضافي الأول (1977) / المادة 52 (أ): "إذا ثار الشك حول ما إذا كانت عين ما تكرس عادةً لأغراض مدينة مثل مكان العبادة أو منزل أو أي مسكن آخر أو مدرسة، إما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري، فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك."

143 دعمت سوريا إدراج صيغة في نظام روما الأساسي جعلت من "تعقد شن الهجمات ضد المبني المخصصة (...)" لـ "لأغراض تعليمية" جريمة حرب (Human Rights Watch, 2011).

144 راجع، مثلاً، اتفاقية جنيف الرابعة (1949) وبروتوكوليها الإضافيين الأول والثاني (1977) (أ) واتفاقية حقوق الطفل (1989).

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ درجة الخرس والمذر التي تمارسها الأطراف المتحاربة في النزاع السوري كانت ولا تزال منقوصة أو حتى مُنتفية. لا بل استخدمت القوات المتنازعة أساليب ووسائل، بعضها اعْتَدَ ضمنَ أتماطٍ يسهلُ ملاحظتها، وتُبَيِّنُ التَّعَمُّدَ في شنّ الهجوم.

إنّ تَحْدِيدَ ما إذا كان هجوم معين متعمّداً أو أنه قد وقع نتيجة ضعف استخباري أو إهمال هو عملية تكتنفها الصعوبات، لا سيّما إذا تعثّر استيفاء معايير الإثبات المطلوبة في الإجراءات الجنائية. لهذا السبب، لا يهدف هذا التقرير إلى القيام بذلك، بل سعى فريق العمل إلى دراسة حالات الهجوم على المدارس من أجل تَحْدِيدَ أتماطٍ في سَيِّرِ النزاع قد توحّي بالتعتمد، بما في ذلك:

- استخدام الصواريخ الموجّهة: تتضمّن قاعدة البيانات الخاصة بالهجمات على المدارس، التي أنشأها فريق البيانات والتوثيق ضمنَ هذا المشروع، أمثلةً عن استخدام روسيا المفترض للصواريخ الموجّهة في هجمات على المدارس.<sup>145</sup> بما فيها ثلاثة من الهجمات الرمزية – الواقعة على مدرسة حاس ومدرسة سعد الأنباري ومدرسة عنجرة – التي تعرّضَ تفصيلاً في ما يلي. ويُعتقدُ أيضًا أنَّ التحالف بقيادة الولايات المتحدة استخدم الصواريخ الموجّهة في هجومٍ وقعَ في نيسان/أبريل 2017 على مدرسة البادية في المنصورة في الرقة، التي قيل إنّها كانت تأوي أشخاصاً نازحين آنذاك.<sup>146</sup> بالإضافة إلى ذلك، قدّمت الفرق الميدانية التابعة للمنظمات العاملة ضمنَ هذا المشروع أدلةً عن استخدام الصواريخ الموجّهة في عدد من الحالات، وذلك بمساعدة مهندسي الأسلحة.

- معرفة موقع المدارس: تعرف الحكومة السورية (وبالتالي القوات الجوية الروسية) الواقع الدقيق (كما يُحتمل أنّها تعرف إحداثيات نظام التموير العالمي) لجميع المرافق التعليمية العامة في البلد.

- استطلاع الموقع ورصده ومراقبته قبل الهجوم: من المعروف أنَّ القوات الجوية الروسية والسويسرية تستخدم تقنيات متقدمة لجمع المعلومات الاستطلاعية، مثل الأقمار الصناعية والطائرات من دون طيار قبل شنّ الهجمات. ففي يوم الهجوم على حاس مثلاً (راجع قسم «الهجوم على حاس» أدناه)، تم رصد طائرة من دون طيار في الجو فوق المدرسة قبل وقوع الهجوم. ويشير هذا النوع من التخطيط التنفيذي والتكتيكي إلى المعرفة المُسبقة بأنَّ المدارس كانت تقدم الدروس آنذاك. وبالطبع، فإن قدرات المراقبة ليست حكراً على القوات العسكرية المتطورة، إذ إنَّ هذه الاستراتيجيات متوفّرة أيضًا في متناول قوات المعارضة.<sup>147</sup>

- الهجمات المتسلسلة على أكثر من مدرسة أو مجتمع مدرسيٍّ في تتابع سريع في اليوم نفسه: على سبيل المثال، في كانون الثاني/يناير 2016، يبدو أنَّ القوات الجوية الروسية قد استهدفت ثلاث مدارس في غارة جوية على إحدى ضواحي غرب حلب (راجع قسم «المدارس في عنجرة» أدناه). وبغية تَحْقيقِ هذا الهدف، كان على الطيارين إمّا أن يستهدفوا كلَّ مدرسة على حدة أو أن يلقوا الذخائر فوق كامل المنطقة التي يمتدّ عليها الجمّع، ويُوحي كُلُّ من هذين التكتيكيَّين المُتَّمَّلين بتعتمد الهجوم على المدارس.

- تكرار الهجمات على المدرسة نفسها في مراحل مختلفة من النزاع: استُهدِفَ بعض المدارس عدّة مرات على مدى السنين، وذلك حتّى بعد تناقل الأنباء عن الهجوم الأوّل والخسائر الناجمة عنه وإدانته على نطاقٍ واسع (راجع قسم «الهجمات على مدرسة عين جالوت الابتدائية» أدناه).

145 يُرَبِّمُ أنَّ روسيا قد استخدمت مزيجاً من الأسلحة الدقيقة والنموجية في سوريا. ومن المعروف أنَّ القوات الجوية السورية لا تمتلك بالقدرة التكنولوجية تلك. وقد ذكر (2017) أنَّ "الأسلحة الدقيقة تشکل نسبة ضئيلة من الأسلحة التي استخدمتها القوات الجوية الروسية في سوريا. وفي بعض الأحيان، قدمت روسيا صوراً عن طائرات سو-34- محمّلة بأسلحة متوجّهة مثل قنابل KAB-1500L الموجّهة بالليزر، وصواريخ Kh-25ML الموجّهة بالليزر التي تعود إلى العهد السوفييتي أو قنابل KAB-500S GLONASS الموجّهة بالأقمار الصناعية. ولكن هذه الأسلحة تُثْلِّ الاستثناء لا القاعدة، وتحلّ بشكلٍ حصري تقريباً في طائرات سو-34. بالمقابل، تعتبر معظم القنابل المفخّخة قنابل "غبية". بشكلٍ أساسي، 270-OFAB-250 التي تزن 250 كيلوغرام AB-500M-62 التي تزن 500 كيلوغرام والذخائر العنقودية RBK-500. ومن الغريب أنَّ الطائرات الروسية حلقت مع حمولاتٍ أسلحة صغيرة جدّاً، فحملت نسبة صغيرة من سعتها المتوفّرة." راجع أيضًا منظمة "هيون بايتس ووتش" (2013) (أ). 3.

146 أصبح من المعروف مؤخراً أنَّ الأطراف غير المتماثل بدأت باستخدام تقنيات مثل الطائرات من دون طيار للقيام بعمليات استطلاع. ولكن هذه القوات ما زالت بشكل عام تمتلك بقدرة أقلَّ على تحديد الأهداف بدقة نظرًا إلى الأسلحة المتوفرة لديها. راجع: Truittie (2015).

ويُعدُّ إجراء المزيد من التحقيقات حول كيفية قيام كلٌ من الأطراف المتحاربة بالعمليات العسكرية أمراً ضرورياً وذلك قبل الحصول بين تعميد الهجوم وعدمه. وقد بدأت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بهذه العملية ووثقت عدداً كبيراً من الهجمات على المدارس. وقد خلصت اللجنة إلى أنَّ بعض الحالات ينمُّ عن استهدافٍ متعمد.<sup>148</sup> بما في ذلك الهجوم على خمس مدارس في حاس (ريف إدلب)<sup>149</sup> والهجوم على مدرسة عين جالوت في الأنصاري الشرقي في حلب في العام 2014.<sup>150</sup>

### انتهاك حظر الهجمات العشوائية ومبدأ التنااسب

سواءً أكانت الهجمات على المدارس متعمدة أم لا. لا شك في أنها تبدو جزءاً من حملة عسكرية تتصرفُ بأنها غير متناسبة ومفرطة. نظراً إلى الأهداف العسكرية المفترضة وإلى احتمال تسببها في وقوع أضرار جانبية في صفوف المدنيين. وبحسب ما ينص عليه مبدأ التنااسب، يُسمح بوقوع ضحايا أو إصابات في صفوف المدنيين أو بإلحاق الضرر بالأعيان المدنية طالما أنَّ الهجوم الذي يتسبب في هذه الإصابات أو الأضرار لا يكون إفراطه واضحًا بالقياس إلى مجمل الميزة العسكرية المتوقعة الملموسة والمباشرة». بحسب البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف.<sup>151</sup> أو طالما أنَّ ليس «إفراطه واضحًا» وفقاً للتعبير الوارد في نظام روما الأساسي.<sup>152</sup>

ويجب ألا تكون الهجمات على أهداف عسكرية مشروعة، بما في ذلك المدارس المستخدمة لغايات عسكرية، عشوائية أو غير متناسبة.<sup>153</sup> وجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنَّ الهجمات العشوائية هي تلك التي تصيب الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية من دون تمييز. والهجمات العشوائية هي:

- تلك التي لا تُوجه إلى هدف عسكري محدد;
- تلك التي لا يمكن أن تكون أساليبها أو وسائلها موجّهة إلى هدف عسكري محدد؛ وأو
- تلك التي لا يمكن أن تُحصر آثارها على النحو المطلوب.

ويهدف كُلُّ من حظر الهجمات العشوائية ومبدأ التنااسب إلى توجيه السلوك العسكري، بما في ذلك القصف الجوي، الذي غالباً ما ينفَّذ من ارتفاعات عالية، كما هي الحال في النزاع السوري. وتنص قواعد القانون الدولي هذه<sup>155</sup> على أنه لا يمكن للقادة العسكريين إلقاء حمولة من القنابل ببساطة وادعاء أنَّهم لم يستهدفوا المدنيين. فالقصف البساطي أو الكاسح للمدن، الذي يُمارس في الكثير من النزاعات وتعود بعض الأمثلة المعروفة عنه إلى الحرب العالمية الثانية، مدانٌ ومرفوض دولياً.<sup>156</sup>

بالرغم من ذلك، كانت الحصارات الواسعة، وما زالت، تكتيكًا مستخدماً في النزاع السوري باستمرار، غالباً ما يَتَّخِذُ قصف المناطق طابعاً عشوائياً، لأنَّه يحتم التعامل مع المدن والبلدات والقرى على أنها هدفٌ واحدٌ كبيرٌ بدلاً من تحديد الأهداف العسكرية ضمن هذه المناطق واستهدافها بدقة عالية.<sup>157</sup> وبدلاً من اعتماد هذا النوع من القصف، يجب على المقاتلين أن يدرسوا احتمالاً تأثير الهجوم الوشيك في المدنيين وكيفيته. كما يجب عليهم تقييم ما إذا كان الضرر المتوقع مفرطاً بالقياس إلى الميزة العسكرية المتوقعة الملموسة والمباشرة. لا بل يجب على المقاتلين الالتزام بذلك حتى عند توفر أهداف عسكرية مشروعة في الموقع. «إذ لا يُجرِّد السكان المدنيون من صفاتهم المدنية وجود أفرادٍ بينهم لا يسرى عليهم تعريف المدنيين.»<sup>158</sup>

148 راجع تقارير واستكمالات وبيانات وقرارات لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.

149 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2017). الفقرات 31-20.

150 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014) بـ(الفقرة 101).

151 البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف، المادتان 51(5)(ب) و57، هنكرتس ودوزووالد-بك (2005) أ. القاعدة 14.

152 نظام روما الأساسي (1998)، المادة 8.2(ب)(iv).

153 موجب قواعد القانون الدولي العربية. حظر الهجمات العشوائية. راجع، مثلاً، هنكرتس ودوزووالد-بك (2005) أ. القاعدة 11.

154 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادتان 4 و5، هنكرتس ودوزووالد-بك (2005) أ. القاعدة 11.

155 هنكرتس ودوزووالد-بك (2005) أ. القاعدة 14.

156 راجع مثلاً البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 5(5). القصف الكاسح لروتردام هو أحد الأمثلة من الحرب العالمية الثانية، وكمثال أحدث عهداً، قبل أن الولايات المتحدة استخدمت مثل هذه التكتيكات خلال حرب فيتنام (كيسبي، 2012). وبنعم أنَّ القوات الروسية فعلت الأمر نفسه في الشيشان (هومون رايتس ووتش 2000).

157 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 5 (أ). هنكرتس ودوزووالد-بك (2005) أ. القاعدة 13 ««حظر الهجمات بالقصف بأية طريقة أو وسيلة تتعامل مع عدد من الأهداف العسكرية المتباينة والمتمايزه بوضوح والتي تقع في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم تركيزاً مشابهاً لل المدنيين أو لأعيان مدنية. على أنها هدف عسكري واحد».

158 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 50 (3).

وببدو أنّ القوات المتحاربة في النزاع السوري نفذت هجمات عشوائية وغير متناسبة في الكثير من الحالات التي تضررت فيها المدارس. فبحلول نهاية العام 2016، كانت معظم حالات وفاة المدنيين البالغين ناجمة عن «أسلحة متفرجة واسعة النطاق». علمًاً أن القذائف كانت السبب وراء 23,405 (أي 27.8 في المئة) من الوفيات. في حين أدى القصف الجوي إلى 20,884 (أي 24.8 في المئة) من الوفيات.<sup>159</sup>

بالإضافة إلى ذلك، وعلى حُدُّ ما تؤكّدُه مصادر البيانات، بما فيها المعلومات المستنقة مُباشرةً من مصادرها التي تم الحصول عليها أثناء مقابلاتٍ تولّى إجراءَها إماماً فرقَ المنظمات الميدانية وإماماً فرقَ مت استشارتها. لا يبدو أن المدارس المدرجة بين الحالات الرمزية كانت تُستخدم لغایات عسكريّة عند تعرّضها للهجمات. وفي كُلّ حالةٍ من الحالات الرّمزية المفصّلة أدناه، تُعرض الأدلة التي جمعت حولها بهدف تبيان ما يُعرف عنها.

بالإضافة إلى ذلك، وانطلاقاً من الاستنتاجات المستنقة من دراسة هذه الحالات، يبدو أنّ القادة المسؤولين لم يراعوا احتمال وقوع خسائر في أرواح المدنيين قبل تنفيذ الهجوم، لأنّ كميات الأسلحة المختارة وأنواعها جعلّ الحُدُّ من الضرر الذي سيطال المدنيين أو السيطرة عليه أمراً شبة مستحيل. وبينما أيضًا أنّ القادة العسكريين المسؤولين عن هذه العمليات قد حددوا أهدافاً عسكريّة واسعة إلى حدّ أنها تؤدي حتماً إلى وقوع ضحايا في صفوف المدنيين. فعلّ سبيل المثال، حددت روسيا منذ فترة وجيزة بعض الأهداف العسكريّة التي استهدفتها على النحو الآتي: «عشرات المستودعات التي تتضمّن الذخائر والمعدات العسكرية، والأسلحة، والأطعمة والألبسة الخاصة... ومرافق البنية التحتية، ووصول الجماعات الإرهابية إلى بعض أقسام المسرح، وال الحاجة إلى الحُدُّ من إمكانية القتال وتقويض قاعدة المقاتلين المادية والتكنولوجية، وتعطيل نظمهم الإداري».<sup>160</sup>

تبعد اللائحة أعلاه واسعة النطاق إلى حد بعيد، إذ كان من المفترض أن يُحصر كل هدف ويُحدّد بدقة وبشكل منفرد. بعبارة أخرى، تتطلّب كل عملية عسكريّة تعريفاً محدداً للهدف أو الأهداف العسكريّة، إذ إنّ عدم تعريف الأهداف بدقة قد يُفهم على أنه ضوء أخضر لتنفيذ سائر أنواع الهجمات على البنية التحتية أو لشنّ هجمات مباشرة على المدارس، التي تُعدُّ إحدى «مرافق البنية التحتية». كذلك، فإنّ عدم تعريف الأهداف بدقة يمكن أن يوحى بأنّ الهجمات الشاملة على المناطق المغارافية الكبيرة يمكن أن تُبرّر بذرائع أتها أهداف عسكريّة. وذلك ب مجرد الادعاء أنها «خذ من إمكانية القتال» لدى المعارضة و«تعطّل» قدرتها على المقاومة، حتى إذا كان ذلك يعني استهداف مصادر الغذاء. وقد أدى اعتماد مقاربات من هذا القبيل إلى شيئُون حالة في سوريا تضع الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة في خطرٍ داهِم يهدّد حيواناتهم كل يوم تقريباً. أو خولُ دون ارتقاء هؤلاء الأطفال المدرسة لفترات طويلة أو خبرهم على التّزوج.

## أساليب ووسائل عشوائية للحرب تلحق أضراراً بالمدارس

قد تدلّ الخيارات التي يتّخذها القادة العسكريون في شأن نوع الأسلحة المفترض استخدامه وكيفية استخدامه خلال النزاع على جاھل متعمّد للقانون الدولي الإنساني. فبموجب القانون الدولي، إنّ حق المقاتلين في اختبار الأساليب والوسائل الخاصة بالحرب ليس مطلقاً.<sup>161</sup> ولكن، في الكثير من الأحيان، كانت الأسلحة المختارة وطريقة استخدامها في الهجمات على المناطق المدنيّة تُعدُّ عشوائية بطبيعتها، على الرغم من تصريحاتٍ أصدرتها السلطات السورية وغيرها تفيد بعكس ذلك.<sup>162</sup>

فالأسلحة التي «لا يمكن أن توجّه إلى هدف عسكري محدّد (... ) والتي لا يمكن حصر آثارها على النحو الذي يتطلّبه القانون الدولي الإنساني» هي بطبيعتها عشوائية.<sup>163</sup> وفي الكثير من الأحيان، كانت الأسلحة التي تختارها أطراف النزاع من النوع الذي لا

159 Guha-Sapir et al. (2018), 106.

160 انظر مصدر الأخبار باللغة الروسية: [https://vpk.name/news/201616\\_ni\\_razu\\_ne\\_promazali.html](https://vpk.name/news/201616_ni_razu_ne_promazali.html).

161 «إيان التزاعات في يوغوسلافيا السابقة. أدرج حظر وسائل وأساليب القتال التي تُسبّب بطبيعتها إصابات أو آلاماً لا مبرّر لها في الانتهاكات التي تتعلّق بها اعتبرت في حينها نوعات مسلحة غير دولية. وبالإضافة إلى ذلك، في العام 1991، استنكرت يوغوسلافيا استخدام سلوفينيا المزعوم لـ«الكلمات النارية ذات الرئيس الأملس» لأنّها تسبّب إصابات غير متناسبة ولا ضرورة لها». هنكرتس ودوزووالد-بك (2005) (أ).

162 من تصريح أصدرته وزارة الخارجية والمغتربين السورية في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 شددت فيه على أنّ القوات المسلحة السورية لم تستخدم أسلحة عشوائية ولن تستخدمها منظمة «هيومان رايتس ووتش» (2015) (د).

163 البروتوكول الإضافي الأول (1977)، المادة 51 (4): نظام روما الأساسي (1998)، المادة 8(2)(ب)(XX): هنكرتس ودوزووالد-بك (2005) (أ). القاعدة 71 («يُحظر استخدام الأسلحة العشوائية الطائعة»).

يسمح بالتمييز بين المقاتلين والمدنيين. مثل أسلحة السقوط الحرّ والبراميل المتفجّرة والأسلحة الكيميائية.<sup>164</sup> بالإضافة إلى القذائف الصاروخية المصنعة محلياً والهجمات بقذائف الهاون والهجمات الانتحارية التي نفذتها جهاتٌ منخرطة في النزاع مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشّام وجبهة النصرة.

فعلى سبيل المثال، ومع اشتداد حدة النزاع، عمدت الحكومة السورية بشكل خاصٍ إلى توسيع استراتيجيتها لتشمل تكتيكات أخرى مثل القصف المكثّف ومحاصرة المدن وحرق المأهولة والتدمير الشامل للبنية التحتية للمجتمع. ومن بين الأهداف وراء استخدام هذه التكتيكات، استنفاد قدرة المعارضة وزرع الخوف في نفوس السكان. ونظراً إلى كون هذه الأعمال تشكّل في الواقع عقاباً جماعياً، فقد كانت نتيجتها على المدنيين كارثية.<sup>165</sup>

وخلال هذا النزاع المستمر منذ أكثر من سبع سنوات، أُصيّب عدد كبير من المدارس نتيجة القصف الشامل للمناطق المدنية المكتظة بالسكان. وقد استخدمت سائر الأطراف المتحاربة الصواريخ أو غيرها من الأسلحة التي تلقيها بتهور وقلة مبالاة أو بطريقة خملٍ طابعاً عشوائياً. فعلى سبيل المثال، لقد شاع اعتماد قذائف الهاون في الهجمات. وبينما يتناول التقرير هذه المسألة بشكل مفصل في إطار عرضه الهجوم على حافلة مدرسية في حي باب شرقي (راجع قسم «باب شرقي» أدناه). هذا وبذاته أنّ قوات المعارضة قد استخدمت الصواريخ وقذائف الهاون غير الموجّهة في هجوم على مدرسة سارية حسون في حي الفرقان في غرب حلب في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. علمًا أنّ هذا الهجوم أدى إلى مقتل 8 أطفال وإصابة 27 تلميذاً وأستاداً.<sup>166</sup>

بالإضافة إلى الصواريخ والقذائف، استخدمت الحكومة السورية وحلفاؤها مجموعة من الأسلحة الأخرى التي تلقى من الطائرات التي يصعب توجيهها أو الحدّ من تأثيرها الحتمي. تماماً كما هي الحال في الهجمات الدفعية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ روسيا قد حاججت بأنه «من غير الجدي تصنيف بعض الأسلحة على أنها «إنسانية» واعتبار أسلحة أخرى «غير إنسانية» لأنّ «كلّ الأسلحة والذخائر يمكن أن تكون ميتة».«<sup>167</sup> وتعتبر روسيا أن التمييز يجب لا يكون على أساس نوع السلاح. طالما أنه يتم الالتزام بالمعاهدات المبرمة في شأن الأسلحة وبالقانون الدولي الإنساني على حد سواء. غير أن هاتين الحججتين تتناقضان في ما بينهما على نحو يخدم مصالح المحتّج بهما. فهما توحيان بأنه يمكن روسيا جاهل طبيعة أسلحة معينة والوفاء بالتزاماتها بوجب القانون الدولي في الوقت عينه. وهذا ما لا يمكن فعله.

وينطّرط التقرير، في ما يلي، إلى بعض أنواع الأسلحة التي عمدت الأطراف المتحاربة إلى استخدامها. وذلك بغية تبيان السبب الذي يدفع إلى اعتبارها أسلحةً عشوائية الطابع وغير متناسبة مع الأهداف العسكرية. ولا سيما عند استخدامها في مناطق تتواجد فيها مدارس.

## الاستخدام الواسع النطاق للبراميل المتفجّرة

استُخدمت البراميل المتفجّرة، التي عادةً ما تُملاً بالمتفجرات والشظايا ومواد أخرى وتلقى من المروحيات، في الكثير من الحالات ضد الأحياء المدنية حيث تتواجد المدارس. وقد أسفرت عن نتائج كارثية. وتُعرف هذه البراميل شيئاًًاً، بمصطلح «الأجهزة الناسفة يدوية الصنع الطائرة». وهي قد تدرج تحت تعريف الأسلحة المحظورة، بحسب محتواها (على غرار المواد الكيميائية، أو المواد المارقة). في الحد الأدنى، فإن استخدام البراميل المتفجّرة في مناطق مكتظة بالسكان ينتهك الحظر على الهجمات العشوائية

164 استُخدمت الأسلحة الكيميائية في المناطق المدنية المأهولة بالسكان. وتم التبليغ عن أول استخدامٍ مزعوم لها على يد الحكومة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2012 في حمص. وفي 10 آذار/مارس 2013، بدأ أن الأسلحة الكيميائية استُخدمت مرةً جديدة في أحياء حلب ودمشق، متباعدةً في مقتل حوالي 25 شخصاً وفي إصابات عشرات الآخرين. وتم التبليغ عن إصابات أخرى وقعت في 24 آذار/مارس 2013 وفي 14 و29 نيسان/أبريل 2013 وفي 21 آب/أغسطس 2013 بالإضافة إلى إصابات أخرى. وفي الآونة الأخيرة، في 4 نيسان/أبريل 2017، يُعمَّ أنّ الحكومة قد أطلقت غاز السارين على مدينة خان شيخون، وعلى نحو مائل. استُخدمت قوات المعارضة أسلحة مصنوعة من أسطوانات الغاز التي تعتبر أسلحة بدائية وغير دقيقة ولكنها فعالة ويمكن أن تكون ميتة (Arms Control Association, 2018).

165 على سبيل المثال، بدأت المغارمات على المدن كنهج يستخدمه النظام السوري ضدّ المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة. وتم توجيه ادعاءات ضدّ المعارضة بأنّها هي أيضًا فرضت حصاراً على المدن الموالية للنظام، مثل كفرريا والفقوعة في إدلب، وشهدت المدن المحاصرة حرماناً من البضائع الأساسية والأغذية، وأنّ ذلك إلى الجماعة وسوء التغذية والوفيات بسبب الملوّع والنقص في الخدمات الأساسية في هذه المناطق، بما في ذلك الخدمات الطبية. وبعتبر هذا التكتيك جزءاً من حرب. ويدعو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2139 جميع الأطراف إلى رفع المغارمات وبدين استخدام جمّيع المدنيين كوسيلة للقتال في القرار 2258 (Kelly and Kiselyova, 2016).

166 الوكالة العربية السورية للأباء – سانا (2016)؛ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2017) (B). Human Rights Watch (2015c) 167

وغير المتناسبة. وذلك بسبب نطاق تأثيرها الواسع والذي لا يمكن التنبؤ به.<sup>168</sup> وقد وثقت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بالأدلة الدامغة استخدام البراميل المتفجرة في مناطق مكتظة بالسكان.<sup>169</sup>

كذلك، فقد أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مؤخراً أن القوات السورية قد ألقت حوالي 70,000 برميل متفجر ضد مناطق مكتظة بالسكان منذ تموز/يوليو 2012. ما أدى إلى مقتل 10,763 مدنياً، من فيهم 1,734 طفلاً و 1,689 امرأة.<sup>170</sup> وتتضمن هذه الهجمات 140 هجوماً على المدارس سُجل فيها استخدام البراميل المتفجرة، ومنها 73 هجوماً وقعَ بعد إصدار قرار مجلس الأمن رقم 2139 (2014)، الذي طالب الأطراف بالكف عن الهجمات التي تشنّها على المدنيين وصنف البراميل المتفجرة على أنها عشوائية بطبعتها وتميل إلى أن «تسبب في إصابات زائدة عن الحد أو معاناة لا داعي لها».<sup>171</sup>

بالإضافة إلى ما سبق، سُجل مركز توثيق الانتهاكات في سوريا 7,566 حالة وفاة من المدنيين بسبب البراميل المتفجرة. وقد كان ربع هذه الحصيلة من الأطفال.<sup>172</sup> وقد سُجلت معظم وفيات الأطفال نتيجة البراميل المتفجرة في حلب وإدلب ودرعا.<sup>173</sup> هذا وقد شنّ هجوم مروع باستخدام برميل متفجر في حي سيف الدولة في حلب في 3 أيار/مايو 2015، أسفر عن مقتل 16 طفلاً وتدمير روضة أطفال.<sup>174</sup>

في يوم الثلاثاء الواقع في 28 آذار/مارس 2017، ألقت مروحيات براميل متفجرة على مدرسة حميده الطاهر المتوسطة للفتيات في مدينة حلفايا في الضواحي الشمالية الغربية لحافظة حماه. ما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بساحة المدرسة ومبناها. وتفيد الأنباء بأن المدينة كانت تحت سيطرة جماعات المعارضة المسلحة عند وقوع الهجوم.<sup>175</sup> وتكثر الأمثلة عن الهجمات الأخرى على المدارس التي استُخدِمت فيها البراميل المتفجرة.<sup>176</sup> ولكن الحكومة السورية تنفي استخدامها للبراميل المتفجرة.<sup>177</sup> على الرغم من كونها طرف النزاع الوحيد المعروف بأنه يستخدم المروحيات، وهي الطائرة التي تُستخدم عادة لإلقاء هذه الأسلحة.

## القنابل الحارقة

تشمل الفظائع الكثيرة التي شهدتها النزاعات المسلحة في سوريا استخدام الأسلحة الحارقة، بما في ذلك استخدامها في الهجمات على المدارس. وقد وثّق كلٌ من مركز توثيق الانتهاكات في سوريا والشبكة السورية لحقوق الإنسان، وهما منظمتان تشاركان في هذا المشروع، عدداً من الهجمات باستخدام المواد الحارقة. وقد خلصت الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن استخدام المواد الحارقة قد ازداد بعد أن تدخلت روسيا في النزاع.<sup>178</sup> كذلك، وثّقت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أنَّ استخدام هذه الأسلحة بدأ في وقت مبكر من النزاع وأنَّه تزايد بعد التدخل الروسي.<sup>179</sup>

بالإضافة إلى ذلك، أكدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أنَّ أنواع الأسلحة الحارقة المستخدمة في سوريا قد صُنعت جميعها في روسيا.<sup>180</sup> وتعتبر الاستنتاجات أعلاه صحيحة بالرغم من أنَّ روسيا طرف في البروتوكول الثالث لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال

Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights (2017) 168 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014) (أ). الملحق 6.59.

169 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017) (و).

170 مجلس أمن الأمم المتحدة (2014) (د). قرار رقم 2139.

Guha-Sapir et al. (2018), 109. Numbers were independently corroborated by our focal points from VDC 172

Guha-Sapir et al. (2018), 109 173

Adams (2015) 174

175 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017) (و).

176 تم توثيق الهجوم على مدرسة الرجاء (آيار/مايو 2015) في التقرير العاشر للجنة التحقيق المعنية بسوريا (مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 2015) (أ). بالإضافة إلى ذلك، قدم السيد باولو سيرجيو بينيرو، رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، عرضاً في شأن استخدام البراميل المتفجرة والقصف العشوائي في سوريا في 12 آذار/مارس 2015 (Pinheiro, 2015) (ج).

177 في مقابلة مع بيته الإذاعة البريطانية «بي بي سي». نفى الرئيس بشار الأسد استخدام قواته براميل متفجرة، معتبراً الادعاءات «قصة طفلية»: «ليس لدينا براميل متفجرة. لا نملك براميل». ليست هناك أسلحة لا تميز بين مدني ومقاتل... عندما تطلق النار فإنك تصوب... وعندما تصوب يكون تصوبك على الإرهابيين من أجل حماية المدنيين... ليست هناك حرب من دون ضحايا». (BBC, 2015) (ه).

178 مركز توثيق الانتهاكات (2013) (د). ومركز توثيق الانتهاكات (2015) (د).

179 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2013) (ج). منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2016) (ج).

180 «فتوى فتاوى زاب مادة يعتقد أنها الثrimatic تشتعل أثناء سقوطها تدفع شهود العيان إلى وصف الذخائر الصغيرة الحارقة على أنها "كرات نارية"

أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر<sup>181</sup> الذي يحظر استخدام الأسلحة الحارقة ضد المدنيين أو الأعيان المدنية أو ضد «الأهداف العسكرية الواقعة ضمن جمجمة المدنيين». بالإضافة إلى ذلك، في العام 1973، اعتمدت سوريا تقريراً متعلقاً بالحظر على قنابل النابالم والأسلحة الحارقة الأخرى.<sup>182</sup>

وتعتبر الأسلحة الحارقة أسلحةً مدمرةً، خديداً بسبب قدرتها على خوبل مناطق أو مدن بأكملها إلى كتلٍ من النيران المشتعلة، ما يتسبب بحرق مروعة ومعاناة لكلٍ من يصادف وجوده ضمن نطاق تأثير هذه الأسلحة.<sup>183</sup> وعلى الرغم من أنَّ الأسلحة الحارقة تتمتع بقدرة تدميرية ولا يمكن السيطرة عليها، فهي ليست محظوظة تماماً. بل يمكن استخدامها ضد الأهداف العسكرية، فقط حين يكون الهدف العسكري «واضح الانفصال عن جمجمة المدنيين وتكون قد أُخذت جميع الاحتياطات المستطاعة كيما تقتصر الآثار الحرقية على الهدف العسكري»، وينبأ ويُخفف «ما قد ينجم عنها عرضًا من وقوع خسائر في أرواح المدنيين أو إصابتهم بجروح أو تلف الأعيان المدنية».<sup>184</sup> ويبدو أنَّ استخدام الأسلحة الحارقة في سوريا يخالف هذه المعايير. فقد استخدمت الأسلحة الحارقة بشكل متكرر في المدن المكتظة بالسكان حيث تستحيل السيطرة على الآثار الحارقة، وفي المناطق الريفية حيث يتضح أنَّ الهدف من استخدامها هو إشعال الحرائق في الأراضي الزراعية.<sup>185</sup> وقد أدى عدد من هذه الهجمات في المناطق المدنية والريفية إلى إلحاق الضرر بالمدارس.

فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس 2013، استخدمت القوات السورية الأسلحة الحارقة في هجومها على موقعين، الأول في أورم الكبرى خارج حلب، والثاني في داخل في مدينة درعا الجنوبية. وقد أصابت القنبلة الملقاة في أورم الكبرى مدرسةً ثانوية كان الطلاب فيها يتحضرون لامتحانات الـقادمة.<sup>186</sup> وقد أدى هذا الهجوم إلى مقتل 40 شخصاً بشكل مروع، من بينهم 17 طفلاً<sup>187</sup> بحسب ما وثقته لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.<sup>188</sup>

في 26 آب/أغسطس، ألقت طائرة مقاتلة تابعة للجيش قنبلتين حارقتين على مدينة أورم الكبرى (حلب). سقطت إحداهما على مدرسة وانبعثت منها «كرة نارية» أسفرت عن مقتل 10 مدنيين وإصابة عشرات آخرين إصابات خطيرة، معظمهم أطفال ومرأهقون. ولم تتضح بعد نوع الماد القابلة للاشتعال التي استُخدمت، غير أنَّ القنبلة خلفت آثاراً شبيهة بالآثار التي حدثها قنابل النابالم.<sup>189</sup>

ويوم الأحد الواقع في 7 آب/أغسطس 2016، بدا أنَّ الطائرات الروسية قد ضربت ملعب مدرسة هارون الرشيد في مدينة إدلب بواسطة أسلحة حارقة، وكان الهجوم هذا جزءاً من حملة أكبر نطاقاً. وقد أفادت وكالة سبوتنيك للأنباء عن وقوع هذا الهجوم وهجمات أخرى غيره تُفذت في اليوم نفسه، وعرضت مقاطع فيديو تُظهر النيران الشديدة التي تسببت بها الماد الحارقة.<sup>190</sup> وبعد أسبوع، تُفْذَ هجوم آخر على مدينة جسر الشغور، أدى إلى إلحاق أضرار بمدرسة أسماء في وسط المدينة.<sup>191</sup>

ويشكل استخدام الأسلحة الحارقة، وبالخصوص في المدن، شكلاً من أشكال الاستهداف العشوائي بالحد الأدنى. ولا شك في أنَّ استخدام هذه الأسلحة يبدو مفرطاً نظراً إلى تقارب المدارس بعضها من بعض. ويعود الأمر للمحققين في إثبات أنَّ المسؤولين عن تلك الهجمات كانوا يدركون احتمال تسبُّب الهجوم بأضرار غير متناسبة وفي إظهار أنه كان من المفترض عليهم أن يُدركوا ذلك. فنظرًا إلى البيروقراطية وراء العمليات العسكرية والهجمات التي تنفذها القوات الجوية السورية والروسية، تدلُّ سائر

181 انظر لائحة الدول الأطراف عبر الرابط التالي: [https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg\\_no=XXVI-2&chapter=26&clang=\\_en](https://treaties.un.org/pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXVI-2&chapter=26&clang=_en)

182 الجمهورية العربية السورية، المرفق في 31 موزع/يوليو 1973 المرسل إلى أمين عام الأمم المتحدة والمطبوع مجدداً في تقرير الأمين العام حول النابالم والأسلحة الحارقة الأخرى وكافة جوانب استخدامها المحتمل، وثيقة الأمم المتحدة، 11/9207/A/9207، تشرين الأول/أكتوبر 1973، ص. 23 (كما ورد في هنترنس ودوزووالد-بك (2005) ب).

183 البروتوكول الثالث للاتفاقية بشأن الأسلحة التقليدية، المادة 1.

184 البروتوكول الثالث للاتفاقية بشأن الأسلحة التقليدية، المادة 2.

185 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017) د.

186 شكل هذا الهجوم جزءاً من وثائق عرض على هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» وجاء في أعقاب هذا الهجوم، وقد ادعت وكالة «سبوتنيك» للأنباء بأنَّ هذا الهجوم مرتفِع وجرى إنتاجه في هيئة الإذاعة البريطانية (2015)، ويقال إنَّ أحد الخبراء الأمنيين البريطانيين تعرّف إلى غلاف القنبلة وقال إنه يعود إلى سلاح حارق روسي الصنع من نوع ZAB (Raymond, 2013).

187 مركز توثيق الانتهاكات (2013).

188 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2014) أ. 14.

189 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2014) أ. 19.

190 (Sputnik (2016)، راجع أيضًا: Revolutionary Forces of Syria Media Office (2016).

191 إدلب - جسر الشغور: القصف الحارق من طائرات حربية يعتقد أنها روسية 14/11/2016 (2016).

الاحتمالات الممكنة إلى أن هذه الهجمات تنتهك القانون الدولي الإنساني. وفي حال كان القادة المسؤولون يجهلون أن هذه الهجمات تشكل خطراً على المدنيين والبني التحتية المدنية، فيدل ذلك على إهمالهم. أما إذا كان هؤلاء القادة يدركون خطر الهجمات على المدنيين والبني التحتية المدنية، فإن تضرر المدارس بالهجمات يوحى بتعتمد ارتكابها.

## الذخائر العنقودية

تشبه الذخائر العنقودية الأسلحة الحارقة فكلاهما يهدف إلى إلحاق الضرر بمنطقة واسعة. وتتألف هذه الذخائر من عبوة تفتح في الجو «لتنشر أو تطلق ذخائر صغيرة متفرجة». تتضمن أحياناً مواد كيميائية أو بيولوجية، ولتنشرها فوق الهدف.<sup>192</sup> ويجرد الذكر أن طبيعة هذه الأسلحة الانتسارية جعلها ميّزة بشكل خاص. وقد استخدمتها الولايات المتحدة في كمبوديا ولاوس وفيتنام، وتشير التقديرات، المستندة من قواعد البيانات العسكرية، إلى أن 87,000 ذخيرة عنقودية أُسقطت من الجو.<sup>193</sup> ونظراً إلى أن الذخائر الصغيرة قد لا تنفجر دائماً، تبقى القذائف غير المنفجرة مصدر خطر على مدى عقود وأجيال قادمة.

وتحظر الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية تطوير وتصنيع وشراء واستخدام وتخزين الذخائر العنقودية.<sup>194</sup> ولا بد من الإشارة إلى أن سوريا والولايات المتحدة وإيران وإسرائيل وتركيا وروسيا هي من الدول القليلة التي ليست طرفاً في هذه الاتفاقية.<sup>195</sup> فقد تم التصديق على هذه الاتفاقية بشكل واسع من أجل الإقرار بهدى عدم ملائمة هذه الذخائر وعشوايتها، خاصة عندما تُستخدم ضد الأحياء المدنية التي يتواجد فيها الأطفال والمدارس على سبيل المثال.

وعلى الرغم من ذلك، استخدمت القوات السورية والروسية الذخائر العنقودية بشكل مكثف.<sup>196</sup> علماً أن الحكومة قد استخدمت قرابة 13 نوعاً مختلفاً من الذخائر العنقودية المحظورة دولياً في أكثر من 400 هجوم على مناطق تسيطر عليها المعارضة. وذلك بين تموز/يوليو 2012 وآب/أغسطس 2016، مما أدى إلى وقوع ضحايا وإصابات في صفوف المدنيين، من فيهم الأطفال.<sup>197</sup> وتصر روسيا على أن الذخائر العنقودية تعد «وسيلة قانونية للحرب»، بالرغم من طبيعتها العشوائية، مدعية أنها قادرة على جنوب إلحاق الضرر بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. وأصر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في رسالة إلى منظمة «هيومن رايتس ووتش» في كانون الأول/ديسمبر، على أن روسيا قد اتخذت الاحتياطات الالزمة الآيلة إلى منع الهجمات العشوائية:

في سبيل جنوب وقوع ضحايا في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية الاجتماعية، يتم التخطيط لكافة الطلعات العمليانية بناء على معلومات استخبارية خاضعة للتدقيق الشديد. كما يتم تنفيذها بهدف القضاء على أعضاء الجموعات المسلحة غير القانونية ومرافقها. ووفقاً لبيانات مراقبة الأهداف وتقديرات قدمها فرق عمل الطيران العملي والتكتيكي وطيران الجيش التابعة للقوات المسلحة الروسية، لم تسجل أي حالات من الاستخدام العشوائي للأسلحة الجوية حتى الآن طوال عملية مكافحة الإرهاب في سوريا.<sup>198</sup>

لكن الواقع الميداني تدل على عكس ذلك. ونظراً إلى عدد الأسلحة العنقودية المستخدمة ضد المدن المكتظة بالسكان مثل إدلب، فإن تقديم أدلة بهذا يقلل من مصداقية روسيا. فهناك «أدلة وفيرة» على استخدام هذه الأسلحة وعلى الدمار الواسع والمستمر الذي أسفرت عنه.<sup>199</sup> وبحسب ما وثقته الشبكة السورية لحقوق الإنسان، استخدمت الذخائر العنقودية ما لا يقل عن 172 مرة بين 30 أيلول/سبتمبر 2015، عندما بدأ تدخل القوات الروسية، و27 شباط/فبراير 2017، ضد محافظات حلب وإدلب وحمص وحماء ودرعا وحدها.<sup>200</sup>

192 اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية (2008). المادة 2(2).

193 هيومن رايتس ووتش (2007). 2.

194 صفت الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية في الأساس 102 دولة، تمّ وقوعها 17 موقعاً إضافياً، يمكن إطلاق الذخائر العنقودية من الأرض بواسطة المدفعية أو بقاذفات الصواريخ أو إسقاطها من الجو.

195 راجع لائحة الدول الأطراف عبر الرابط التالي المتوفّر باللغة الإنكليزية: <http://www.clusterconvention.org/the-convention/convention-status>.

196 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2015) ٤.

197 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2017)

198 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2016d) ٤.

199 International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition (2017) ٢٠٠ الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017) ٤.

وعلى سبيل المثال، سبّبت الطائرات الحربية الروسية والسويسرية أضراراً كبيرة في البنية التحتية المدنية، بما في ذلك 13 مدرسة، فأسفرت عن مقتل 93 شخصاً من بينهم 24 طفلاً، وذلك في إطار حملة قصف مكثفة شنت على محافظة إدلب في أواخر العام 2016.<sup>201</sup> وكانت مدرسة عبدو جلال في مدينة سرمين في ضواحي إدلب من بين المنشآت التي ضربت بواسطة الذخائر العنقودية. وقد أُصيب حوالي 15 شخصاً في الهجوم آنف الذكر.<sup>202</sup>

كذلك، تتوفر أدلة تشير إلى أنَّ تنظيم الدولة الإسلامية قد استخدم ذخائر عنقودية.<sup>203</sup> وأنَّ جماعات المعارضة قد استغلَّت الذخائر الصغيرة غير المنفجرة، في حين، يبدو أنَّ الولايات المتحدة وشركاءها لم يستخدموا أيَّاً من الذخائر آنفة الذكر.<sup>204</sup> هذا ويبدو أنَّ معظم الذخائر العنقودية المستخدمة في سوريا منذ بدء النزاع المسلح هي من صنع الإتحاد السوفيتي أو روسيا لاحقاً، باستثناء ذخيرتين.<sup>205</sup> وبُشكِّل استخدام هذه الذخائر وتصنيعها المستمر في سوريا انتهاكاً لكُلِّ من نص وروح الاتفاقية التي تضم 102 دولة طرفاً و17 موقفاً إضافياً.

### الإخفاق في اتخاذ سائر الاحتياطات الممكنة للوقاية من آثار الهجمات

تعتبر الهجمات المعمدة أو الطائشة على المدنيين والمنشآت المدنية، التي تُنفَذ بِنِيَّة إجرامية، جرائم حرب. وتفتضي قوانين الحرب أن تتوخِّي كافة أطراف النزاع العناية المتوجبة خلال تنفيذها العمليات العسكرية، وذلك من أجل الحفاظ على المدنيين وأن «تبذل ما في طاقتها عملياً» لتجنب أو الحد من حدوث خسائر عرضية في أرواح المدنيين وإلحاق الضرر بالأعيان المدنية، بما في ذلك «عند تحرير وسائل وأسلوب الهجوم».<sup>206</sup> هذا ووجب اتفاقية حقوق الطفل، أن تتحذَّز «التدابير الملائمة لتكلف للطفل (... تلقي الحماية والمساعدة الإنسانية».<sup>207</sup>

ويُطلب من المقاتلين الامتناع عن شن أي هجوم «قد يتوقع منه، بصفة عرضية، أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابة بهم، أو الأضرار بالأعيان المدنية، أو أن يحدث خلطاً من هذه الخسائر والأضرار، مما يفرط فيتجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة و مباشرة».<sup>208</sup> وعلى المقاتلين أيضاً أن يلغوا الهجوم أو أن يعلِّقوه إذا ثبَّتُوا أنَّ الهدف ليس هدفاً عسكرياً.<sup>209</sup> وتنطبق هذه الأحكام بشكل خاص عندما تطلق العمليات العسكرية من البحر أو من الجو، حيث لا يمكن رؤية الأهداف مباشرة. ففي هذه الحالات، على المقاتلين «اتخاذ كافة الاحتياطات المعقولة لتجنب إحداث الخسائر في أرواح المدنيين وإلحاق الضرر بالمتلكات المدنية».<sup>210</sup>

ووفقاً للقانون الدولي الإنساني ومبادئ القانون العرفي، لا يمكن تعريض الأعيان المدنية للهجمات إلا بعد توجيه «إنذار مسبق ومجدي»، ما لم تُخلِّ الظروف دون ذلك.<sup>211</sup>

وتُفيد تقارير صحفية أنَّ الأطراف المتحاربة، في بعض الحالات، ألقى منشورات قبل شن الهجوم. ولكن النشرورات التي تناقلتها وسائل الإعلام ورأتها المنظمات التعاونية في هذا المشروع كانت، في غالبيتها، دعائية من حيث الأسلوب والرسالة. فعلى سبيل المثال، في آب/أغسطس من العام 2016 وأيلول/سبتمبر من العام نفسه، أدعَت القوات الجوية السورية أنَّها ألقَت منشورات فوق محافظة إدلب، بما في ذلك مدينة جسر الشغور، طالبةً من المقاتلين «الاستسلام فوراً» و«واعدة بتحرير المنطقة قريباً».<sup>212</sup>

201 موقع .baldi-news.com (2017).

202 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017) (أ).

203 منظمة «هيومون رايتس ووتش» (2014) (ب).

204 International Campaign to Ban Landmines–Cluster Munition Coalition (2017), 18. منذ عام 2003، علَّقت الولايات المتحدة استخدام الذخائر العنقودية، بالرغم من أنها استخدمت واحدةً في حجومٍ شنته على اليمن في 2009 (Chan, 2016).

205 إحدى الذخيرتين الترتيبتين من صنع مصر والأخرى من مصدر غير معروف (16). راجع أيضاً هنكرتس ودوزووالد-بك (2005) (أ). الفاعة 15.

206 البروتوكول الإضافي الأول 1977، المادة 57. راجع أيضاً هنكرتس ودوزووالد-بك (2005) (أ). الفاعة 22.

207 اتفاقية حقوق الطفل (1989)، المادة 22.

208 البروتوكول الإضافي الأول 1977، المادة 57(2)(ii).

209 البروتوكول الإضافي الأول 1977، المادة 57(2)(ب).

210 البروتوكول الإضافي الأول 1977، المادة 57(4).

211 هنكرتس ودوزووالد-بك (2005) (أ). الفاعة 20 (إنذار مسبق).

212 Maps and Conflicts Database (2016), FARS News Agency (2016).

وعلى نحو ماثل، ألقىت الحكومة في حلب منشورات على الأجزاء الشرقية من المدينة. وقد أذرت هذه المنشورات بالتالي: «إذا لم تغادروا هذه المنطقة فوراً، سيتم تصفيتكم. أنقذوا أنفسكم، تعلمون أنكم بفردكم لواجهة مصيركم.»<sup>213</sup> هذا وتشدد القوات الأمريكية على أنها تقوم بإلقاء المنشورات قبل شن الهجمات تحذير المدنيين ودفعهم إلى المغادرة.

ولكن إلقاء المنشورات لا يضمن المغادرة الآمنة ولا يعني وفاء الأطراف بالتزاماتها لحماية المدنيين من الأذى الذي تلحقه العمليات العسكرية. فلا يملك معظم المدنيين خياراً جيداً قبل الهجوم، لأنهم إذا بقوا في مكانهم، سوف يتعرضون لهجوم من الجو أو على الأرض، وإذا غادروا، سيواجهون احتمال «توقيفهم وتعذيبهم على يد النظام». على حد تعبير أحد الرجال الذي أضاف قائلاً، «فجميعنا مطلوبون لأننا قلنا لا لبشار الأسد منذ خمسة أعوام».«<sup>214</sup> أما في ما يتعلق بالهجمات على المدارس، فلم نجد أي دليل على أن المنشورات نُثرت في وقت قريب من الهجوم على المدارس المركز عليها هنا.

---

.Saad and Cumming-Bruce (2016) 213  
.McNeill (2016) 214

# الفصل السادس: بعض الهجمات الرّمزية على المدارس

كجزء من الجهود الرامية إلى توثيق طبيعة الهجمات الفظيعة وغير المشروعة على المدارس في سوريا. يُركّز هذا الفصل من التقرير على سبع هجمات نُفذت على المدارس خلال النزاع. وكما ورد آنفًا، فإنَّ تسلٍّط الضوء على هذه الحالات إنما يرمي إلى لفت الانتباه إلى سمات وأمراض معينة في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والمدارس في سوريا كما يرمي إلى إظهار السبب الذي يدفع إلى اعتبار تلك الحالات انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. وقد وقعت كل حالة من الحالات في إحدى المحافظات الثلاث التي تتواجد فيها الفرق الميدانية التابعة للمنظمات السورية المتعاونة في إعداد هذا التقرير والتي تقوم بالأعمال التوثيقية المباشرة. وقد حظيت، غالباً، تلك الحالات بتغطية إعلامية جيدة، ويعزى السبب الرئيس في ذلك إلى طبيعتها المروعة. هذا وقد أدانت الجهات الدولية علانيةً هذه الهجمات واعتبرت، كُل منها، أنها تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان.<sup>215</sup>

ولم تقد الفرق الميدانية أي معلومات تدل على أن المدرسة المستهدفة كانت هدفاً عسكرياً مشروعاً أو أن الهجوم ينطوي على ميزة عسكرية واضحة. وبالتالي، تبدو كل حالة على أنها هجوم مباشر على المدنيين والأعيان المدنية أو على الأقل هجوم عشوائي وغير مناسب.

بناء على هذه التوثيقات والمصادر الأخرى المتوفّرة، بما في ذلك مقاطع فيديو وصور وشهادات جمعتها وسائل الإعلام والمنظمات الدولية، غيرَ على أدلة تدعم إسناد المسؤولية سواء إلى سوريا (وأو إلى حلفائها الروسيين) أو إلى قوات المعارضة. وقد بُنِيت هذه الاستنتاجات على ما هو معروف عن أنواع الطائرات والذخائر التي تستخدمها الأطراف المتحاربة، وعلى روايات وإفادات الشهود العيان المباشرة وخليفات النزاع السياقية، بما في ذلك موقع القوات المتنازعة في أوقات الهجمات. ومن الضروري، في النهاية، إجراء تحقيق كامل ورسمي بما يتماشى مع المعايير والأساليب الدولية للتأكد من تلك الإسنادات.

وقد أضفنا هجمات تُنسب إلى أطراف مختلفة للنزاع. ونؤرّها إلى أن السلطات السورية مسؤولة عن معظم الهجمات على المدارس وإلى أنها تحمل، في نهاية المطاف، المسؤولية الأساسية عن حماية السكان. فإنَّ حجم المسؤولية هذا ينعكس في هذه الحالات المختارة<sup>216</sup> على النحو التالي:

## هجمات منسوبة إلى القوات المسلحة السورية أو روسيا

- حاس، إدلب (26 تشرين الأول/أكتوبر 2016)
- الأنصاري، عين جالوت، حلب (21 آب/أغسطس 2013 - 30 نيسان/أبريل 2014 - 27 نيسان/أبريل 2016)
- مدرسة سعد الأنصاري، حلب (12 نيسان/أبريل 2015)
- عنجرة، حلب (11 كانون الثاني/يناير 2016)
- مدرسة محمد ناصر عشوش الابتدائية في بلدة جسرين في الغوطة الشرقية، في أطراف دمشق (31 تشرين الأول/أكتوبر 2017)

215. اليونيسف (2016): مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2016 أ): مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014 ب): مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014 أ): منظمة العفو الدولية (2015). 37: منظمة "هيومان رايتس ووتش" (2018).

## هجمات منسوبة إلى قوات المعارضة المسلحة

- مدرسة الكمال، حلب (27 تشرين الأول/أكتوبر 2014)
- باب شرقي، دمشق (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013)

إنْ خَدِيدٌ إنْ كان الغزو الجوي قد نُفِّذَ على أيدي القوات السورية أو حلفائها الروسيين عمليّةً تكتنفها الصعوبات. لذلك، يجمع هذا الفصل الأدلة المتوفّرة لتبیان الواقع المعروفة. وفي جميع الأحوال، ليس من الضروري التوصل في نهاية المطاف إلى قرار قاطع في هذا الشأن، لأنّ عمليات سوريا وروسيا العسكريّة كانت مشتركة ومنسقة<sup>217</sup> وبالتالي يتحمّل كلاهما المسؤولية. أمّا بالنسبة إلى الهجمات المنسوبة إلى جماعات المعارضة المسلّحة، فلم يستطع فريق العمل تحديد الجهة المسؤولة عن هجوم معينٍ بسبب تقلّب الحالة على الأرض. لذلك، يجب أن يتولّي مهمة إجراء تحقيقات إضافية إمّا الآلية الدوليّة المعايّدة المستقلة وإمّا طرفٌ محقّق آخر، وذلك لتحديد هوية الجهة المسؤولة.

وعند اختيار هذه الحالات، أُولى الفريق الأوليّة للهجمات التي:

- تسبّبت بخسائر كبيرة في صفوف الأطفال.
- يبدو أنها هجمات متعمّدة أو عشوائية.
- تضمّنت استخدام الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي (مثلاً: الأسلحة الحارقة والذخائر العنقودية)، التي هي عشوائية بطبيعتها<sup>219</sup>.
- تظهر أنماط ومارسات واضحة إلى حد بعيد في ما يتعلّق بالوسائل والأساليب التي تستخدمنها أطراف النزاع.
- أصابت أهدافاً لم تكن تُستخدم لغایات عسكريّة في وقت الهجمات، وذلك حسبما تبيّنه الأدلة المتوفّرة.

## الهجوم على حاس (26 تشرين الأول/أكتوبر 2016)<sup>220</sup>

في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2016، أُلقت طائرات من طراز سوخوي سو-22 الثابتة المجنحين قذائف منفجرة على حي حاس في محافظة إدلب الجنوبيّة. وكانت الصفوف منعقدة عند وقوع الهجوم، الذي يقال إنه بدأ عند الساعة 10:52 صباح الأربعاء. وتمّ رصد طائرة من دون طيار في الجو قبل ساعة من الهجوم، ما يدلّ على أنّ المنطقة كانت تُراقب وأنّ المهاجمين كانوا على علم بأنّ المدرسة كانت مفتوحة في ذلك الوقت. ولم يفترض أحد أنّ الطائرة من دون طيار كانت تمهدًا للهجوم لأنّ تلك الطائرات شوهدت في الجو في أوقات سابقة ولم يحدث بعد ذلك أي هجوم.<sup>221</sup>

217 بدأ تدخل روسيا المباشر في النزاع في أيلول/سبتمبر 2015، وذلك استجابة لطلب رسمي من الحكومة السورية. ولكن تعاون روسيا العسكرية مع سوريا يعود إلى سنوات عديدة وإلى عدد من الانفاقات، بما في ذلك اتفاق الميرم في العام 1971 الذي سمح لاسطول الأشاد السوفيافي السابق باستخدام ميناء طرطوس في سوريا. كذلك، وقعت سوريا وروسيا اتفاق تعاون شامل في العام 1980 - معايدة الصداقة والتعاون - يتجدد تلقائياً كل خمس سنوات منذ ذلك الوقت، ومتّوجب هذا الاتفاق، تعهدت روسيا وسوريا بالتعاون في مجموعة من القطاعات مثل القطاع الاقتصادي والسياسي والثقافي والدعم العسكري والعمل الاستراتيجي.

218 “يسبق كل عملية انطلاق تحضير دقيق. فقد تم درس مواد الحكم الموضوعي والاستطلاع الفضائي ومعلومات الخدمات الخاصة على الأرض التابعة لسوريا وروسيا.” وبحسب المصادر الروسية: “استند أسلوب العمل الفتالي على بيانات الاستطلاع الجوي والفضائي بعد توضيح سائر المعلومات الواردة من المقرّ الرئيس للجيشه السوري فحسب.” (VPK, 2017).

219 بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى أنّ هذه الأسلحة هي موضوع حظر شامل، يُعتبر عدم تصديق سوريا أو موافقتها على معظم المعايّدات التي خُطّر أسلحة معينة أقلّ أهمية. على سبيل المثال، سوريا ليست دولة موقعة على الاتفاقيّة بشأن الذخائر العنقوديّة، ولكنها صدّقت على البروتوكول بشأن الحظر على استخدام الغازات الخانقة والسمّاء وغيرها من الغازات وعلى استخدام أساليب الحرب البكتيريولوجية. جنّيف في 17 حزيران/يونيو 1925 في 17 كانون الأول/ديسمبر 1968. انظر لائحة الدول الأطراف الكاملة عبر الرابط التالي:

220 باستثناء ما تمت الإشارة إليه بصراحة، فإن المعلومات الواردة في دراسة الحالـة هذه مصدرها العهد السوري للعدالة والشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

221 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2017 ب).

وقد أدى هذا القصف الجوي إلى أكبر عدد من الوفيات سببها هجوم على مدرسة، إذ قُتل حوالي 41 مدنياً، من فيهم 22 طفلاً على الأقل، و8 نساء بالغات.<sup>222</sup> وكان من بين البالغين الذين قُتلوا منفذون وأهالي التلاميذ الذين هرعوا إلى المدرسة بعد الهجوم لمساعدة الضحايا. وتعرض أكثر من 100 شخص آخر للإصابة في هذا الهجوم.

وتعتبر هذه الهجمات من أكثر الهجمات على المدارس التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، وانتشر حولها عدد كبير من شرائط الفيديو وصور الأقمار الصناعية وشهادات الشهود العيان.<sup>223</sup> بالإضافة إلى كونها أدت إلى إدانات دولية فورية. فقد طالب أمين عام الأمم المتحدة بأن كي مون ومسؤولون آخرون رفيقو المستوى في الأمم المتحدة بإجراء تحقيق في شأن هذه الهجمات وأخرى ماثلة على المدارس في سوريا.<sup>224</sup> وفي مؤتمر صحفي في 27 تشرين الأول/أكتوبر، اعتبر غوردون براون، المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعنى بالتعليم العالمي، هذه الهجمات «جريمة حرب» ودعا مجلس الأمن إلى «الموافقة فوراً على أن تقوم المحكمة الجنائية الدولية بإجراء تحقيق» فيها.<sup>225</sup>

وتبيّن التقارير والفيديو استخدام مظلات محمّلة بالذخائر لتأخير زمان سقوطها.<sup>226</sup> ويرجح أنها قد أُلقيت من ارتفاع منخفض.<sup>227</sup> ويوجّه هذا النوع من الهجمات المنفذة من ارتفاعات منخفضة بالاستهداف المعمّد. على الرغم من أن إلقاء المظلات المحمّلة بالذخائر هو بطبيعته أقل دقة من سواه، وبحسب عدد من تقارير شهود العيان، أُلقيَت، في ذلك الصباح، 7 قنابل على الأقل من طائرتين. على أن الفارق الزمني الذي فصل بين قصف الطائرتين ضئيل جداً. فقد أفرغت الطائرة الأولى قذيفتين استهدفتا مدرستين على التوالي وأدت إلى مقتل الكثير من الأطفال والمعلمين. ثم تبعتها الطائرة الثانية التي أُلقت قذيفتين إضافيتين استهدفتا المدرسة الثالثة بعد 15 دقيقة، بينما كان التلاميذ يهربون والأهالي وفرق الإنقاذ يهرعون إلى المدارس للمساعدة في إخلاء الأطفال. وبالرغم من أن الهجمات ركّزت على الجمّع المدرسي في المدينة، إلا أنها أصابت أيضاً «الطرق المؤدية إليه» واستمررت لحوالي 20 دقيقة.<sup>228</sup>

وقد ألحقت هذه الغارات الجوية أضراراً بخمس مؤسسات تعليمية. هذا وقد تضررت البنية التحتية المدنية المجاورة. بالإضافة إلى ذلك، فقد استهدفت ثالث مدارس استهدافاً مباشراً. وهي: إعدادية حاس للفتيات وإعدادية حاس للبنين ومدرسة الشهيد كمال قلعيجي.<sup>229</sup> ويبين الرسم البياني 6.1 أدناه توصيضاً مقتضباً عن كلٍّ من المدارس آنفة الذكر.

## الرسم البياني 6.1: المدارس المتضررة في الهجوم على حاس

اسم المدرسة	عدد التلاميذ	عدد الصفوف	المرحلة
مدرسة الشهيد كمال قلعيجي الابتدائية للتعليم المشترك	587	16	الابتدائي - الحلقة الأولى
إعدادية حاس للفتيات	497	15	الابتدائي - الحلقة الثانية
إعدادية حاس للبنين	552	15	الابتدائي - الحلقة الثانية
مدرسة حاس الثانوية	95	5	الثانوي
مدرسة حاس الثانوية الحرة	350	9	الثانوي

222 أعداد الضحايا مصدره مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، في المقابل، ونفت شبكة حقوق الإنسان 38 حالة وفاة في صفوف المدنيين بما فيها 18 طفلاً على الأقل، الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016). يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول ضحايا معددين من خلال البحث في قاعدة بيانات مركز توثيق الانتهاكات في سوريا المتوفّرة على الانترنت.

223 أصدرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» عدداً من التقارير عن الغارات الجوية على حاس. بما في ذلك تقرير يحلل صور الأقمار الصناعية المتوفّرة (منظمة «هيومن رايتس ووتش». 2016 ط) وتقرير آخر مع روابط إلى مقاطع فيديو وروابط الشهود (منظمة «هيومن رايتس ووتش». 2016 م). وزعم فريق اختبارات الرؤى (Conflict Intelligence Team، 2016) أن قنابل الورق الذي من نوع ODAB استُخدمت في الهجوم. انظر أيضًا: الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016) (Porter, 2016) (McCauley, 2016).

224 أمين عام الأمم المتحدة (2016) بـ(UN News 2016b).

225 لقطات للفصّاف على ريف إدلب الجنوبي (2016). أكدت لجنة التحقيق الدولي المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية أن بقايا القنابل تشبه قنبلة FAB-500-ShN الملغاة بواسطة المظلات، وعلى نحو مماثل. وجدت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن الأضرار التي لحقت بالمدارس في حاس «تنتفق مع تفجير فوق سطح الأرض أو انفجار ذخيرة معززة» يمكن أن تسبّبه قنبلة كهذه (منظمة «هيومن رايتس ووتش». 2016 ط).

227 عادةً ما تُلقي المظلات المحملة بالذخائر لتأخير زمان سقوطها من ارتفاعات منخفضة. ونظراً إلى كونها تهبط ببطء، فإنها تعطي الطائرات متسعاً من الوقت كي تهرب من موجة الانفجار وشظاياه. ونظراً إلى أن هذه القنابل تنفجر في الجو، فهي تتنشّط وتلحّق أولاً بأول من تلك التي تنفجر عند الاصدام.

228 منظمة «هيومن رايتس ووتش» (2016 ط). الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016).

229 لقطات لنصف على ريف إدلب الجنوبي 2016/10/29. راجع أيضًا: الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016) و (Porter, 2016).

تفصل مسافة صغيرة بين المدارس التي تقع في مجتمعات مختلفة، كما هو مُبيّن في صور الموقع المأخوذة من الأقمار الصناعية. فإنّ حاس للبنين تقع على الجانب الآخر من الطريق، وبالقرب منها، يتواجد بعض المباني الأخرى. إلا أنّ الكثير من المساحات المفتوحة تحيط بالعديد من مباني المدارس، ما يُسهل إمكانية خديها.

وقد أجرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقابلات مع شهود عيان، أدلوا. خلالها، بعلومات متشابهة عن الهجمات، بما في ذلك الهجمات اللاحقة على المنشآت:

«كنت في معمرة النعمان [على مسافة حوالي 8 كيلومتر من حاس] عندما عُمم مرصد الجيش الحر عن وجود طيران حربي في أجواء جبل الزاوية. نفذ الطيران أول غاراته على قرية حاس. توجهت إلى القرية وعند وصولي إلى المكان نفذ الطيران غاراتين متتاليتين. كان صوت القصف مرعباً، والصواريخ محمّلة بالمظلات. بعد دقائق نفذ الطيران غارة جديدة كانت تبعد عنني قرابة 30 متراً. انبطحنا أرضًا وأصيّب الطبيب يوسف الطراف الذي كان يسعف الجرحى بإصابة بلّغة. شاهدت جثث الأطفال في كل مكان والأشلاء المتاثرة بين أبنية المدارس المدمّرة. نزلت إلى أحد الملاجئ القريبة وكان هناك أكثر من 150 طالباً وعدد من المعلّمين من استطاعوا اللجوء إلى القبو والنجاة بحيواتهم، لكن العشرات غيرهم فقدوا حياتهم بعد تلك الغارات». <sup>230</sup>

وبالإضافة إلى الخسائر البشرية، تكبّدت المدارس نسبة هائلة من الدمار.

وقد نسبت تلك الهجمات إلى العمليات العسكرية السورية-الروسية المشتركة، لكنّ الحكومة الروسية نفت تورّطها بها.<sup>231</sup> وبحسب الأدلة المتوفّرة لدى المنظمات المتعاونة في هذا المشروع، يبدو أنه «لا يوجد أي مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل المعارضة المسلّحة أو التنظيمات الإسلامية المتشددة» في هذه المنطقة المدنية.<sup>232</sup> وفي الواقع، خلصت لجنة التحقيق الدولي المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، إلى أنّ حاس «تعتبر أكثر أماناً من معظم المناطق، وذلك خديداً بسبب غياب الجماعات المسلّحة عنها». ولهذا السبب حوالي 10,000 مشرد داخلياً، أي حوالي ثلث سكان حاس... قد استقرّوا فيها».<sup>233</sup>

وتدعم لجنة التحقيق الدولي المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية في تقريرها الصادر في آذار/مارس 2017 الاستنتاج القائل إنّ المدارس في بلدة حاس استهدفت بشكل متعمّد في ذلك اليوم، إذ يشير التقرير إلى أنّ هناك «أسباباً معقولة تحمل على الاعتقاد بأنّ القوات الجوية السورية قد استهدفت مجمع المدارس في حاس بشكل متعمّد» وأنّ الهجوم «يعتبر من جرائم الحرب، وهو، خديداً، جريمة الاستهداف المتعمد للأعيان المدنية والهجمات المتعتمدة على المدنيين». وتوصّلت اللجنة إلى هذه الاستنتاجات بناء على عدد من العوامل التي تدلّ على الاستهداف المتعمد.

أولاً، نظراً إلى كون الحكومة السورية مستخدمة المعلّمين في مدارس حاس، فمن المفترض أنّها تعرف موقع هذه المدارس. ثانياً، نفذ الهجوم صباح الأربعاء، أي خلال يوم ووقت من المتوقع أن تكون فيهما الصفوف منعقدة. ثالثاً، لم يعطّ أي إنذار بحدوث هجوم مخطط له في منطقة مأهولة بالسكان تتواجد فيها خمس مؤسسات تعليمية، وأخيراً، لا يتوفّر أي دليل على وجود هدف عسكري في المدارس أو في محيطها.<sup>234</sup>

وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ الشهود عن وقوع سلسلة من الهجمات، ارتكب بعضها بحقّ الأفراد الذين أسرعوا إلى الموقع لمساعدة الضحايا. علمًا أنّ هذا النوع من الهجمات يُعرف بـ«الضربات المزدوجة»، وهو الأمر الذي يزيد من مصداقية المزاعم التي تفيد بأنّ الهجوم كان متعمّدًا. وتقوم الضربات المزدوجة على استهداف فرق الإنقاذ وفريق العمل الطبي وأهالي التلاميذ وغيرهم من الأشخاص الذين يصلون بعد الهجمات لتقديم المساعدة وإجلاء المرضى والقتلى. وقد استُخدمت الضربات المزدوجة في نزاعات أخرى، ويبدو أنّها تكتيك يعتمد لاستهداف المدنيين وعمال الإغاثة وقتلهما في سوريا.<sup>235</sup>

230 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016).

Al Jazeera (2016b) 231

232 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2016).

UN Human Rights Council (2017a) 233

UN Human Rights Council (2017a) 234

235 وقعت حالات أخرى من الضربات المزدوجة خلال النزاع السوري، بما فيها الهجمات على المدارس. راجع مثلاً: مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2016) أ). الفقرة 70.

ولابد من الإشارة إلى أنه كان من واجب المقاتلين على الأقل إلغاء الهجوم أو تعليقه بعدهما اتضح أنه يسبّب قتل وجرح في صفوف المدنيين ويُلحق الأضرار بالأعيان المدنية.<sup>236</sup>

### الهجمات على مدرسة عين جالوت الابتدائية في حي الأنصاري الشرقي في حلب (30 نيسان / أبريل 2014)<sup>237</sup>

في 30 نيسان / أبريل 2014، نفذت القوات الحكومية السورية هجوماً على مدرسة عين جالوت الابتدائية في حي الأنصاري الشرقي في حلب.<sup>238</sup> وعلى غرار الهجوم على حاس، نفذ هذا الهجوم في وضح النهار خلال ساعات الدوام المدرسي<sup>239</sup> وأدى إلى مقتل 35 شخصاً، من بينهم 33 طفلاً، وأصيبت حوالي 40 مدنياً آخرin بِإصابات خطيرة.

وكان هذا الهجوم فظيعاً جدّاً بسبب اكتظاظ المدرسة في ذلك الوقت بالأهالي والأطفال، الذين جمّعوا لحضور معرض لأعمال التلاميذ الفنية، حتّى عنوان بصمة أمل، يصوّر جاربهم في النزاع.<sup>240</sup> وبحسب شهادة مباشرة نُشرت في تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

قبل ثلاثة أيام من وقوع الهجوم، أرسلت إدارة المدرسة دعوة لحضور معرض لرسومات التلاميذ التي تصوّر سوريا أثناء الحرب. وقد نُشرت الدعوة على الإنترنت. وقع الهجوم بعد يومين من توصل الحكومة والجماعات المسلحة إلى اتفاق في محافظة حلب لإعادة تشغيل الكهرباء في مقابل وقف الهجمات العسكرية على المدنيين. لا سيما حملة إققاء البراميل المتفجّرة التي أطلقتها الحكومة ضدّ المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة. وكان من شأن هذه الهدنة أن شجّعت المنظمين على نشر الدعوة على الإنترنت والإعلان عنها.<sup>241</sup>

وبالرغم من الإعلان العام عن حدوث المعرض، لم تعط الحكومة أي إنذار مسبق لإخلاص المكان أو تنبيه الإداره إلى إلغاء الحدث.<sup>242</sup> بل نفذت الحكومة سلسلة من الهجمات في تتابع سريع، مما زاد في نهاية المطاف من عدد الضحايا.<sup>243</sup> ودمّرت الهجمات أكثر من 60 في المئة من المدرسة.

أفادت ادعاءات إنَّ ثكنة تضم 50 مقاتلاً تابعين لتنظيم يُعرف باسم «أنصار العقيدة»، تتواجد على مقرٍّ من مدرسة عين جالوت. ولكن التقارير تتبادر في تحدّي مدى رسمية العسكري والمأسفة الفاصلة بينه وبين المدرسة: فهي حين يُشير بعض التقارير إلى أنه يبعد 60 متراً عن المدرسة، ذكر بعضها الآخر أنه يقع على بُعد 100 متراً عنها.<sup>244</sup> هذا وتتعارض الأدلة في الصورة، ذكر بعضها الآخر أنه يقع على بُعد 100 متراً عنها. الصورة: الهجوم على مدرسة عين جالوت في حلب دمر أكثر من 60 في المئة من المبني. (بيان صحفي حول استهداف مدرستين في دمشق وحلب «بصمة أمل مدرجة بالدم»، مركز توثيق الانتهاكات في سوريا/الصورة بعدها عبدالله بدوي، 2014)



236 هنكرتس ووزوالد-بك (2005) (أ). القاعدة 19.

237 إن المعلومات الواردة في دراسة الحاله هذه مصدرها العهد السوري للعدالة والشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا. ما لم يُشر صراحةً إلى غير ذلك.

238 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2014).

239 UN Human Rights Council (2014c) برو. في الصفحة 11، من التقرير المتوفّر حسراً باللغة الإنكليزية ما مفاده التالي: «قال والد الشخص الذي قُبِّل معه المقابلة... إنه كان في 30 نيسان / أبريل عند الساعة 05:05 صباحاً، في منزله في [محجوب]. وفي حينه وحي الأنصاري الذي تتوارد فيه مدرسة عين جالوت الابتدائية ضمن المناطق التي هي تحت سيطرة المعارضة، سمع انفجاراً مدوياً، وعندما نظر من نافذة شقته، رأى الدخان يتصاعد من مكانِ توقع أنه قرب مدرسة عين جالوت الابتدائية التي كان ولداه قد ذهبوا إليها للمشاركة في العرض الفني».

240 مركز توثيق الانتهاكات (2014).

241 UN Human Rights Council (2014c).

242 هنكرتس ووزوالد-بك (2005) (أ). القاعدة 20.

243 مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014) بـ(ب).

244 منظمة العفو الدولية (2015) 32-33.

خديـد إن كان المـعسكر يـستخدم في ذلك الوقت أـم لا. ولكن، حتـى في حال تواجد عـناصر عـسكـرـية في المـنـطـقة، بالقـرب من السـكـان المـدنـيين، فلا يـبرـر ذلك القـصـف العـشـوـائـي على المـدرـسـة.<sup>245</sup> وبـحسب لـجـنة التـحـقـيق الدـولـيـة المـسـتـقلـة العـنـية بـالـجـمـهـورـيـة العـربـيـة السـورـيـة:

يشـبـه توـقـيت الـهـجـمـات وـطـابـعـها المـتـكـرـر إـلـى أـنـ المـقصـد مـنـها هـوـ تسـجـيل أـكـبـرـ عـدـوـ مـكـنـ منـ الإـصـابـات وـالـقـتـلـيـ. فـقد شـنـ هـجـومـ في السـابـق عـلـى مـدـرـسـة عـيـنـ جـالـوتـ في العـاـم 2013. لـذـا، يـظـهـر طـابـعـ الـهـجـمـات عـلـى المـدـرـسـة وـسـيـاقـها أـنـه لا يـمـكـن قـوـاتـ الـحـكـومـة أـنـ تـخـطـطـ هـدـفـها باـسـتـهـمـارـ وـتـصـبـ مـبـنـيـ المـدـرـسـة بـدـلاـ منـ مـعـسـكـرـ «أـنـصارـ الـعـقـيـدةـ» الجـاـوـرـةـ. فـبـإـضـافـةـ إـلـى إـصـابـةـ الـأـطـفـالـ وـقـتـلـهـمـ، تـؤـدـيـ الـهـجـمـاتـ عـلـىـ المـدـارـسـ إـلـىـ إـحـاقـ الـأـضـرـارـ بـالـبـنـيـةـ التـحـتـيـةـ لـلـمـدـارـسـ وـإـلـى عـسـكـرـةـ الـمـنـاطـقـ الـمـدـنـيـةـ.<sup>246</sup>

بالـإـضـافـةـ إـلـىـ ماـ سـبـقـ، فـقدـ شـنـتـ هـجـمـاتـ عـلـىـ مـدـرـسـةـ نـفـسـهـاـ مـزـتـينـ عـلـىـ الـأـقـلـ. الـأـوـلـىـ فـيـ العـاـمـ 2013ـ وـالـثـانـيـةـ فـيـ العـاـمـ 2016ـ. وـيـوـحـيـ طـابـعـ الـهـجـمـاتـ الـمـتـكـرـرـ عـلـىـ عـيـنـ جـالـوتـ باـلـاستـهـدـافـ الـمـتـعـمـدـ أـوـ عـلـىـ الـأـقـلـ يـدـلـ عـلـىـ أـنـ الـحـكـومـةـ فـشـلـتـ فـيـ اـتـخـاذـ الـاحـتـيـاطـاتـ الـلـازـمـةـ وـفـقـاـ لـمـعـاـيـرـ الـتـمـيـيزـ وـالـاحـتـيـاطـ بـمـوجـبـ الـقـانـونـ الـدـولـيـ.

وـقـدـ نـفـذـ الـهـجـومـ الـأـوـلـ فـيـ 6ـ آـبـ/ـأـغـسـطـسـ 2013ـ خـلـالـ سـوقـ الـأـبـرـارـ الـخـيـريـ الـذـيـ كـانـ يـقـامـ فـيـ الـمـدـرـسـةـ. وـقـدـ نـسـبـ الـهـجـومـ إـلـىـ الـجـيـشـ السـورـيـ.<sup>247</sup> وـيـقـالـ إـنـ الـقـذـيفـةـ قـدـ أـطـلـقـتـ مـنـ طـائـرـةـ حـرـبـيـةـ وـقـتـلـتـ حـوـالـيـ 20ـ شـخـصـاـ. بـمـفـهـومـ عـدـدـ الـأـطـفـالـ.

صـرـبـتـ الـمـدـرـسـةـ نـفـسـهـاـ فـيـ السـابـقـ. فـيـ وـقـتـ كـانـ جـمـعـيـةـ خـيـرـيـةـ تـنـظـمـ سـوقـاـ لـجـمـعـ التـبرـعـاتـ لـلـأـشـخـاصـ الـمـشـرـدـينـ وـالـفـقـرـاءـ، وـذـلـكـ قـبـلـ حلـولـ عـيـنـ جـالـوتـ 2013ـ. وـفـيـ 6ـ آـبـ/ـأـغـسـطـسـ 2013ـ، اـسـتـهـدـفـتـ الـقـوـاتـ الـحـكـومـةـ مـدـرـسـةـ عـيـنـ جـالـوتـ الـابـتدـائـيـ بـوـاسـطـةـ قـذـائفـ الـهـاـوـنـ. بـيـنـمـاـ كـانـ الـمـدـرـسـةـ مـكـتـظـةـ، لـاـ سـيـئـماـ بـالـنـسـاءـ وـالـأـطـفـالـ الـذـيـنـ جـمـعـواـ هـنـاكـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ ثـيـابـ الـجـانـيـةـ أـوـ ضـرـورـيـاتـ أـسـاسـيـةـ أـخـرىـ مـنـ السـوقـ الـخـيـريـ. وـأـدـىـ الـهـجـومـ بـقـذـائفـ الـهـاـوـنـ إـلـىـ مـقـتـلـ عـدـدـ كـبـيرـ مـنـ الـأـطـفـالـ وـالـنـسـاءـ، إـلـىـ إـصـابـةـ الـعـشـرـاتـ مـنـ الـضـحـاياـ.<sup>248</sup>

أـمـاـ الـهـجـومـ الـذـيـ وـقـعـ فـيـ 27ـ نـيـسـانـ/ـأـبـرـيلـ 2016ـ، فـكـانـ جـزـءـاـ مـنـ هـجـمـاتـ مـتـوـاـصـلـةـ عـلـىـ مـنـاطـقـ حـلـبـ الـتـيـ تـسـيـطـرـ عـلـيـهاـ الـمـعارـضـةـ، وـقـدـ تـخـلـلـتـهاـ غـارـاتـ جـوـيـةـ وـقـذـائفـ لـثـمـانـيـاتـ. «أـفـادـ الـمـرـصـدـ السـورـيـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ فـيـ 30ـ نـيـسـانـ/ـأـبـرـيلـ 2016ـ، مـاـ مـجـمـوعـهـ 244ـ مـدـنـيـاـ قـتـلـواـ فـيـ حـلـبـ خـلـالـ 8ـ أيامـ فـيـ الـغـارـاتـ الـجـوـيـةـ وـالـقـصـفـ الـمـدـفعـيـ وـالـصـارـوـخـيـ. لـقـيـ 140ـ مـنـهـمـ حـفـظـهـمـ بـسـبـبـ الـضـرـبـاتـ الـجـوـيـةـ فـيـ مـنـاطـقـ حـلـبـ الـتـيـ تـسـيـطـرـ عـلـيـهاـ الـمـاعـارـضـةـ. بـيـنـهـمـ 19ـ طـفـلـاـ وـ14ـ اـمـرـأـةـ.»

وـقـالـ الـمـرـصـدـ أـيـضاـ إـنـ 96ـ مـدـنـيـاـ مـنـ بـيـنـهـمـ 21ـ طـفـلـاـ وـ13ـ اـمـرـأـةـ. قـتـلـواـ فـيـ مـنـاطـقـ حـلـبـ الـتـيـ تـسـيـطـرـ عـلـيـهاـ الـمـكـوـمـةـ بـسـبـبـ قـصـفـ مـنـ قـبـلـ الـجـمـاعـاتـ الـمـسـلـحةـ.<sup>250</sup> وـفـيـ يـوـمـ الـهـجـومـ عـلـىـ الـمـدـرـسـةـ، اـسـتـهـدـفـ كـلـ مـنـ الـمـدـرـسـةـ وـمـسـتـشـفـيـ الـقـدـسـ، الـذـيـ يـقـعـ فـيـ الـجـهـةـ الـمـقـابـلـةـ مـنـ الشـارـعـ. وـقـدـ نـفـتـ الـحـكـومـةـ الـرـوـسـيـةـ مـسـؤـولـيـتـهاـ عـلـىـ الـغـارـاتـ الـجـوـيـةـ فـيـ حـلـبـ فـيـ 27ـ نـيـسـانـ/ـأـبـرـيلـ 2016ـ، مـلـقـيـةـ الـلـوـمـ عـلـىـ قـوـاتـ الـتـحـالـفـ.<sup>251</sup> وـيـتـضـمـنـ تـقـرـيرـ مـنـ إـعـادـ مـنـظـمةـ أـطـيـاءـ بـلـاـ حدـودـ تـفـاصـيـلـ مـفـيـدـةـ عـنـ الـهـجـومـ وـيـسـتـعـرـضـ تـسـلـسـلـهـاـ الـزـمـنـيـ:

وـبـحـسـبـ ماـ أـدـلـىـ بـهـ ثـلـاثـةـ مـوـظـفـينـ فـيـ الـمـسـتـشـفـيـ كـانـوـاـ مـوـجـودـيـنـ فـيـ الـمـوـقـعـ وـجـوـواـ مـنـ الـهـجـمـاتـ. فـعـنـدـ حـوـالـيـ السـاعـةـ 9:30ـ مـسـاءـ فـيـ 27ـ نـيـسـانـ/ـأـبـرـيلـ 2016ـ شـنـتـ غـارـةـ جـوـيـةـ عـلـىـ مـبـنـيـ فـيـ الـجـهـةـ الـمـقـابـلـةـ مـنـ مـسـتـشـفـيـ الـقـدـسـ بـوـاسـطـةـ هـجـومـ جـوـيـ. وـقـدـ خـدـيـدـ هـذـاـ الـبـنـيـ عـلـىـ أـنـهـ مـدـرـسـةـ عـيـنـ جـالـوتـ. الـتـيـ سـبـقـ أـنـ اـسـتـهـدـفـتـ عـلـىـ الـأـقـلـ ثـلـاثـ مـرـاتـ. وـقـالـ

245 بـفـيـدـ هـنـكـرـتـسـ وـدـوزـوـالـدـ بـ(2005ـ بـ) بـأـنـ فـيـ بـيـانـ صـحـفيـ حـولـ النـزـاعـ فـيـ لـبـانـ. فـيـ 1983ـ ذـكـرـتـ الـلـجـنةـ الـدـولـيـةـ لـلـصـلـبـ الـأـحـمـرـ أـنـ "جـوـدـ عـنـاصـرـ مـسـلـحةـ بـيـنـ السـكـانـ الـدـنـيـنـ لـأـنـ القـصـفـ الـعـشـوـائـيـ عـلـىـ النـسـاءـ وـالـأـطـفـالـ وـالـسـنـنـ". (الـلـجـنةـ الـدـولـيـةـ لـلـصـلـبـ الـأـحـمـرـ 1983ـ بـحـسـبـ ماـ وـرـةـ فـيـ هـنـكـرـتـسـ وـدـوزـوـالـدـ بـ(2005ـ بـ). بـإـلـاـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ، فـنـدـ نـهـرـ الـحـكـمـ الـذـيـ صـدـرـ فـيـ قـضـيـةـ Prose~cutor v. Tadicـ علىـ أـنـهـ «مـنـ الـوـاضـحـ أـنـ السـكـانـ الـمـسـتـهـدـفـيـنـ فـيـ جـرـمـةـ ضـدـ الـإـسـلـامـ يـجـبـ أـنـ يـقـلـبـ عـلـيـهـمـ الـطـابـعـ الـمـدـفعـيـ. فـوجـوهـ بـعـضـ الـعـنـاصـرـ غـيـرـ الـدـنـيـنـ بـيـنـهـمـ لـأـنـهـ لـأـغـيـرـ مـنـ طـابـعـ السـكـانـ». (Prose~cutor v. Tadicـ (1997ـ 638ـ رـاجـعـ أـيـضـاـ الـفـقـرـةـ 643ـ).

246 مـجـلسـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ التـابـعـ لـلـأـمـ المـتـحـدةـ (2014ـ بـ).

247 الشـبـكـةـ السـورـيـةـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ (2014ـ).

248 سـجـلـ مرـكـزـ توـثـيقـ الـإـنـتـهـاـكـاتـ 23ـ حـالـةـ وـفـاةـ، بـأـنـهاـ 19ـ طـفـلـاـ وـشـابـانـ مـرـاهـقـانـ وـفـتـانـانـ مـرـاهـقـانـ. فـيـ حينـ سـجـلـ المعـهـدـ السـورـيـ لـلـعـدـالـةـ 21ـ حـالـةـ وـفـاةـ.

249 UN Human Rights Council (2014C), 12 249

250 منـظـمةـ "هـوـمـنـ رـايـسـ وـوـتـشـ" (2016ـ وـ).

251 Al-Khalidi (2016) 251

الأشخاص الذين كانوا في المستشفى وتعذر عليهم رؤية ما في الخارج. إن الغارة وقعت بالقرب من المستشفى، ولكنهم لم يروا موقعها بالتحديد. وقد تدمّرت المدرسة التي كانت متضررة أساساً. وبعد الضربة الأولى، ذهب الموظفون الطبيون في مستشفى القدس لإجلاء الجرحى ونقلهم إلى المستشفى من أجل العناية الطبية. وسمع أحد الموظفين في مستشفى القدس، الذي كان في مقر إقامة الموظفين على بعد بضعة مبانٍ من المستشفى، القصف وأسرع إلى المستشفى. وبعد مغادرة الموظف مقر الإقامة بقليل، ضرب المقر بالغارة الجوية الثانية.<sup>252</sup>

### المدارس في عنجرة (مدرسة عنجرة)، في إحدى ضواحي غرب حلب (11 كانون الثاني/يناير 2016)<sup>253</sup>

تقع قرية عنجرة في ريف حلب، على بعد حوالي 16 كم شمال غربي حلب. وقد شنّت عشرات الهجمات على هذه القرية في صباح 11 كانون الثاني/يناير 2016، وذلك خلال ثلث غارات جوية متتالية على الأقل.<sup>254</sup> وقد نفذ الهجوم على المدرسة في وقت مبكر من النهار عند حوالي الساعة الثامنة صباحاً – أي في وقت الدوام المدرسي – ومن المعروف جيداً أن الصدوف في سوريا تتعقد خمس مرات في الأسبوع، من الأحد إلى الخميس. أمّا دوام الدراسة فهو من الساعة 7:30 صباحاً لغاية الساعة 12:30 ظهراً بالنسبة إلى الصدوف الصباحية، ومن الساعة 12:30 ظهراً لغاية الساعة 4:30 بعد الظهر بالنسبة إلى الصدوف المسائية. وقد تعرضت المدارس للقصص بينما كان الطلاب يجرون امتحاناتهم الفصلية.<sup>255</sup>

بعد هذا الهجوم، سُجّل كلّ من مركز توثيق الانتهاكات في سوريا والمعهد السوري للعدالة مقتل 20 مدنياً (هم 19 طفلاً وأستاذ) نتيجة الغارات الجوية، فيما سُجّل آخرون وقوع عدد أكبر من الخسائر، بلغت 35 شخصاً، من بينهم 17 طفلاً.<sup>256</sup> وتشير بعض التقارير الإخبارية إلى «مقتل 35 طفلاً»<sup>257</sup> من بينهم عددٌ من الأطفال الذين ينتمون إلى عائلات نازحة داخلياً ويرتدون تلك المدرسة. كذلك، تضررت المنازل المجاورة في هذا الهجوم.



الصورة: صورة من القمر الصناعي تُبيّن صغر حجم قرية عنجرة وانعزالتها الجغرافيّ عن محيطها.  
المصدر (Google Maps)

وتُعدُّ قرية عنجرة صغيرةً. وعلى خلاف الهجمات الرمزية الأخرى التي ينظر فيها هذا التقرير، تقع هذه المدرسة بعيداً عن المدن الكثثة بالسكان. علمًا أنّ حلب هي أقرب المدن إليها. وتوضح صور الأقمار الصناعية حجم هذه القرية وتبيّن محيطها السكني.

وبناءً على الأدلة التي جمعتها المنظمات المشاركة في هذا المشروع، يبدو أنّ استهداف المدارس كان متعمداً أو أنه شكل جزءاً من هجوم واسع النطاق ومنهجي ومفرط إلى حدّ أنه اتّخذ طابعاً عشوائياً.

وتشير تقارير عدّة إلى أنّ ثلاثة مدارس قد تعرضت للقصص في ذلك اليوم. وعلى ما يبدو فإن المدارس كانت تقع في مجمع كبير يمتد على منطقة واسعة تقع على سفح تلة، وبين

253 Médecins Sans Frontières (2016).

254 إن المعلومات الواردة في دراسة المالة هذه مصدرها المعهد السوري للعدالة والشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا. ما لم يُشرَّ صراحةً إلى غير ذلك، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2016).<sup>253</sup> ورد في التقرير: "أسفرت الهجمات الجوية التي قامت بها القوات الموالية للحكومة عن مقتل النساء من الأطفال في مناطق سيطرتها المعارض. وفي 11 كانون الثاني/يناير، أسرفت غارة جوية عن مقتل ما لا يقل عن 11 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و12 سنة في مدرسة في عنجرة بحلب".

255 الطائرات الروسية ترتكب مجزرة في قرية عنجرة في ريف حلب الغربي، مستهدفة المدارس (2016).

256 المعلومات الواردة أعلاه مستقاة من المنظمتين المشاركتين في إعداد التقرير وهما المعهد السوري للعدالة ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا. راجع أيضاً: شبكة شام الإخبارية (2016).  
Realis (2016) 257

مقطع فيديو للمبني المتضررة أنها كانت تبعد كثيراً الواحدة عن الأخرى. لذا، يبدو أن الطائرات الحربية كانت بحاجة إلى استخدام أسلحة دقيقة أو إلى إلقاء القنابل بشكل عشوائي لكي تصيب المدارس الثالث.

وتشير تقارير شهود عيان إلى احتمال استخدام القذائف الموجّهة في هذا الهجوم. ويُحتمل أن تكون القوات الجوية الروسية قد استهدفت المدارس بشكل خاص بهدف دعم مهمتها المتمثلة باستهداف البنى التحتية «للحد من قدرة الجماعات الإرهابية القتالية»<sup>258</sup> وجعل المناطق غير صالحة للسكن.

وببدو أن الهجمات كانت جزءاً من حملة جوية شنتها القوات الروسية على حلب ومناطق في الشمال مثل عنجرة. ويُزعم أن هذه الحملة قد ألحقت أضراراً بالمدارس في الأتارب وحور وكفر داعل وكفر نايا ومنغ والعدس أو دمرتها.<sup>259</sup> هذا وقد أفاد أن الطائرات الروسية نفذت، في صباح يوم الهجمات، أكثر من 50 غارة على قرى كفرناها وخان العسل وكفرهوم والشيخ علي ومغاردة الأريق وكفر حمرة في المنطقة الواقعة غرب حلب.<sup>260</sup> ونقلت وكالات أنباء روسية عن المسؤول في وزارة الدفاع الجنرال سيرغي روتسكوي قوله إن من بين الأهداف المستهدفة في صباح ذلك الإثنين بنى ختيبة نفطية ومعدات عسكرية ومقاتلين حتى إمرة جماعات متشددة مسلحة.<sup>261</sup>

وتزامنت هذه الهجمات مع محادثات حول اتفاق لوقف الأعمال العدائية، وإصدار قرار مجلس الأمن يدين الهجمات على المدنيين.<sup>262</sup> ومفاوضات بشأن السلام.<sup>263</sup> وبعد هجمات المقاتلين الروسيين على هذه المدارس، أدانت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو) مقتل الأطفال والمعلمين في الغارة الجوية. ودعت الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى إدانة القصف والتدخل من أجل منع القوات الروسية من تنفيذ المزيد من الهجمات على المدنيين والتجمعات السكنية في سوريا.<sup>264</sup> وقال المتحدث باسم أمين عام الأمم المتحدة ستيفان دوجاتريك إن الهجمات الأخيرة على المدارس والمرافق الطبية تدعو إلى القلق الشديد، مضيّقاً أن تلك الهجمات تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان.<sup>265</sup>

وبالرغم من الخسائر الفادحة التي نتجت عن هذه الهجمات، نفت روسيا إلقاءها القنابل على المدنيين. كذلك، أكدت مديرية دائرة الصحافة والإعلام في وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، ردًا على دعوة من وزير الخارجية الفرنسي لورانت فابيوس إلى وقف إلقاء القنابل على المدنيين. أن «روسيا لا تقوم بعمليات ضد المدنيين».«<sup>266</sup> وأدّعت روسيا أن «طائرات القوات الجوية الخاصة بها نفذت 311 جولة قتالية في سوريا وشنت هجمات على 1,097 هدفًا إرهابيًّا... منذ بداية هذا العام». وبالرغم من توصل الولايات المتحدة وروسيا إلى اتفاق بالوساطة لوقف إطلاق النار جزئياً في شباط/فبراير 2016 خلال محادثات ميونخ، فلم يمر وقت طويل حتى شنت أكثر من 14 غارة جوية على مدرستين ومستشفي في دير العصافير في ريف دمشق في 31 آذار/مارس 2016.<sup>267</sup>

وتستدعي سلسلة الهجمات هذه ووقائع الهجوم في عنجرة المزيد من التحقيقات. إذ إن هجوماً بهذا الحجم ضد ثلاث مدارس في منطقة ريفية يبدو مفرطاً. بل أسوأ من ذلك، فهو يبدو متعمداً. لذلك، سيكون من الضروري أن تحدد هذه التحقيقات إن كان المهاجمون تعاملوا مع المنطقة كلها ومدارسها على أنها «هدف عسكري واحد». بدلاً من ضبط الهجمات لضرب «أهداف عسكرية متباينة ومتمنية بوضوح» هناك.<sup>268</sup>

.Ministry of Defence of the Russian Federation (2016) 258

شبكة رصد سوريا (2016).

259 زمان الوصل (2016).

260 عرب نيوز (2016).

261 في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015، طالب قرار مجلس الأمن 2254 "الأطراف كلها بالتوقف الفوري عن شن أي هجمات بحق المدنيين والأهداف المدنية بما في ذلك الهجمات على المنشآت الطبية والكافر الطبي وبالتالي وقف عن أي استخدام عشوائي للأسلحة بما في ذلك القصف والقصف الجوي". مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2015).

262 في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أجمعت الجماعة الدولية لدعم سوريا في بيانها لمناشطة كثيفة إنهاء النزاع السوري، وقد اتفقت الجماعة على دعم كافة الجهود الرامية إلى تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وخارطة الطريق من أجل السلام في بيان جنيف 2012 (2015)، UN Department of Political Affairs (2012).

263 264 المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (2016).

265 وكالة الأنباء (2016).

266 أخبار 24 (2016).

267 الجزيرة (2016).

268 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2015).

269 هنكتشن ووزفال-بك (2005). الفائدة 13.

<sup>270</sup> مدرسة سعد الأنصاري، حلب (12 نيسان/أبريل 2015)

في وقت متاخر من صباح يوم الأحد في 12 نيسان/أبريل 2015، شنّ هجوم من الجو على مدرسة سعد الأنباري، بينما كان بعض الأطفال يلعبون «سلام في ساحة المدرسة». <sup>271</sup> التي كانت تأوي 431 طالباً و47 أستاذًا. <sup>272</sup> ووفقاً للمصادر، أدى الانفجار إلى مقتل ما بين 9 أو 10 أشخاص، من بينهم 3 معلمين و5 أطفال. <sup>273</sup> وكان بعض القتلى أطفالاً ينتمون إلى عائلات نازحة ويرتدون تلك المدرسة. <sup>274</sup> وبين شريط فيديو من المرصد السوري لحقوق الإنسان آثار الهجمات المروعة. <sup>275</sup>

بناءً على عددٍ من الشهادات والصور المتعلقة ببقاء الصواريخ التي تم جمعها بعد الهجوم، خلصت الفرق الميدانية إلى أن الهجوم نفذ عبر صاروخ موجه تحمله الطائرات الحربية الحكومية.<sup>276</sup> هذا وقد تعرض مبنى سكني للقصف أيضاً خلال الهجوم.<sup>277</sup> ويشير تعرّض المنشآت المدنية - مثل المدرسة والجامعة السكنية - للقصف تساؤلات في شأن درجة العناية المتّبعة لدى التخطيط للهجوم وتنفيذه. فتصوّبُ أسلحة موجّهة على المدرسة أو على منطقة في محاذاتها يُعتبر بالحد الأدنى قصفاً متّهوراً وعشوائياً.

بناء على المعطيات المعلومة، يُرجح أن تكون القوات السورية قد شنت الهجوم، لا قوات المعارضة. وقد نفذ الهجوم بعد يوم واحد من المعارك التي وقعت بين الحكومة وقوات المعارضة في شمال المدينة. ويزعم أن مقاتلين غير محددين من المعارضة كانوا يفتقرون إلى السيطرة على السليمانية الواقع تحت سيطرة الحكومة.<sup>278</sup>

<sup>279</sup> باب شرقي، دمشق (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2013).

في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر 2013، تسبّب هجوم شنته المعارضة المسلحة في إلحاق أضرار بمدرسة القديس يوحنا الدمشقي في ضاحية القصاع الواقعة تحت سيطرة القوات الحكومية، وفي إصابة حافلة مدرسية مركونة أمام مدرسة الرسالة الخاصة على بعد حوالي 3.5 كلم. وقتل 9 تلاميذ في تلك الهجمات<sup>280</sup> وتعزّزت حالى 17 طفلاً لإصابات.<sup>281</sup>

وقد نسبت هذه الهجمات إلى قوات المعارضة، التي يبدو أنها كانت تقصف أحياء مدنية بشكل عشوائي.<sup>282</sup> فالأسلحة المستخدمة في هذه الهجمات – أي قذائف الهاون – هي بطبعتها غير دقيقة، ولكنها تبقى السلاح الأساسي الذي يستخدمه الكثير من جماعات المعارضة.<sup>283</sup> مع ذلك، يبدو أن عملية إطلاق هذه القذائف على أحياء مكتظة بالسكان هي عشوائية بطبعتها. وقد حظي هذا الهجوم بتغطية إعلامية واسعة.<sup>284</sup> وأدرج في تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية.<sup>285</sup>

ويُعتبر هذا الهجوم على الحافلة المدرسية واحداً من بين مجموعة من الهجمات المؤثرة على المدارس والجامعات والحافلات المدرسية في هذه المنطقة في الفترة نفسها تقريباً.<sup>286</sup> وكانت هذه المنطقة من دمشق تتعرض إلى هجمات من قبل جماعات معارضة للحكومة في الفترة نفسها التي وقعت فيها الهجوم على الحافلة المدرسية. فقد تعرض عدد من المدارس للقصف على مدى ثلاثة

<sup>270</sup> إن المعلومات الواردة في دراسة الحاله هذه مصدرها المعهد السوري للعدالة والشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا ما لم يُشرَّ صراحةً إلى غير ذلك.

People in need (2015) 271  
People in need (2015) 272

People in need (2015) 272

• People in need (2015) 273

<sup>274</sup> من قاده بيات الباهد، السوري للعدالة، *Curator for Human Rights* (2015), 325.

Human Rights (2013) 273

ذلك استدفعت طائات النظام الح

.Adams (2015) 277

<sup>278</sup> Cafarella, Kozak and the Institute for the Study of War Syria Project (2015) 278  
<sup>279</sup> باب توما هو حي مجاور وبشار أحياناً إلى هذا الهجوم على آلة وقع هناك بدلاً من باب شرقى.

UNICEF (2013a) 280

<sup>281</sup> منظمة "هيومن رايتس ووتش" (Human Rights Watch) (2015) بـ(2015).

Donnell (2015b) راجع مثلاً 282

٢٨٣ عادة ما تتألف قذائف الهاون مما

283 عادةً ما تختلف قذائف الهاون تماً يزيد قليلاً عن برميل صغير وإبرة رمي لإطلاق القنابل في مسارات عالية. ويمكن توجيهها إلى حدٍ ما، ولكن دقتها تعتمد على أمور مثل خط الطيران والمسار.  
284 عادةً ما تتألف قذائف الهاون من فريق العمل المختص بقذائف الهالون عادةً أن بعد التصويب عن طريق عمليات التجربة والخطأ، أي إطلاق القذائف أولاً ورؤية أين تقع المخالفة مجدداً.

.(Syrian Observatory for Human Rights (2013 284

<sup>285</sup> مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (2014) (إ). الفقرة 101.

286 من بين الهجمات الأخرى التي نفذت في تلك الفترة، الهجوم على مدرسة عائشة الصديقة في حي الميدان في دمشق في 6 تشرين الثاني / نوفمبر 2013 (UNICEF, 2013a).

أسابيع: في 22 تشرين الأول / أكتوبر سقطت قذائف على مدرستين – هما مدرسة فايز سعيد ومدرسة نزيه منذر – في جرمانا في ريف دمشق. وأصابت 14 شخصاً. وفي 6 تشرين الثاني / نوفمبر أصابت قذيفة مدرسة عائشة في حي الميدان في دمشق. وأدت إلى مقتل 4 أشخاص. وقد عبرت منظمة اليونيسف آنذاك عن استنكارها الشديد لهذه الهجمات.<sup>287</sup> في حين وصف بعض الجهات تلك الهجمات بأنّها ردّ انتقامي على هجمات الحكومة التي وقعت قبل أسبوع.<sup>288</sup> واعتقد بعض الجهات الأخرى أنّ الأحياء المسيحية دون سواها هي التي قُصدَت في الهجمات.<sup>289</sup>

وقد أفيد بإنّ الماحلة ومدرسة الرسالة تبعدان مسافة قصيرة عن باب شرقى. حيث تُقام عادة نقطة تفتيش أمنية تابعة لقوات الدفاع الوطني.<sup>290</sup> ولكنّ موقع نقطة التفتيش لا ينبعُ المقاتلين من القيام بكلّ ما في طاقتهم لتجنب الخسائر في أرواح المدنيين أو الأضرار في الأعيان المدنية أو الحدّ منها. بما في ذلك اختيار أساليب الهجوم ووسائله المناسبة.

### **مدرسة الكمال الخاصة، حلب (27 تشرين الأول / أكتوبر 2014)<sup>291</sup>**

في 27 تشرين الأول / أكتوبر 2014، شنت الجماعات المسلحة غير الحكومية هجوماً على مدرسة الكمال في حي الحمدانية في حلب. وهي مدرسة خاصة تقدم خدمات التعليم حتى الصف التاسع.<sup>292</sup> وتشير المصادر إلى أنّ الهجوم نُفذ في الصباح وأنّه تم استخدام أربع قذائف صاروخية. أصابت واحدة منها المدرسة.<sup>293</sup> وأبلغت اللجنة السورية لحقوق الإنسان عن استخدام صاروخ غراد في الهجوم.<sup>294</sup> وقد استهدفت أيضًا في اليوم نفسه بعض المنازل المجاورة ومركز جامعة إيبلا.<sup>295</sup>

وقد أفادت منظمة العفو الدولية بأنّه من المرجح أن يكون «جيش المجاهدين». وهو فصيل جهادي تشكّل لمواجهة كلّ من تنظيم الدولة الإسلامية والنظام.<sup>296</sup> قد شنّ الهجوم.<sup>297</sup> وتحتفل المعلومات حول عدد الضحايا بعض الشيء، ولكن، من المؤكّد أنّ أربعة أطفال على الأقلّ كانوا في عديد القتلى. وقد نُشر شريط فيديو على الإنترنيت في ذلك اليوم يُظهر أنّ مجموعات غير حكومية كانت مسؤولة عن الهجوم، ولكن من الضروري إجراء المزيد من التحقيقات للتثبت من صحة ذلك. وبحسب منظمة العفو الدولية، يبيّن الفيديو إطلاق قذائف صاروخية من استاد الحمدانية، على ما يبدو باتجاه أكاديمية الأسد للهندسة العسكرية.

وفي وقت الهجمات، كانت القوات الحكومية تحرز تقدّماً عبر استعادة مناطق من المدينة والسيطرة على خطوط الإمداد الرئيسة إلى المدينة.<sup>298</sup> وتوضّح الأرقام المتوفّرة من المعهد السوري للعدالة حدة القتال في حلب في ذلك الوقت.<sup>299</sup>

.UNICEF (2013a) 287

.Associated Press (2013) 288

.Erlich (2013) 289

290 منظمة "هيومن رايتس وورلد" (2015) بـ.

291 إن المعلومات الواردة في دراسة الحالة هذه مصدرها المعهد السوري للعدالة والشبكة السورية لحقوق الإنسان ومركز توثيق الانتهاكات في سوريا. ما لم يُشرّ صراحةً إلى غير ذلك.

292 راجع: https://www.facebook.com/pg/alkamalprivateschool/about/?ref=page\_internal

293 منظمة العفو الدولية (2015) 37. (2014).

294 اللجنة السورية لحقوق الإنسان (2015).

295 خت المهر (2014).

296 Lund (2014) 296

297 منظمة العفو الدولية (2015) 37.

298 Perry and Holmes (2014)

299 المعهد السوري للعدالة (2014).

## الرسم البياني 6.2: الهجمات على حلب خلال تشرين الأول / أكتوبر 2014

العدد الإجمالي	الأسلحة المستخدمة في القصف:
182 برميلاً متفجّراً	البراميل المتفجّرة الملقاة من المروحيات
برميل متفجّر واحد	البراميل المتفجّرة المتضمنة غاز الكلورين الملقاة من المروحيات
187 صاروخاً	صاروخ جو-أرض
/ صاروخ	صاروخ أرض-أرض (بعيد المدى)
4 صواريخ	صاروخ أرض-أرض (قريب المدى)
3 قنابل	قنابل عنقودية
العدد الإجمالي	الأماكن المستهدفة
138	المناطق السكنية
24	المناطق العسكرية
2	المناطق الصناعية
6	المناطق الزراعية
1	الأماكن الأثرية
/	المستشفيات
2	المدارس
1	الجامعات
1	المساجد
/	الكنائس
3	الأسواق العامة
1	مراكز الخدمات المدنية
1	الخابز
العدد الإجمالي	الخسائر البشرية
96	عدد الضحايا الإجمالي
29	الأطفال
11	النساء
2	الأشخاص المسّلحون
/	المراسلون الصحفيون
2	الأطباء والممرضات ورجال الإسعافات الأولية والصيادلة
1	الموظفون في مجال المساعدة الإنسانية والخدمات المدنية

المصدر: المعهد السوري للعدالة

تبين هذه الحالة، التي تتشابهُ والهجمات الأخرى التي تشنّها المعارضة، أنَّ الهجمات المنفذة عن طريق استخدام أسلحة غير دقيقة، بما في ذلك الصواريخ المطلقة من مسافة بعيدة، قد تكون عشوائية.

## مدرسة محمد ناصر عشوش، الغوطة الشرقية، على مشارف دمشق (31 تشرين الأول / أكتوبر 2017)

على الرغم من شجب الجهات الدولية الهجمات على المدارس والمدنيين، استمرت هذه الهجمات طوال العام 2017، وكانت لا تزال مستمرة خلال إعداد هذا التقرير في أوائل العام 2018. فعلى سبيل المثال، في صباح 31 تشرين الأول / أكتوبر 2017، نفذ هجوم على مدرسة محمد ناصر عشوش الابتدائية في بلدة جسرين في الغوطة الشرقية، وهي إحدى ضواحي العاصمة الواقعة في ريف دمشق.

وقد سقطت القذائف أمام بوابة المدرسة، وقتلت 6 تلاميذ ورجلاً كان يبيع الحلويات. واستنجدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان <sup>300</sup> أن المدرسة ضربت بقذائف مدفعية أطلقتها القوات الحكومية.

وأشار بعض التقارير إلى أن القصف وقع بعد 24 ساعة من وصول قافلة المساعدات الإنسانية المنشورة منذ فترة طويلة إلى المنطقة. وكانت الغوطة الشرقية محاصراً وخاضعة لقيود منها مفروضة على دخول الأساسية مثل الأطعمة والأدوية والإمدادات الإنسانية لمعظم الفترة التي تلت نيسان / أبريل 2013.<sup>301</sup> ولكن، خلال ربيع وصيف عام 2017، وكمجزء من آلية صنع السلام المتفق عليها خلال محادثات أستانة،<sup>302</sup> اعتبرت الغوطة الشرقية واحدةً من مناطق خفض التصعيد الأربع، حيث كان من المفترض خفض حدة الهجمات.<sup>303</sup> وقد أفادت جهات معنية أنه، في وقت الهجوم، كانت المساعدات لا تزال في مراكز التخزين ولم تُوزَّع بعد.<sup>304</sup>

وعلى الرغم من إعلان مناطق خفض التصعيد، استمرت الهجمات، بما في ذلك الهجمات على المدارس. وقد أُفيدَ عن أن الهجوم ضد مدرسة ناصر عشوش في بلدة جسرين تزامن مع نهاية الدوام الرسمي، أي بينما كان التلاميذ يغادرون المدرسة.<sup>305</sup> وأكدت روايات عدد كبير من الشهداء العيان هذا الخبر، من بينها رواية أحد السكان المحليين التي نقلتها منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» وجاء فيها:

«سقطت قذيفة أمام باب المدرسة بينما كان الطلاب يغادرون إلى منازلهم، وتناثر إلى مسامعنا صوت القذيفة وهو يدوي عالياً. ثم تلاه صوت الأطفال وهو يصرخون ويأذون. أذكر تماماً كيف كان الأطفال يركضون مذعورين في كل اتجاه، فبعضهم تعرض لإصابات بالغة، وبعضهم فقد حياته. لقد كان المشهد مريراً. فأشلاء الأطفال تناشرت في كل مكان، وكل ما ذكره أنتي حاولت إسعاف ما أمكن لي من الأطفال بمساعدة بعض جيران الحي، ومن ثم تم نقل جميع الأطفال إلى المشافي، إلا أنه وبسبب منع النظام السوري إدخال المرضى إلى الغوطة الشرقية، تأخرت سيارات الإسعاف في القدوم إلينا.»<sup>306</sup>

وأظهرت الأدلة التي جمعتها المنظمات المشاركة في هذا المشروع، أن أضراراً جسيمة قد لحقت بالمبني والسياح وممواد الكسوة.<sup>307</sup>

وكانت البلدة، في وقت الهجوم، تخضع لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة، وأغلب الظن أنها «جيش الإسلام». ومنذ ذلك الوقت، استمرت الهجمات وتصاعدت ضد الغوطة الشرقية. فقد سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 329 مدنياً بينهم 79 طفلاً في الغوطة الشرقية في الفترة المتقدمة بين 14 تشرين الثاني / نوفمبر 2017 و 11 كانون الثاني / يناير 2018.<sup>308</sup> وتضمنت الهجمات على المرافق الدينية الأساسية أربعة هجمات على المدارس.

300 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017 هـ). Lund (2017) 301

302 إن نقاط الاتفاق الأساسية موجودة في بيان مشترك صادر عن الدول «الضامنة» (Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 2017)

303 وقعت روسيا وتركيا وإيران على مذكرة تفاهم لإنشاء مناطق خفض التصعيد في 4 أيار / مايو 2017. راجع: Barnard and Gladstone (2017)

304 Syrian Observatory for Human Rights (2017)

305 سورتون من أجل الحقيقة والعدالة (2017)

306 سورتون من أجل الحقيقة والعدالة (2017)

307 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2017 بـ)

308 الشبكة السورية لحقوق الإنسان (2018 بـ)

# الفصل السابع: الآثار: كيف تؤثر الهجمات على المدارس في حيوات السوريين

في إطار هذا المشروع، تولّت المنظمات الأربع التي تشكّل الفريق المعني بالآثار إجراء مقابلات ونقاشات مجموعات تركيز وجهاً لوجهٍ مع التلاميذ وأهاليهم والمعلّمين والموظّفين الإداريين في المدرسة والأعضاء في المجالس المحلية. وذلك سعياً إلى التحقيق في الموضوع والإحاطة كاملاً بتأثير الهجمات على التلاميذ والمجتمعات<sup>309</sup>. وقد استخلصت معظم التحليلات في هذا القسم المتعلقة بالآثار الأوسع نطاقاً المترتبة عن الهجمات على المدارس في حيوات الأفراد السوريين والمجتمعات السورية من هذه مقابلات ونقاشات مجموعات التركيز التي تم جمعها. علمًا أنَّ بعض النتائج قد دعمَت مصادر أولية أو ثانوية جُمِعَت في إطار مراجعة المنشورات المتاحة.

ولم يتم التطرق، بالضرورة، في مقابلات ونقاشات مجموعات التركيز إلى بعض المواضيع الواردة أدناه. ولعل السبب في ذلك يعود إلى محدودية العينة المختارة ونوع التجارب التي يجري التحقيق فيها. إلا أنَّ فريق العمل اعتبر المواضيع هذه مهمة وشائعة بما فيه الكفاية لتدرج في هذا التقرير في جميع الأحوال. فعلى سبيل المثال، معظم المشاركون في مقابلات ونقاشات ما زالوا داخل سوريا. ولذلك لم ترد بالضرورة الآثار الشائعة في صفوف اللاجئين، بالإضافة إلى ذلك، لم تُذكر في مقابلات ونقاشات مجموعات التركيز مسألة المناهج الدراسية، ولكنها مذكورة لأنَّها بسبب أهميتها بالنسبة إلى مستقبل الأطفال السوريين نظراً إلى أنَّ النهج الدراسي قد استُخدم تاريخياً في سوريا كأداة للإغواء من شأن الحكومة وتعزيز منظار طائفي معين. هذا وتعتبر المنظمات المشاركة في هذا التقرير على قدر عالٍ من الأهمية، وذلك لجهة قدراتها المؤسسية بالعمل مع العائلات والمجتمعات داخل سوريا وخارجها وكذلك لجهة حارب أعضاء المنظمات على اعتبارهم سوريين متاثرين مباشرة بالنزاع.

## الحالات

تقدّم الفقرات التالية لحة عن الحياة في المناطق الثلاث التي أجريت فيها مقابلات ونقاشات مجموعات التركيز تشكّل أساس التحليلات الواردة في هذا القسم. وتُصنف الفقرات التالية الوضع كما كان عليه في ثلاثة مناطق – بلدة حاس في إدلب؛ ومدينة دوما في ريف دمشق؛ وببلدة الأتارب في حلب – قبل الهجوم الذي تعرض له المشاركون في مقابلات ومجموعات التركيز وتعطي تفاصيل إضافية عن كل هجوم. وقد استخلصت المعلومات عن كل هجوم بشكل أساسي من مقابلات ومن نقاشات أخرى مع الممثّلين عن المجالس المحلية من المناطق الثلاث. وقد استُمدَّ بعض المعلومات الإضافية من مقابلات أخرى مع المعلّمين والأهالي. وعلىه، فإنَّ المعلومات الواردة تمثل نظرة أفراد المجتمع إلى مدينتهم. وفي الحالات التي استُخدِمت فيها مصادر ثانوية لتدعم المعلومات، تمت الإشارة إلى ذلك بوضوح.

حاس، إدلب<sup>310</sup>

تقع بلدة حاس في شمال غرب سوريا في محافظة إدلب. ويبلغ عدد سكانها حوالي 23,000 شخص. بالإضافة إلى 5,000 شخص نازح. وبحسب أعضاء المجلس المحلي الذين أجريت معهم مقابلات، كان المجتمع متقدلاً جدًا لتدفقات الأشخاص النازحين.

309 المنظمات الأربع هي دولتي، والنساء الآن من أجل التنمية، ونقطة البداية، واليوم التالي. يمكن الاطلاع على الفصل الثاني للحصول على مزيد من التفاصيل حول كيفية اختيار المشاركين والمنهجية المتبعة.

310 تم استقاء جميع المعلومات الأساسية حول حاس من مقابلات التي أجريت هناك مع أعضاء في المجلس المحلي في 15 آب / أغسطس 2017.

عن طريق تقديم الدعم الإنساني لهم بحسب ما تقتضيه الحاجة وتوفير فرص العمل للذين يملكون المهارات التقنية المنشودة. وفي فترة إجراء المقابلات وإعداد هذا التقرير كانت المنطقة تعتبر آمنة نسبياً مقارنة بفترات عدم الاستقرار في السابق. ولكن، في طبيعة الحال، يمكن أن ينقلب الوضع هذا في غضون بضع ثوانٍ. وبالرغم من الأمان النسبي الذي تنعم به البلدة، ما زالت تسجل فيها حالات متكررة من الخطف والقتل والاعتقال والتوفيق التعسفي والسرقة.

قبل النزاع، كان الحصول على التعليم في المنطقة مرتفع: كما كان من السهل على التلاميذ الذهاب إلى مدارسهم. ولكن مع الأسف، بدأت الأوضاع بالتراجع بعد بدء النزاع، وازداد التدهور بعدها استهدفت البلدة بغارات جوية في العام 2016. ويقول أعضاء المجلس إن المدارس اليوم تواجه صعوبات متنوعة. من بينها التعامل مع الصدمة التي يعانيها التلاميذ والعلمون بعد الغارات الجوية والهجمات الأخرى على البلدة. كذلك، يجد التلاميذ صعوبة أكبر في الذهاب إلى مدارسهم وسط الهجمات المتكررة وحالات الخطف. بالإضافة إلى ذلك، تجد المدارس أيضاً صعوبات في طباعة الكتب الدراسية وفي تهيز الصحف والمبابي.

وتذكر الشهادات التي تم جمعها هجوماً وقع في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2016، عندما هاجمت طائرتان عسكريتان 3 مدارس تقع ضمن مجمع يضم مدارس أخرى في البلدة. ويعتبر هذا الهجوم من بين الحالات الرمادية السبع التي سبق أن ذكرت أعلاه (راجع «الهجمات على حاس» أعلاه للمزيد من المعلومات).

### دوما، ريف دمشق<sup>311</sup>

تقع مدينة دوما في شمال غرب العاصمة دمشق في محافظة ريف دمشق، ويحيط بها عدد من القرى والبلدات، التي تتبع إدارياً إلى مدينة دوما. وفي أوائل العام 2018، كان عدد سكان دوما قد بلغ حوالي 134,000 شخص. ويضم هذا العدد المقيمين منذ فترة طويلة ومئات النازحين داخلياً من القرى والمناطق المجاورة في الغوطة الشرقية. ويفرض على مدينة دوما، على غرار المدن الأخرى في الغوطة الشرقية، حصاراً مستمراً منذ العام 2013. وقد أفاد عن عدد كبير من الوفيات والتعقيدات الطبية بسبب سوء التغذية. كذلك، تتعرض المدينة للقصف الشديد الذي أدى إلى تدمير معظم المؤسسات العامة. بما في ذلك المستشفى المركزي الرئيس.<sup>312</sup> وإلى جعل 65 في المئة من المباني غير صالحة للسكن. وقد أدى الحصار المتواصل إلى الجماعة وسوء التغذية الواسع النطاق بين التلاميذ. ويؤدي الحصار كذلك إلى عدم توفر نظام نقل شفاف وانتفاء إمكانية الحصول على الكتب الدراسية والقرطاسية وغيرهما من اللوازم.

وقد شهدت دوما عدة موجات من النزوح الداخلي خلال فترات النزوح القوية من المدينة. أغلقت معظم المرافق التعليمية أبوابها وأصبحت غير عاملة.

وعندما بدأ الحصار على الغوطة الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر 2013، منع المعلمون من مغادرة المنطقة للحصول على رواتبهم. واستمرّ هذا الوضع لغاية نيسان/أبريل 2014، حين سُمح لهم بالغادر مجدداً للحصول على رواتبهم وبصعوبة أيضاً. فقد خضع عدد كبير منهم للتحقيق في فرع الخطيب الأمني واعتُقل الكثير منهم. وفي العام 2015، تأسست مديرية التربية والتعليم في الغوطة الشرقية تحت سلطة الحكومة المؤقتة.

في العام 2017، بلغ العدد الإجمالي للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و18 سنة في المدارس 64,727 تلميذاً. وشكلت التلميذات 53 في المئة من مجمل هذا العدد. وبحلول أوائل شهر شباط/فبراير 2018، بلغ عدد المدارس العاملة في المنطقة 153 مدرسة وعدد المدارس غير العاملة 15 مدرسة. ويتوفر أيضاً مرفقان تعليميان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، يلبّيان احتياجات حوالي 100 تلميذ. أمّا المعلمون فبلغ عددهم 3,680 لكنّهم يفتقرن الخبرة. وبالاخص في المستوى الابتدائي حيث لم يخضع نصف المعلمين لأي تدريب تربوي أو لا يملكون الشهادة المطلوبة. والجدير بالذكر أنّ الموظفين في المجال التعليمي هم من المقيمين في المنطقة. وتُستخدم الكتب الدراسية المتوفرة على شبكة الإنترن特 عند الإمكان، إذ يستحيل الحصول على كتب مطبوعة.

311 تم استقاء جمع المعلومات الأساسية حول دوما من مراسلات إلكترونية مع ممثل عن المجلس المحلي من دوما في 6 شباط/فبراير 2018.

312 وفقاً لما أفادت به إدارة الإسكان في دوما.

وقد أطلقت المديرية عدة برامج خفizerية لتشجيع التلاميذ على ارتياح المدارس، ومنها خيار المناهج المعجلة وبرامج توفر الغذاء والموارد للتلاميذ. وقد زادت هذه البرامج العدد الإجمالي للملتحقين بالمدارس من 45,000 في العام 2015 إلى العدد الحالي، لكن العديد من الطلاب يكافحون من أجل تحقيق النتائج المتوقعة. فعلى سبيل المثال، لا يزال العديد من الأطفال غير قادرين على القراءة والكتابة على الرغم من ترقيتهم إلى الصف الثالث الابتدائي.

كذلك، قصرت المديرية اليوم الدراسي إلى حصص صباحية ومسائية، مدة كل منها ثلاثة ساعات ونصف الساعة، فألغيت صفوف الرياضة والرسم للتكييف مع اليوم الدراسي الأقصر. وفي كل مرة يشتغل القصف فيها على المنطقة، تغلق المدارس لبقيه اليوم. في المقابل، إذا استمر القصف لفترة من الزمن وكانت كثافته متواضعة وتواتره متواصلة، فيختصر اليوم الدراسي في الصفوف الابتدائية لمدة 80 دقيقة للصف من الساعة 6:30 صباحاً لغاية الساعة 7:50 صباحاً ومن الساعة 8:00 صباحاً لغاية الساعة 9:20. ويُكمل طلاب المتوسط والثانوي اليوم الدراسي الكامل في الصفوف الموجودة حتى الأرض.

في 12 كانون الأول/ديسمبر 2015، استهدفت سلسلة من الغارات بقيادة قوات النظام والقوات الروسية مدينة دوما في ريف دمشق عن طريق استخدام مجموعة من القذائف العنقودية والفراغية. وأصابت إحدى القذائف العنقودية مجمع المدارس في المدينة، المعروف ببساطة بـ«مدارس دوما». وقد نفذت الغارة الجوية فوراً بعد تعليق الدروس في ذلك اليوم، أي عندما كان التلاميذ يغادرون المدارس. وتشير الشهادات من دوما الواردة في هذا التقرير إلى هذه الهجمات.

### الأثارب، حلب<sup>313</sup>

تقع بلدة الأثارب في القسم الغربي من محافظة حلب، قرب معبر باب الهوى الحدودي، وهي مركز ناحية في محافظة حلب، كما أنها مكتظة بالسكان نسبةً لحجمها، إذ يبلغ عدد سكانها المقيمين حوالي 35,000 شخص، بالإضافة إلى 25,000 نازح. وقد شهدت الأثارب عدة هجمات منذ بداية النزاع في العام 2012، ولكن حدة الهجمات خفت في فترات مختلفة، بحسب ديناميكيات النزاع. مع ذلك، يسود شعور بالتوتر في المنطقة بسبب القتال المستمر بين جماعات المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام، وهي مجموعة مرتبطة بتنظيم القاعدة. وبسبب الاحتياز المستمر لناشطين السياسيين، وتضم البلدة مجلساً محلياً فعالاً ينسق مع وحدات الدفاع المحلية والمنظمات الإنسانية المتنوعة لتقديم الخدمات الأساسية للمقيمين.

وتتضمن الأثارب 11 مدرسة: مدرسة فنية، ومدرستان ثانويتان (واحدة للبنين وأخرى للبنات)، ومدرسة إعدادية للبنات، و6 مدارس ابتدائية، ومدرسة للأيتام معروفة باسم مدرسة الإمام الشافعي، والمدارس مفتوحة نسبياً أمام جميع التلاميذ في المنطقة. ولكن بعد الهجمات العديدة على المدارس، بلغت نسبة التسرب حوالي 30 في المئة. وقد تكرر ذكر هذه النسبة في المقابلات مع الممثلين عن المجالس المحلية والعلمين وموظفي آخرين في المدارس، وتُعزى نسبة التسرب المرتفعة هذه جزئياً إلى ترك الأطفال المدارس لإيجاد عمل للمساعدة في إعالة عائلاتهم وتوفير قوتها.

وقد أصبت سائر المدارس في المنطقة بغارات جوية في فترات مختلفة. ونتيجة لذلك، توقفت عدة مدارس عن العمل. وجدر الإشارة إلى أن التدبير الوقائي الوحيد في البلدة هو مراقبة الحركة الجوية في المناطق المحيطة باستمرار وخذير المدارس عندما يصبح تنفيذ الغارة الجوية المحتملة وشيكاً، وذلك عن طريق استخدام اتصالات لاسلكية وصفارات إنذار موجودة في جميع أنحاء البلدة.

وتروي شهادات الأطفال والبالغين التي جمعت في المنطقة تفاصيل الهجوم على مدرسة الإمام الشافعي في العام 2017. وجدر الإشارة إلى أن تلك المدرسة تلبّي احتياجات التلاميذ الذين فقدوا أحد والديهم أو كليهما وتتراوح أعمارهم بين 6 و12 سنة، وهي تتضمن 12 صفاً لل المستوى الابتدائي، أي من الصف الأول إلى الصف السادس. وقد تعرّضت هذه المدرسة للقصف في 5 آذار/مارس 2017 بين الساعة الثانية عشرة ظهراً والساعة الثانية بعد الظهر، خلال دوام الدراسة.

313 تم استقاء جميع المعلومات في هذا القسم من مقابلة مع ممثل عن المجلس المحلي في الأثارب في 17 آب/أغسطس 2017.

## تجربة الهجمات على المدارس: الذعر والفووضى وظاهرة الاعتداد على العنف

أثناء السعي إلى الحصول على شهادات من مختلف المشاركين حول تجاربهم في هجمات معينة على المدارس، أتضح أنه من الصعب استخلاص تجربة عن العنف بعزل عن الواقع أي العيش مع نزاع مسلح مستمر بات جزءاً من «الحياة اليومية». ومن السمات غير المتوقعة، التي تكررت في روايات مختلف المشاركين، الحديث عن حالة التأهب وذكر مختلف الطرق التي حضرت فيها المدارس والمجتمعات للهجمات قبل أن تُنفذ، أو تلك التي تألفت من خلالها المدارس والمجتمعات مع الهجمات بعد وقوعها. ويبرز هذا التركيز على استراتيجيات التأهب والأمن لأنّه يُظهر إلى أي مدى أصبح العنف طبيعياً. فبدلاً من التحدث أولاً عن إنهاء العنف تماماً، أصبحت المجتمعات تتوقع تنفيذ المزيد من الهجمات، فتصبح أولويتها الأولى التخفيف من الأضرار والوفيات. ولا شك في أنه يمكن تفهم ذلك من وجهة نظر المجتمعات، ولكنّه يعكس في نهاية المطاف فشل الجهات الوطنية والدولية فيأخذ الإجراءات الفعالة لحماية المدارس والمدنيين الذين يتربّدون عليها، ومن بينهم الأطفال.

ومن النقاط الأخرى التي برزت بوضوح أهمية التعليم في المجتمع السوري. فعلى الرغم من العنف الفظيع الذي يحيط بها، تقوم المدارس والمجتمعات بكلّ ما في طاقتها للتأكد من حصول الأطفال على أفضل تعليم ممكن في ظلّ الوضع القائم – حينما وأينما أمكن. وقد أظهرت المدارس والمجتمعات قدرة على الابتكار والعمل الفعال في إيجاد طرق لحماية التلاميذ والموظفين قدر الإمكان – وذلك عن طريق صياغة أنظمة معقدة من الفرز والتواصل والتأهب في المدارس. غالباً عبر إنشاء أنظمة بديلة للتعليم



الصورة: رسمة لطالب مرمية على أرض الصف ومغطاة بالدماء في مدرسة عين جالوت بعد الهجوم. (المعهد السوري للعدالة)

قد توفر درجة أعلى من الحماية للأطفال من الهجمات – في المنازل وفي أماكن خارج الأرض. وقد تُنفذ كل ذلك لمواجهة الهجمات الدينية – التي غالباً ما اتخذت، في دراسات الحالات التي ينظرُ فيها هذا التقرير، شكل «الضربات المزدوجة» التي تهدف إلى التسبّب بقدر أكبر من الدمار.

## تصور الخطر

من المواضيع الأساسية التي ظهرت في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز الأولية، كيفية تأثير تصوّر المجتمع للخطر المحتمل بتنفيذ غارة جوية أو للمخاطر المحتملة في منطقة معينة في تأهب هذا المجتمع واستعداده للاستجابة عندما تحدث تلك الغارة الجوية بالفعل. وقد جمعت الروايات من الأطفال والأهالي والمعلّمين والممثلين عن المجالس المحلية من مختلف المواقع المغارافية، بما في ذلك الواقع التي تشهد درجات مختلفة من الأمان والخطر. وبالرغم من أنّ الهدف النهائي يجب أن يكون دائمًا حماية المدارس من الهجمات من دون استثناء، يشير الواقع القائم حتى الآن إلى أنّ اختلاف التجارب والسياسات قد يكون عاملاً مفيداً جداً في إعداد التوصيات المتعلقة بالبروتوكولات والتدابير الأخرى التي يجب اعتمادها لمساعدة المدارس على تخفيف الخطأ عندما تحدث الهجمات.

فقبل الهجوم الواقع في تشرين الأول/أكتوبر 2016، شهدت منطقة حاس خليقاً دائماً للطيران فوق المدارس. ولكن من دون تنفيذ أي هجمات على المدارس؛ بل كانت الهجمات تُنفذ على أهداف قريبة خارج البلدة. وقد اعتاد الأطفال في حاس على رؤية الطائرات

الحلقة فوقهم وسماع صوتها من دون التحسب لحدوث غارة جوية محتملة. وبحسب الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات في المنطقة، كانت الصفوف تجري بشكل عادي ولم يتعطل وقت اللعب. وكان الأطفال يسيرون إلى المدارس بفردتهم، الأمر الذي يعكس شعوراً بالأمان بين أعضاء المجتمع. فتقول نادين<sup>\*</sup>. وهي طفلة في الصف الرابع تبلغ من العمر 10 سنوات: «أذهب إلى المدرسة كل يوم وأحب أصدقائي. وبالخصوص [قربتي]... قبل قذوم الطائرة. لم نكن نخاف وكان كل شيء طبيعياً. كنا نذهب [إلى المدرسة] ونعود من دون خوف». <sup>314</sup> على نحو ماثل، تقول إنعام<sup>\*</sup>. زميلتها في الصف: «أذهب إلى المدرسة كل يوم مع شقيقتي وصديقتى... في السابق. عندما كانت تأتي الطائرة. لم نكن نخاف وكان كل شيء طبيعياً. حتى إذا كنا نلعب، لم نتوقف عن اللعب. وإذا كنا في الصف، كان الأمر طبيعيًا... لم نتوقع أبداً أن نقف. كنا نشعر بالأمان».<sup>315</sup>

في المقابل، تمثل المدرسة في دوما سياقاً يسوده شعور بالحذر المتوسط بين إدارة المدرسة والتلاميذ. فقد نُفذت غارات جوية على المنطقة في السابق، ولذلك يبدي التلاميذ والمعلّمون والإداريون الحذر عند الذهاب إلى المدرسة. ويدفع هذا الوعي المتزايد الأطفال إلى البقاء في منازلهم أحياناً بسبب خوفهم من الذهاب إلى المدرسة. فعلى سبيل المثال، في إحدى المقابلات، تشرح رند<sup>\*</sup>، البالغة من العمر 15 عاماً. كيف أن صديقتها شعرت بالقلق بسبب خلائق الطيران فوق البلدة. فقررت البقاء في منزل عمها بدلاً من الذهاب إلى المدرسة: «كنت أنا وأصدقائي معاً إلى المدرسة. كانت صديقتي في الوقت نفسه جارتي ولم تذهب صديقتنا الأخرى إلى المدرسة في ذلك اليوم. سألتها لماذا لن تذهب صديقتنا إلى المدرسة فقالت لي إنها ذهبت إلى منزل عمها بسبب الغارات الجوية [القريبة]. قالت إنهم سوف ينفذون هجوماً اليوم. قلت لها إن ما كتبه الله سيحدث». وساد شعور ماثل بالتوتر بين المعلّمين في يوم الهجوم، وهم لم يسمحوا للأطفال بالخروج إلى ساحة المدرسة في وقت مبكر من يوم الهجوم. وأضافت رند: «الصف الأخير الذي حضرناه كان صف الرياضيات. وكانت [طائرة من دون طيار] تقوم بالمراقبة في الجو وكانوا يلتقطون الصور لنا في ساحة المدرسة... قال لنا مدير المدرسة لا نخرج...؛ وعندما تأكّدوا من أن المكان أصبح آمناً وأن الطائرة قد رحلت، غادرنا المدرسة».<sup>316</sup>

في المخالفة الثالثة، قدم التلاميذ والمعلّمون الذين أجريت معهم المقابلات من مدرسة الإمام الشافعي في الأثارب سيناريو آخر. فنظرًا إلى أن المنطقة كانت قد قصفت في السابق بغارات جوية متعددة وشهدت اشتباكات متعددة بين القوات المتنازعة حول البلدة، أظهر المجتمع، وبالخصوص إدارة المدرسة، مستوى عالياً من التأهب لغارات جوية محتملة. فبالإضافة إلى تجهيز عدد من المدارس في الحي – ومن بينها مدرسة الإمام الشافعي – بطوابق خت الأرض يمكن أن تصلح كصفوف وأن تكون بمثابة ملاجيء محتملة، حدث المسؤولون الإداريون عن وضع نظام إنذار وآليات أمان. وقد أنشأت المدرسة شبكات مع المراسد المحلية ومحطات الرادار لتتبّيه الموظفين الإداريين في المدرسة عند توجّه طيران جوي محتمل نحوهم. كذلك، أبرمت المدرسة اتفاقيات لتوفير وسائل نقل تستجيب عند إصدار أي تنبية وتبقى على استعداد للتحرك بناء على بروتوكول التفقد كل ثلاثة دقائق أو ساعة. بالإضافة إلى ذلك، يتوفّر في المدرسة جناح طبي يقدم الإسعافات الأولية والعناية بحالات الطوارئ في حال وقوع ضحايا بسبب الغارات الجوية. وتبقى المدرسة على اتصال وثيق بوحدات الدفاع المدني المحلية في المنطقة للتخطيط بشكل أفضل لطريقة فرز الحالات وإخلاء المصايبين عند الاقتضاء. وقد أفاد مدير إحدى المدارس في الأثارب بما يلي:

في [مدينة] الأثارب، شاركنا في الثورة منذ بدايتها. فنعرضت المنطقة للهجمات واستهدفت بغارات النظام الجوية. وتزيد وتيرة القصف من وقت إلى آخر. ذات مرة، استمر القصف على منطقة الأثارب حوالي شهر كامل. عندما كان القتال مستمراً في حلب. لطالما كنا جاهزين بالكامل لذلك ونتواصل باستمرار مع الرصد ومحطة الرادار وجهات أخرى مسؤولة عن [مراقبة] الحركة الجوية. وفي الفترة الأخيرة، عندما تعرضت المدرسة للهجوم، كنا نتوقع حدوث أمر مشابه لأن حركة الطائرات كانت نشطة جداً فوق المنطقة. وكنا جاهزين لكل ما يمكن أن يحدث في المدرسة. كنت على تواصل مستمر مع وحدات الدفاع المدني وكان لدى أرقام كل [الرجال العاملين هناك]. بالإضافة إلى ذلك، كنت على تواصل مع محطات الرادار وسيارات النقل التي تنقل الأطفال... كما وفرنا لوازم الإسعافات الأولية وعيادة طيبة في المدرسة.<sup>317</sup>

<sup>314</sup> مقابلة في حاس في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. الأسماء التي تحمل العلامة \* تم تغييرها لحماية هوية المتحدث.

<sup>315</sup> مقابلة في حاس في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

<sup>316</sup> مقابلة في دوما في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

<sup>317</sup> مقابلة مع مدير مدرسة في الأثارب.

من الواضح أنّ الأثار تمثّل الحالة التي تتمتّع فيها المدرسة بأعلى مستوى من الاستعداد لأعمال العنف المحتملة والتأهّب للهجمات. وبدل ذلك، من جهة، على قدرة المجتمعات على الصمود والعمل معًا والتكييف والإبتكار في أوقات الصدمات والأزمات. ومن جهة أخرى، يعكس ذلك الواقع المأساوي حيث يتقدّر النزاع المسلح الحالي والمستمرّ والعنف في الحياة اليومية، لدرجة أنّ المدارس والمجتمعات أجبرت على تطوير بروتوكولات وأنظمة للحماية لم يكن أحد ليفكّر بها في أوقات السلم.

وكما هو متوقّع، استجاب الأشخاص الذين تعرّضوا للهجمات بشكل مختلف بحسب المكان. ففي حالة المدارس في حاس، لم يكن هناك الكثير من التأهّب، فأدّى الهجوم إلى انتشار الخوف الشديد والهستيريا بين التلاميذ وفي المجتمع. وقد أحبطت الجهود الرامية إلى المساعدة والإخلاء مع سقوط قذائف إضافية بينما كان التلاميذ والمدنيون الآخرون الموجودون بالقرب من هناك يهربون أو يركضون إلى داخل المدرسة. وتصف المعلّمة وئام<sup>\*</sup>، البالغة من العمر 35 سنة، الجو العام عند سقوط القذائف على المدرسة:

عندما وقعت الضربة الأولى، سمعنا الصوت قبل [أن نشعر بالضرر]. يعكس ما يحدث في العادة. اعتقدنا أنّ الضربة قد أصابت مزارع الزيتون المجاورة... بدأ الفتياًن يضحكون وبهرؤون من الذين خافوا... أنا أيضًا خفت وشعرت بالخجل قليلاً أمامهم ولكنني تابعت تدريس الصفة. ولكن بعد ذلك، سمعناها تعود مجدداً. لم بعد الأمر مضحكاً. تركت كلّ شيء على الطاولة وترك الأطفال حفائِهم وأخرجت الجميع إلى الرواق. كان معنـيًّا أستاذان آخران في الطابق كانوا قد أخرجـا طلـابـهـما إلى الرواق أيضـاً. قـتـلتـ إـحـادـاهـمـ جـزـاءـ إـحدـىـ القـذـائـفـ رـحـمـهـ اللـهـ. كان أحـدـ الفتـياـنـ يـسـكـ طـرفـ عـبـاعـتـيـ وـفـتـاهـ تـسـكـ الـطـرـفـ الـآـخـرـ وـكـلـاهـمـ يـبـكيـ. كان أحـدـهـمـ يـقـولـ ليـ إنـ أـخـيهـ فـيـ أحـدـ الصـفـوفـ. وـطـالـ آخرـ يـخـبـرـنـيـ عـنـ أـخـيهـ فـيـ الصـفـ الآـخـرـ. وـفـجـأـةـ أـجـهـشـتـ بـالـبـكـاءـ أـنـ أـيـضاـ... لـمـكـنـكـ التـحرـكـ مـنـ مـكـانـكـ فـيـ لـحظـاتـ كـتـلـكـ. فـجـلـسـتـ مـعـهـمـ وـقـلـتـ لـهـمـ إـنـنـيـ سـوـفـ أـذـهـبـ مـعـهـمـ وـبـكـيـنـاـ جـمـيـعاـ. عـنـدـمـاـ ضـرـبـتـ القـذـيفـةـ الثـانـيـةـ. أـخـذـهـمـ وـذـهـبـنـاـ جـمـيـعاـ إـلـىـ الـأـسـفـ... كـانـ الـمـكـانـ يـعـجـبـ بـالـفـوضـيـ... ثـمـ سـمـعـنـاـ الطـائـرـةـ مـرـةـ جـديـدةـ. فـانـحـنـيـنـاـ أـنـاـ وـأـسـتـاذـ آـخـرـ وـأـغـمـضـنـاـ أـعـيـنـنـاـ... لـأـتـعـلـمـ مـاـذـاـ تـفـعـلـ فـيـ تـلـكـ الـلحـظـةـ. كـتـأـمـاـ المـدـخـلـ الرـئـيـسـ وـرـأـيـتـ المـدـيرـ. وـكـانـ وـاضـحـاـ أـنـ الـأـمـورـ كـانـتـ خـارـجـةـ عـنـ السـيـطـرـةـ. وـلـمـ يـعـدـ بـإـمـكـانـ المـدـيرـ أـنـ يـسـيـطـرـ عـلـىـ الـطـلـابـ.<sup>318</sup>

في حالة دوما، يُحتمل أن تكون درجة المخـرـ المتوسطـ السـائـدةـ فـيـ المجتمعـ قدـ سـاـهـمـتـ فـيـ الـخـدـرـ منـ عـدـ الضـحاـياـ وـمـنـ حـالـةـ الذـعـرـ بـطـبـيـعـةـ الـخـالـ وـفـيـ تـسـهـيلـ عـمـلـ وـحدـاتـ الدـفـاعـ المـدـنـيـ لـسـاـعـدـةـ الـمـصـابـينـ. فـيـ المـقـابـلـ، كـانـ اـسـتـجـابـةـ المـدـرـسـةـ فـيـ الأـثـارـ مـخـلـفـةـ، إـذـ كـانـتـ أـقـلـ المـدـارـسـ تـضـرـرـاـ وـلـمـ تـقـعـ أـيـ خـسـائـرـ تـقـرـيبـاـ. فـفـورـ بـدـءـ الـقـصـفـ، وـبـالـرـغـمـ مـنـ فـشـلـ الـمـرـاصـدـ فـيـ إـعـلـامـ الـإـدـارـةـ بـاحـتـمـالـ تـنـفـيـذـ هـجـومـ، اـسـتـطـاعـ الـمـعـلـمـونـ اـحـتـوـاءـ مـوجـةـ الـذـعـرـ الـتـيـ اـنـتـشـرـتـ بـشـكـلـ سـرـيعـ نـسـبـيـاـ. وـبـالـطـبعـ، سـادـ الـخـوفـ وـالـذـعـرـ فـيـ الـبـدـاـيـةـ، وـلـكـنـ تـمـتـ تـهـدـيـةـ التـلـامـيـذـ وـإـدـخـالـهـمـ إـلـىـ الـمـلـجـأـ لـانتـظـارـ اـنـتـهـاءـ الـقـصـفـ. وـعـنـدـ اـنـتـهـاءـ الـهـجـومـ، وـصـلـتـ وـسـائـلـ النـقلـ إـلـىـ الـمـدـرـسـةـ وـأـخـذـتـ الـأـطـفـالـ إـلـىـ مـنـازـلـهـمـ. وـتـسـرـدـ الـمـعـلـمـةـ منـيـ، البـالـغـةـ مـنـ الـعـمـرـ 34ـ سـنـةـ، الـأـحـدـاثـ عـنـدـمـاـ نـفـذـ الـهـجـومـ كـمـاـ يـلـيـ:

كـنـتـ جـالـسـةـ مـعـ الـطـلـابـ عـلـىـ الـأـرـضـ عـنـدـ سـقـوـطـ الـقـذـيفـةـ. قـلـتـ لـهـمـ أـلـاـ يـخـافـواـ. وـذـهـبـوـاـ بـمـفـرـدهـمـ لـفـتـنـ الـبـابـ وـبـدـوـواـ يـخـرـجـونـ إـلـىـ الـرـوـاقـ... بدـأـ الـأـطـفـالـ يـتـدـفـقـوـنـ إـلـىـ الـرـوـاقـ وـنـزـلـ الـذـيـنـ كـانـوـاـ فـيـ الطـابـقـ الـأـعـلـىـ. عـمـتـ الـفـوضـيـ فـيـ الـمـكـانـ وـكـانـ الـأـطـفـالـ يـبـكـونـ. وـقـفـنـاـ هـنـاكـ وـكـانـ الـمـدـيرـ مـوـجـوـدـاـ أـيـضاـ وـراـجـ يـهـدـيـ الـطـلـابـ وـيـطـلـبـ مـنـهـمـ أـنـ يـصـلـلـوـاـ وـأـنـ يـعـدـوـاـ إـلـىـ صـفـوـفـهـمـ وـيـنـتـظـرـوـاـ. كـتـأـمـاـ جـمـيـعاـ خـائـفـيـنـ وـكـانـ الـمـدـيرـ خـائـفـاـ أـيـضاـ. هـذـاـ أـمـرـ طـبـيـعـيـ. فـفـيـ الـنـهاـيـةـ مـسـؤـولـيـتـاـ كـبـيرـةـ... بـقـيـنـاـ نـحـاـوـلـ تـهـدـيـةـ الـطـلـابـ وـأـعـدـنـاـ الـجـمـيـعـ إـلـىـ الـصـفـوـفـ وـاـنـتـظـرـنـاـ اـنـتـهـاءـ الـهـجـومـ. ثـمـ سـمـحـتـ الـمـدـرـسـةـ لـلـطـلـابـ بـالـعـودـةـ إـلـىـ مـنـازـلـهـمـ وـكـانـ سـيـارـاتـ النـقلـ قدـ وـصـلـتـ بـحـلـولـ ذـلـكـ الـوقـتـ.<sup>319</sup>

وعـلـيـهـ، تـؤـثـرـ درـجـةـ التـأـهـبـ تـأـيـيـداـ مـباـشـراـ فـيـ كـيـفـيـةـ تـعـاملـ الـمـعـلـمـينـ وـالـإـدـارـيـنـ وـبـالـتـالـيـ التـلـامـيـذـ معـ الـوـضـعـ. فـيـ الـحـالـاتـ مـثـلـ حـاسـ حيثـ كـانـتـ درـجـةـ التـأـهـبـ مـتـدـنـيـةـ، طـغـيـ الـشـعـورـ بـالـذـعـرـ عـلـىـ الـمـدـرـسـةـ، وـلـمـ يـسـتـطـعـ الـمـعـلـمـونـ السـيـطـرـةـ عـلـىـ الـتـلـامـيـذـ. وـأـدـتـ الـفـوضـيـ فـيـ الـمـدـرـسـةـ وـبـيـنـ الـمـدـنـيـنـ أـسـرـعـواـ لـمـسـاعـدـةـ إـلـىـ وـقـوـعـ الـمـزـيدـ مـنـ الـضـحـاـيـاـ خـلـالـ الـضـرـبـاتـ الـلـاحـقـةـ. فـيـ المـقـابـلـ، اـسـتـطـاعـ الـمـعـلـمـونـ فـيـ الـمـدـرـسـةـ فـيـ الـأـثـارـ ضـبـطـ الـتـلـامـيـذـ. وـبـالـرـغـمـ مـنـ الـخـوفـ الـذـيـ اـسـتـحـوـدـ عـلـىـ الـجـمـيـعـ فـيـ الـمـدـرـسـةـ، اـسـتـطـاعـ الـمـوـظـفـونـ فـيـ الـمـدـرـسـةـ فـرـضـ السـيـطـرـةـ وـتـنـظـيمـ الـتـلـامـيـذـ وـعـمـلـيـةـ الـإـخـلـاءـ مـنـ الـمـدـرـسـةـ عـنـدـمـاـ أـصـبـحـ الـوـضـعـ آـمـنـاـ.

318 مـقـابـلـةـ فـيـ حـاسـ فـيـ 17ـ آـبـ/ـأـغـسـطـسـ 2017ـ.

319 مـقـابـلـةـ فـيـ الـأـثـارـ فـيـ 19ـ آـبـ/ـأـغـسـطـسـ 2017ـ.

وقد تبيّن أن إجراءات الطوارئ باللغة الفعالية يمكن أن تساهم في إنقاذ الأرواح خلال الهجمات على المدارس. فهذه الإجراءات توفر خطة عمل واضحة للمعلمين والموظفين. وقد يكون التلاميذ أيضًا مستعدّين بشكل أفضل لتلقي التعليمات من المعلمين وتنفيذها إذا كانوا يعرفون ماذا يجب أن يفعلوا ومتى على ذلك مسبقاً. وتُعد السيطرة على حالات الذعر والفوسي ضرورية للسلامة للمعلمين والموظفين بإدارة الوضع، واتّباع إجراءات السلامة، والحدّ من الإصابات والخسائر الحتمية. فطالما أن النزاع مستمرّ يجب على كافة المدارس أن تنظر في وضع خطة طوارئ وسلامة مناسبة وأن تعمّمها بشكل مناسب على الموظفين والتلاميذ وعائلاتهم على حد سواء.

### تدابير السلامة في المدرسة

استطاع الكثير من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات تقديم معلومات لا حول درجات التأهب والذعر فحسب، بل أيضًا حول تدابير السلامة والأمن الفعلي المتّخذة في كل مدرسة. وبرزت تلك التدابير بشكل أكبر في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز في دوما والأتابك، حيث استطاع الموظفون في المدارس والتلاميذ الذين أجريت معهم المقابلات ذكر المخطوات التي اتبّعواها بالتفصيل. وشددوا أيضًا على التواصل المستمر القائم في ما بينهم، وبين المدارس وأعضاء المجتمع. أما في حاس، فلم يذكر المتحدثون أي تدابير أمنية ماثلة. بل ركزوا على كمية الدمار والإصابات التي أحققتها الهجمات. وحدّث عدد كبير منهم، وبالخصوص الأطفال، عن الفوسي التي انتشرت بعد الهجوم وكيف شعر الكثيرون منهم بأنّهم غير قادرين على التحرّك لأنّهم لا يعرفون ماذا يفعلون. فال فكرة الوحيدة التي راودتهم هي الهرب من المدرسة بأسرع ما يمكن. فعلى سبيل المثال، قالت التلميذة نادين وهي

تذكّر لحظات مغادرة المدرسة: «خرجت [من الصفّ] وسقطت قرب السالم ولم استطع أن أنهض. جاءت معلّمتي وأخذتني إلى ساحة المدرسة ثم تركتني هناك... كنت أبحث عن أصدقائي لأذهب معهم إلى المنزل ولكنني لم أجدهم. عندما عدت، رأيت أن قذيفة قد أصابت المكان الذي سقطت فيه سابقاً. بعد ذلك، جاء والدي وأخذتني إلى المنزل».»<sup>320</sup>

وقد تبيّن أنّه في غياب خطة عمل محددة مسبقاً في حاس، كانت استجابة التلاميذ والمعلمين والمجتمع ككل للهجمات غير منسقة. فقد انتشر الذعر بين التلاميذ، وتشتّت انتباه المعلمين والإداريين إلى حد بعيد بسبب الفوسي كما أنّهم شعروا بالارتكاب نتيجة كثرة الخيارات المتوفّرة لأنّهم لم يفكّروا بنهج موحد

الصورة: غارات جوية روسية قصفت الجدران الإسمنتية لمدرسة في الأتابك مدقّرة الكثير منها.  
يتبعونه: هل يبقون في الداخل أم يخرجون؟ (المعهد السوري للعدالة)

وهل من الأفضل الذهاب إلى طابق أعلى أو الهرب إلى الأسفل؟ ماذا يفعلون وأين يذهبون عندما يصلون إلى الخارج؟ وغير ذلك من التساؤلات. وعليه، وجد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات أن اتخاذ القرارات كان مربكاً وسط الفوسي. وكان المعلموون والموظفوون في أغلب الأحيان يملؤون أوامر متناقضة بعضهم على بعضهم الآخر وعلى التلاميذ. وخلال الهجوم على المدرسة في حاس، تذكّر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات كيف أنّ القرار بالإخلاء لم يُتخذ إلا بعد أن نُفذت ثلاث ضربات على المدرسة. ونظراً إلى أنّ التلاميذ وأفراد المجتمع الآخرين كانوا يركضون داخل المدرسة وخارجها بعد الهجمات الأولى، تسّبّبت القذيفة الثالثة بعد أكبر من الخسائر عند سقوطها في في موقع مركزي أكثر.

<sup>320</sup> مقابلة في حاس في 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2017.



في المقابل، يبدو أنه تمّت السيطرة على الذعر بسهولة أكثر في الأتارب بسبب وجود خطة تنبئه واحتماء مخصصة تمّ تعيمها على موظفي المدرسة والمنقذين والجهات المقدمة للإسعافات الأولية. نتيجة لذلك، عندما ورد التنبئ، باشر الموظفون في المدرسة بهامهم الحدّدة فوراً، مثل فتح أبواب الملاجئ ونقل التلاميذ إلى الطوابق السفلية، وإيقائهم في مجموعات بحسب الصفّ لكي لا يكونوا جميعهم في مجموعة واحدة كبيرة أو منتشرين حول المكان بمفردهم، وبحسب الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، يبدو أنّ استجابة الموظفين في المدرسة كانت سريعة جدّاً، مما خفّ قليلاً من الأضرار.

ومن التدابير الأخرى المهمّة التي تبيّنت في النقاشات، هي الطريقة المعتمدة لإخلاء الأطفال. ففي غياب خطة للإخلاء في حاس، وجد الأطفال أنفسهم وحيدين في ساحة المدرسة، إذ كان عدد كبير منهم بلا مُرافق، فيما قرر بعضهم الآخر التوجه إلى المنزل بمفردهم، الأمر الذي قد يكون له تبعات إضافية على سلامة الأطفال الجسدية نظرًا إلى طبيعة الجرائم الشائعة مثل الخطف، بالإضافة إلى التبعات النفسية مثل الصدمة التي قد يعانيها الأطفال في أعقاب حادث مؤلم كهذا، وفي حالات أخرى، كما تبيّن في بعض الإجابات، تلت بروتوكولات التنبئ والاحتماء خطة منسقة للإخلاء. ففي حالة المدرسة في الأتارب، تمّ تنبئه وسائل النقل لتكون على استعداد عند رصد الهجوم وأن تقترب من المدرسة فور التأكّد من انتهاء الهجوم، كذلك، أخذ التلاميذ بطريقه منتظمة إلى المغافلات وتُقلّلوا إلى منازلهم، وجدر الإنارة إلى أنّ وحدات الدفاع المدني ووحدات الإنقاذ والاستجابة المحلية كانت جاهزة للاستجابة أيضًا إذا دعت الحاجة من أجل الاعتناء بالصابين والجرحى والقتلى.

وأخيرًا، اتّخذت المجتمعات والمدارس في دوما والأتارب عدّاً من الخطوات الأخرى لزيادة درجة تأهّبها خلال الهجمات. ففي الحالتين، عُلّقت الدروس عند التنبئ باحتتمال تنفيذ هجوم ووضعت أساليب تدريس بديلة. ولم يُسمح للأولاد في المدينتين بالخروج إلى ساحة المدرسة في الأيام التي ترد فيها تنبّهات، ذلك إن لم تُعلّق الدروس بالكامل؛ وفي أوقات أخرى، كان يُسمح لهم بالخروج إلى ساحة المدرسة ولكن ضمن مجموعات لكي يكون استدعاءهم للعودة إلى الداخل أسهل في حال كانت المدرسة ستتعرّض للقصف. ويشرح مدير المدرسة في الأتارب قائلاً: «لقد اتّخذنا بعض التدابير. فعلى سبيل المثال، كنّا نأخذ بعض التلاميذ إلى ساحة المدرسة ونبقي الآخرين في الداخل. لدينا 460 تلميذًا، فنسماح لـ 230 منهم بالخروج ونبقي الآخرين في صفوفهم [ثم ننبدل].»<sup>321</sup> بالإضافة إلى ذلك، غير الإداريون في تلك المدرسة الزجاج ومصابيح الإضاءة البلورية والنواوفذ كلّها للحدّ من الجروح والإصابات الناجمة عن التشتّت. وأفاد الكثير من الأهالي والممثلين عن المجلس المحلي في الأتارب بأنّ أعضاء المجتمع عملوا معًا لخفر ملاجيء تحت الأرض يمكن أن تستخدم كصفوف إذا دعت الحاجة.

## آليات الفرز في الموقع

اتّبع الموظفون في المدرسة والمجتمعات نوعاً آخر من التأهّب يتمثّل بالفرز في الموقع والتنسيق المسبق مع الجهات التي تُوفّر الإسعافات الأولية والخدمات الطبية، ولكنّ جهود الفرز والتنسيق هذه ترتبط بتصوّر المجتمع للخطر والخطاطر. فعندما أصابت الغارات الجوية المدارس التي أجرينا فيها المقابلات، اجتاحت موجة من الذعر التلاميذ والمعلّمين، والمجتمع ككل. وفي كلّ مرّة كان الأهالي والجيران يسرعون إلى المدرسة ليروا ماذا حصل ولمساعدة الصابين. ونظرًا إلى أنّ حيوان الأطفال كانت على المحك، تغلّب الإحساس بضرورة المساعدة على أي إحساس بالخذر، وشرحـت بعض الجهات المستجيبة من المدرسة في حاس في المقابلات كيف وُجّهـت الضربـة الثالثـة على التـوالي نحو بوابة المدرـسة والمـدخل الرئـيسـي. ونظرـاً إلى غـيـاب خـطـة لـنـعـنـ الناسـ منـ الـاجـاهـ نحوـ المـدرـسـةـ حتـىـ اـنـتـهـاءـ الـهـجـومـ، فـقـدـ تـسـبـبـتـ هـذـهـ الضـربـةـ فـيـ سـقوـطـ الـكـثـيرـ مـنـ الضـحـاياـ. أمـاـ الـمـانـاطـقـ الـأـخـرىـ فـأـظـهـرـتـ انـضـباطـاـ أـكـبـرـ عـنـدـمـاـ وـصـلـ الـمـسـتـجـيبـونـ الـأـوـالـىـ إـلـىـ الـمـوـقـعـ. فالـقـاعـدـةـ الرـئـيـسـيـةـ تـنـقـضـ عـلـيـهاـ كـانـتـ تـقـنـصـيـ بـالـانتـظـارـ إـلـىـ أـنـ تـنـتـهـيـ الـفـارـةـ الجـويـةـ قـبـلـ مـغـارـةـ الـمـدـرـسـةـ أـوـ الـاقـرـابـ مـنـهـاـ لـلـاعـتـنـاءـ بـالـصـابـينـ. وـقـدـ لـاحـظـ فـرـيقـ الـعـمـلـ عـلـىـ الـمـشـرـوـعـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ فـيـ شـهـادـةـ زـنـدـ مـنـ دـوـمـاـ إـذـ شـرـحـتـ قـائـلـةـ: «ـدـخـلـتـ شـظـيةـ فـيـ سـاقـيـ... لـمـ أـكـنـ مـدـرـكـةـ لـمـ يـحـدـثـ. حـاـولـتـ أـنـ نـظـرـ إـلـىـ سـاقـيـ -ـ كـانـتـ لـاـ تـزالـ مـوـصـولـةـ بـيـ فـيـ ذـلـكـ الـوقـتـ -ـ وـأـنـ أـقـفـ وـلـكـنـيـ لـمـ أـسـتـطـعـ. كـلـمـاـ حـاـولـتـ النـهـوضـ، كـنـتـ أـسـقـطـ. كـانـتـ سـاحـةـ الـمـدـرـسـةـ فـارـغـةـ بـالـكـامـلـ عـنـدـمـاـ سـمعـتـ أـحـدـ الـمـعـلـمـيـنـ يـنـادـيـ أـحـدـهـمـ لـيـأـتـيـ وـيـحـمـلـنـيـ. بـعـدـ ذـلـكـ، أـتـيـ رـجـلـانـ وـأـخـذـانـيـ إـلـىـ الـعيـادـةـ.»<sup>322</sup>

321 مقابلة في الأتارب في 18 آب /أغسطس 2017.

322 مقابلة في دوما في 19 تشرين الثاني /نوفمبر 2017.

وكشفت المقابلات من دوما عن مستوىً متتطور من التنسيق. فقد وضع المستجيبون نظاماً للفرز واختيار الحالات تعتمده المستويات والمرافق الطبية المتوفرة في المخواة، ويصنف هذا النظام مستويات معينة بـ«الوحدة صفر»، بحيث يُحدّد جلّاً من عليه أن يتلقّى الموجة الأولى من المصابين. وهناك، يُفرز المرضى بحسب خطورة الإصابات وتقدّم الإسعافات الأولية الأساسية. بعد ذلك، يُنقل كلّ مريض إلى وحدة معينة بحسب حدة إصابته والعناية الطبية اللازمة. وتُعتبر هذه العملية ضرورية جدًا للسماح للضحايا والناجين بالحصول على أفضل عناية طبية متوفّرة في المجتمع. وفي الوقت نفسه لعدم استنفاد اللوازم الطبية في المراكز المجاورة لكي تستمرّ في تقديم خدمة عالية الجودة للسكان على نطاق أوسع.

أخيرًا، اتّخذ تدبير في الأئارات يتمثّل في إنشاء جناح طبي أساسي في المدرسة. ويسمح ذلك بالعناية بالإصابات والجروح الطفيفة. وبتجهيز المدرسة للقيام بعمليات طبية أكثر تعقيدًا عند الاقتضاء.

### **بعد الهجمات: الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل**

لا يمكن التقليل من شدة الدمار الكارثي الذي أُنزل على سوريا والمدنيين فيها. فالدمار المادي الذي شهدته البلاد جسيم، كما أنّ الآثار المترتبة على بنية المجتمع السّوري الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية ستستمرّ لعقود قادمة. فلقد قُتلَّ مئات المعلمين، وتوقفَ كثيرون غيرهم عن الذهاب إلى العمل.<sup>323</sup> ومن المعروف أنّ القوات الحكومية تقوم باعتقال التلاميذ والمعلمين في المدارس الذين يعتقدُّون أنّهم يشاركون في الاحتجاجات المعارضة لها.<sup>324</sup> وبعد سنوات طويلة من النزاع المسلح العنيف، تفكّكت البنية التحتية لقطاع النقل، مما يصعب تنقل التلاميذ والمعلمين بين منازلهم والمدارس. وفي حالات عديدة، يتّردد التلاميذ والمعلمون في الذهاب إلى المدرسة، بسبب خوفهم من التعرّض للتحرش أو الاعتداء الجسدي أو الاحتجاز عندما يمرّون عبر نقاط التفتيش المؤقتة. ويشكّل العنف بشكل عام رادعًا أساسياً يمنع إرسال الأطفال إلى المدارس.

وفي هذا الصدد، تقول شادي<sup>\*</sup>، إحدى الفتيات اللواتي شاركن في نقاشات مجموعات التركيز: «أحبّ العلوم والدرس، ولكن بعد الجزء في العام 2016، رفض والدي فكرة التعليم في أي مدرسة أو مركز وقرر ألا يرسلاني إلى المدرسة حتى نهاية النزاع. الآن أقضي كل وقتٍ في اللعب على الهاتف الجوال أو مع أشقائي».«<sup>325</sup> ومن جملة الآثار المترتبة على النزاع أيضًا، ارتفاع معدلات الزواج المبكر بين الفتيات اللواتي أبقين خارج المدرسة.<sup>326</sup>

تّمّت الإشارة سابقًا إلى أنّ الأطفال السوريين قد وقعوا ضحايا للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان إلى حدّ استثنائي مقارنة بالنزاعات الأخرى.<sup>327</sup> كذلك، فإنّ الأطفال هم الفئة الأكثر تأثّرًا بالألعاب النفسي الذي يخلفه النزاع.<sup>328</sup> فقد تشرّب الأطفال العنف الذي يرونه كلّ يوم تقريبًا وبات ينعكس في لعبهم وفي حيواناتهم. حتّى صار العنف واقعهم الجديد. وبالنسبة إلى بعضهم، يسبّب هذا الأمر صدمات وأثار نفسية طويلة الأجل. في حين أنه يولد لدى بعضهم الآخر عقلية تقول بوجوب مواجهة العنف بعنف أشدّ. فقد عبر لنا الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات عن خوفهم من الذهاب إلى المدرسة بعد فقدان أطرافهم أو رؤية أصدقائهم بموتون. وأخبرونا عن تلاميذ يعانونهم لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة لا يرونفائدة من الدرس بعد الصف السادس لأنّهم يفضلون حمل السلاح والقتال انتقامًا للعنف الذي شهدوه ضدّ أهلهم وأحبابهم. وهذه قاربًا يجب ألا يختبرها أحدًا. وخاصة تلاميذ صغار كانوا يحملون بأن يصبحوا معلّمين وأطباءً جراحين. فلا يمكنُ أبداً محظوظًا المعاناة التي سبّبتها سنوات من العنف المستمرّ، ولكن قد يشكّل الاستماع إلى أصوات الضحايا وتجاربهم اليوم خطوة نحو إنهاء العنف وإيجاد طرق لإحقاق العدالة والإنصاف والإقرار بالأذى والضرر الذي عاناه هؤلاء الأشخاص.

.UN News (2013) 323

324 الأمين العام للأمم المتحدة (أ). (2014)

325 نقاش ضمن مجموعة تركيز في حاص في 16 آب/أغسطس 2017

326 مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا (2016). McDonald et al. (2017)

327 Doucet (2017)

McDonald et al. (2017), 3, 328

تعتبر الإصابات الجسدية والوفاة من بين أبرز التبعات الفورية المترتبة على الهجمات على المدارس. وفي الحالات الثلاث التي اخترناها فحسب، أشار كثيرون إلى تعرضهم لإصابات، وكان حجم الخسائر المادية يثير القلق. وقد اختلفت الإصابات بحسب حدة الهجوم؛ فالأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات في دوما وحاس خدثوا عن عدد إصابات يفوق تلك التي تم التبليغ عنها في الأنبار. وببدو ذلك منطقياً لأن الأنبار تمت من المهد من عدد الخسائر ولأن القذيفة التي أصابت المدرسة سقطت خارج المبنى ولم تتسبب سوى بأضرار طفيفة. عليه، أبلغ المعلمون والأهالي في الأنبار، بشكل أساسي، عن إصابات طفيفة متعلقة بسقوط زجاج مكسور على الأطفال وعلى الأرض بينما كانوا يسيرون. واتخذت الإدارة إجراءات لاستبدال النوافذ ومصابيح الإضاءة الزجاجية بالبلاستيك للحد من الإصابات المحتملة في المستقبل.

أما الآخرون فقد أشاروا إلى خطورة الإصابات التي تعرض لها الأشخاص من حولهم أو الأشخاص المشاركون في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز أنفسهم. وقد حدث عدد من المشاركين عن طبيعة الكثير من الإصابات المزمنة. وكانت الإصابات المتعلقة ببتر الأطراف وال الحاجة إلى استبدال الأطراف الاصطناعية بشكل متكرر والخضوع للعلاج مسألة أساسية تثير القلق.

وقد أشارت إلى أن الكثير من الإصابات كانت ناجمة عن شظايا القذائف أو المطام الذي سببته. وتذكر رند، الطالبة من دوما التي تبلغ من العمر 15 سنة، إصابتها وثلاثة تلاميذ آخرين بالشظايا: «كانت [جارتها التي هي والدة أحد الطلاب أيضاً] واقفة عندما سقطت القذيفة العنقودية. أصابتها شظية في ظهرها وأصابت شظية أخرى ابنتها. وقعت هي ووعلت أنا أيضاً. وماتت قريبي بسبب الشظية التي أصابتها في عنقها... سقطوا كلّهم فوقى». <sup>329</sup> أُنفقت رند وأخذت إلى مستوصف الفرز حيث خضعت لعملية وبُترت ساقها. وبدأت رند باستعمال العكازات ثم حصلت بعد ذلك على طرف اصطناعي وعلى علاج فيزيائي بفضل دعم من أحد جيران عائلتها.

وما زالت رند بحاجة إلى العلاج لكي تستطيع استخدام ساقها الاصطناعية. وهي تحتاج كذلك إلى استبدالها كلما كبرت. وقد شكل ذلك صعوبة بالنسبة إليها، لأن الموارد الطبية نادرة في المنطقة التي تعيش فيها. وقد أعرب الأعضاء في المجالس المحلية في الأنبار وحاس عن قلقهم في هذا الشأن، حيث إن عدداً كبيراً من الأطفال فدوا طرفاً من أطرافهم أو أكثر، نتيجة الإصابات التي تعرضوا لها. وقد حاولت المجتمعات إنشاء مراكز طبية تقدم هذه الخدمة أو تحديث المراكز الطبية الموجودة لتلبية الحاجة المتزايدة. بالرغم من ذلك، شدد أعضاء المجالس المحلية والأهالي المشاركون في مجموعات التركيز على أن الحاجات تتخطى قدرتهم على التلبية بأشرطة، نظراً إلى أن العلاج الذي يحتاج إليه هؤلاء الأطفال هو التزام طويل الأجل ويقتضي إجراء تعديلات مستمرة للأطراف الاصطناعية التي يحصلون عليها.

ولا تقصر الإصابات التي يتعرض لها الأطفال على تلك التي تصيبهم أثناء الهجوم. فتصف المعلمة أصيلة<sup>\*</sup> البالغة من العمر 29 سنة في حاس حادثة وقعت خلال نشاط للصف نظم في ساحة المدرسة الخارجية. فقد حمل أحد التلاميذ جسماً غريباً من على الأرض، مما أدى إلى انفجاره. وتعرض حينئذ الكثير من التلاميذ إلى إصابات، وقد بعضهم يداً أو ساقاً. <sup>330</sup> وقد استنتج الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات وكذلك الأطفال الذين شاركوا في مجموعات التركيز أن الجسم الذي حمله التلميذ كان عبارة عن ذخيرة عنقودية. وهي نوع من الأسلحة التي تشکل مصدر قلق بالنسبة إليهم، لأنها قد تبقى فعالة لسنوات بعد إلقائها. وذكر المعلمون أن عدداً كبيراً من الأهالي رفض إرسال أطفاله إلى المدرسة خوفاً من مخلفات القذائف العنقودية، كما شدد الأطفال على ضرورة إزالة الخلفات كلها من داخل المدرسة ومحبطة لها لكي يشعروا بالأمان مجدداً. هذا ويجب كذلك إصلاح المدران الدمرنة والزجاج المكسور قبل عودتهم. وذكر أعضاء المجالس المحلية في حاس والأنبار الخطوات التي اتخذها المجلس والمدارس لتوسيعية الأهالي والأطفال في شأن مخاطر مخلفات القذائف العنقودية. وأشاروا أيضاً إلى المبادرات المنظمة بدعم من وحدات الدفاع المدني للمساعدة في إزالة الخلفات من المدارس.

<sup>329</sup> مقابلة في دوما في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.  
330 نقاش ضمن مجموعة تركيز في معرة النعمان في 17 آب/أغسطس 2017.

بشكل عام، شدد المشاركون في المقابلات ومجموعات التركيز على الحاجة إلى تطبيق إجراءين في مجتمعاتهم في هذا الصدد. هما: (1) توفير خدمات طبية للأطفال الذين يحتاجون إلى أطراف اصطناعية وإلى تعديلاتٍ عليها، بالإضافة إلى علاج فيزيائي مستمرٍ و(2) الخبرة والدعم للمساعدة في إزالة الذخائر العنقودية والخلفات الأخرى من المدارس. ولكن، للأسف، وكما ذكر سابقاً، لم توقع الحكومة السورية وروسيا الاتفاقية في شأن الذخائر العنقودية ولم تصدق عليها.<sup>331</sup> كذلك، أفيد بأنَّ النظام السوري وعمليات روسية-سورية مشتركة<sup>332</sup> قد استخدمت الذخائر العنقودية.

## الصدمة والخوف

أصبح الخوف والذعر عاملين دائمين في الحياة اليومية في المدرسة. فالطلعات الجوية التي استمرت بعد الهجمات كانت تذكر الطلاب بما جرى وبما عانوا منه خلال الهجمات وما يمكن أن يحصل مجدداً. فتقول نادين عن خبرتها في حاس: «كُلَّ مرَّةً أسمع صوت الطائرة. أتذَّكِر يوم المجزرة... وبالاخص عندما أكون في المدرسة... إنَّ أكثر ما أذَّكِرُه هو أنني رأيت الكتب مغطاة بالدم ورأيت يدًا تمسك حقيبة ولكن من دون جسم». <sup>334</sup> وأفادت زميلتها في الصف إنعام أنها خاول تفادي بعض الأماكن في مدرستها التي تعتبرها مقلقة جدًّا بالنسبة إليها. وتقول: «كنت أحبُّ الذهاب إلى المدرسة، ولكنني الآن لم أعد أحبُّ ذلك كثيراً. لا أمرُّ عبر الباب الذي أصابتني القذيفة، بل أدخل من باب آخر. حتى إنني صرت أخشى الدخول إلى الصف الذي كنت أتعلم فيه. قلت لهم إنني لا أريد أن أدرس في هذا الصف بعد الآن. أدرس اليوم في الصف في الطابق السفلي. ولم أصعد إلى الطابق الأعلى لرؤيه صفي من ذي يوم الهجوم... أخاف من الصعود إليه».<sup>335</sup>

وعلّقت نادين عن شعورها ماثل قائلة: «أحبُّ المدرسة كثيراً، ولكن من اللحظة التي أذهب فيها إلى المدرسة وحتى عودتي إلى المنزل، أشعر بالتوتر باستمرار وأخاف من أن تأتي طائرة أثناء تواجدنا في المدرسة. فسرعان ما نسمع صوت الطائرات، ونهرب».<sup>336</sup>

في كلِّ من المناطق الثلاث، أبلغ الأهالي والمعلمون عن تغيير سلوك التلاميذ في الصف. فحاول التلاميذ أن يتوجّبوا الجلوس قرب النوافذ، وكان يخفّ انتباه العديد منهم خلال الشرح عندما يسمعون الطائرات خلُق فوق المدرسة. وقد اتفق المعلمون في المدارس الثلاث على أن يكملوا الدروس على الرغم من علمهم بعدم قدرة التلاميذ على التركيز، وذلك لتهيئة التلاميذ إلى حين مغادرة الطائرات. وقد أقرَّ رئيس المجلس المحلي في الأنبار، في إحدى المقابلات، بأنه جرى تخفيض معايير التقييم في الامتحانات، وتم تسهيل الامتحانات نفسها بسبب عدم قدرة التلاميذ على التركيز على دروسهم.

## الدعم الاجتماعي والنفسي-الاجتماعي

من المواضيع التي تكرّرت في المقابلات والمناقشات مع مجموعات التركيز الدعم والتضامن الاجتماعي اللذان ظهرَا في أعقاب الهجمات. فعلى سبيل المثال، أخبرت رند قصة إصابتها وتمكنها من الحصول على طرف اصطناعي. قائلةً: « جاء [جارنا] وقال لنا إنه لم يكن يعلم أنني تعرّضت لإصابة، ولكنه رأني عندما كنت أسير مستخدمةً العكازات مع والدتي في طريقنا إلى المدرسة. عندما رأني أستخدم العكازات، قال لوالدتي إنه سيحاول تأمين طرف اصطناعي من أجلي. وقال لها إنه بحاجة إلى أن يأخذني كل يوم أحد وثلاثاء وخميس إلى مركز طبي للأطراف الاصطناعية في حمورية. كنت أذهب معه بمفردي، ثم بدأ يذهب معنا أطفال آخرون وأحد المعلمين في مدرستنا. فنخضع للعلاج الفيزيائي ونقوم بالتمارين البدنية. استمررت في الذهاب لمدة سنة واحدة قبل أن أركِّب الطرف الاصطناعي».<sup>337</sup>

331 اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية (2008). يمكن الإطلاع على الدول الأطراف عبر الرابط التالي: <http://www.clusterconvention.org/the-convention/convention-status>. Cluster Munition Coalition (Use of Cluster Bombs: In Syria) 332

333 منظمة "يمون راشن ووش" (2014) ب).

334 مقابلة في حاس في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

335 مقابلة في حاس في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

336 مقابلة في حاس في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

337 مقابلة في دوما في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

وشنّد أعضاء المجلس المحلي على الدعم الإيجابي الذي أظهره المجتمع لمساعدة ضحايا الهجمات والنجين منها. وقدم الدعم الإنساني والطبي للمصابين والمرحى، ولعائلات الأشخاص الذين قُتلوا في الهجمات. وأفاد الممثلون عن المجلس المحلي في حاس بأنّهم فتحوا مراكز للدعم النفسي تقديم الإرشاد والدعم للمعلّمين والتلاميذ لمساعدتهم في التعامل مع خاربهم المؤلّة. كذلك، نظمت المجالس المحلية صناديق إغاثة وشجّعت المبادرات الشخصية. وكما تُظهر قصة رند، لقد أخذ الناس في معظم الأحيان على عاتقهم مساعدة الآخرين ودعمهم.

في جميع المناطق التي أجريت فيها المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز، أفرّت المجتمعات بأنّ المعلّمين والتلاميذ على حد سواء عانوا صدمة نفسية شديدة وأنّ الكثير منهم ما زالوا يعانون آثارها الدائمة. وقد أنشأت المجالس المحلية مراكز للدعم النفسي ونظمت جلسات دعم للمعلّمين والأطفال لتشجيعهم على العودة إلى المدرسة. ونظمت مبادرات مجتمعية في الأتارب لبناء ملاجئ في جميع المدارس في المدينة تقرّباً. وفي المنطقة نفسها، نظمت وحدات الدفاع المدني جلسات توعية في المدارس لتدريب الأطفال والمعلّمين على إجراءات السلامة في حال وقوع هجمات في المستقبل. وفي بلدة حاس ومدينة الأتارب، فتح أفراد المجتمع منازلهم ليعطي المعلّمون فيها الدروس إلى أن يتمّ إصلاح المدرسة و/أو إلى أن يبدأ الطلاب بالعودة إليها. وشنّد نادر<sup>338</sup>، وهو أحد المقيمين في حاس ورئيس المجلس المحلي البالغ من العمر 40 سنة، على الدعم الذي قدمه كلّ شخص في البلدة لمن كانوا بحاجة إلى المساعدة: «كان [للمجتمع الأوسع نطاقاً] دور أساسي بعد الهجمات. فقد كلّ شخص المساعدة وفقاً لإمكاناته لسد الثغرة التي خلفها النظام. فعلى سبيل المثال، نظمت زوجتي وزملاؤها صفوفاً في منازلهم. وجلسة دعم [للتلاميذ] ليفصّلوا فكرة الموت عن التعليم».



الصورة: تخلّط المزائط والأوراق والأنقاض وغيرها من الحطام بالدماء على أرض مكتبة مدرسة عين جالوت بعد الهجوم. (العهد السوري للعدالة)

حاس ومدينة الأتارب، فتح أفراد المجتمع منازلهم ليعطي المعلّمون فيها الدروس إلى أن يتمّ إصلاح المدرسة و/أو إلى أن يبدأ الطلاب بالعودة إليها. وشنّد نادر<sup>338</sup>، وهو أحد المقيمين في حاس ورئيس المجلس المحلي البالغ من العمر 40 سنة، على الدعم الذي قدمه كلّ شخص في البلدة لمن كانوا بحاجة إلى المساعدة: «كان [للمجتمع الأوسع نطاقاً] دور أساسي بعد الهجمات. فقد كلّ شخص المساعدة وفقاً لإمكاناته لسد الثغرة التي خلفها النظام. فعلى سبيل المثال، نظمت زوجتي وزملاؤها صفوفاً في منازلهم. وجلسة دعم [للتلاميذ] ليفصّلوا فكرة الموت عن التعليم».

## التعليم المُفُوت

ارتفاع معدل التسرب من المدارس فوراً بعد كلّ من الهجمات في حاس والأتارب ودوماً. وقد تعددت الأسباب التي أدّت إلى ذلك، ومنها المخاوف الأمنية وعدم إعطاء الأولوية للتعليم في ظلّ النزاع المستمرّ و/أو الحاجة الاقتصادية الماسة أو كلاهما. وبعد الهجمات على كلّ مدرسة، عُلّقت الدروس لفترة معيّنة. بلغت يومين في العادة. كذلك، يتمّ تعليق الدروس في أغلب الأحيان عند احتمال تنفيذ هجوم أو عند اندلاع اشتباكات في المنطقة أو في جوارها. وفي إحدى الحالات، قال أحد المعلّمين الذين أجريت معهم المقابلات إنّ الدروس في الأتارب عُلّقت لشهر كامل. وتكرر الثغرات في الحضور إلى المدرسة بشكل واسع، إذ يقول الكثير من الأطفال إنّهم اضطروا إلى مغادرة منازلهم مع عائلاتهم والذهاب إلى مخيّمات النازحين أو إلى مناطق أكثر أماناً. فتوقفوا، وبالتالي، عن الذهاب إلى المدرسة. وأشار أحد الأعضاء في المجلس المحلي في حاس إلى أنّ عمليات الخطف المتكررة جعلت الذهاب إلى المدرسة صعباً بالنسبة إلى بعض التلاميذ. قائلاً إنّه «كان أسهل بالنسبة إلى التلاميذ الذهاب إلى المدرسة قبل بدء النزاع، ولكنّ الان أصبح الأمر أصعب بسبب القصف وعمليات الخطف والمخاطر الأمنية الأخرى. وأصبح الذهاب إلى المدرسة اليوم مكلفاً أكثر من السابق».<sup>339</sup>

338 مقابلة في حاس في 15 آب/أغسطس 2017.  
339 مقابلة مع عضو في المجلس المحلي في حاس في 15 آب/أغسطس 2017.

وقد ذكر الكثير من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن المعلمين والطلاب على حد سواء ارتدعوا عن الذهاب إلى المدرسة بعد أن تعرضت إلى القصف. فعلى سبيل المثال، خُدِّث أحد التلاميذ الذين شاركوا في مجموعات التركيز في حاس عن تركه المدرسة بعد أن فقد أحد أصدقائه والعديد من أصدقائه في الهجوم على مدرسته. وبات هذا التلميذ يعمل في محل خياطة بدلًا من ارتياح المدرسة لكي ينسى المشاهد المروعة التي رأها. كما قال إنه بعد الهجوم «تغير كل شيء. أرى أن ما من شيء في الحياة يستحق السعادة. أنا حزين دائمًا».<sup>340</sup>

وقد اتّخذ كل من المجتمع والمجلس المحلي ووحدات الدفاع المدني مبادرات لتقديم جلسات دعم نفسي-اجتماعي لتشجيع المعلمين والتلاميذ على العودة. ولم يعرب الأهالي الذين أجريت معهم مقابلات في سياق هذه الدراسة عن مخاوفهم الخاصة حول إرسال أولادهم إلى المدرسة. ولكنّهم ناقشوا المشكلة بالنسبة إلى الأهالي الآخرين الذين يعرفونهم. واعتبروا أن هذه المخاوف مسألة مهمة يواجهها المجتمع وتزيد من معدل التسرب من المدارس.

وبحسب الأعضاء في المجالس المحلية الذين أجريت معهم مقابلات، بلغت معدلات التسرب بشكل عام حوالي 30 في المئة في حاس والأثارب. ولم تستطع قياس معدل التسرب من الجيبين على أسئلتنا في دوما. وتشير إحدى المعلمات في حاس البالغة من العمر 27 سنة:

لم يسمح الأهالي لأولادهم بالعودة إلى المدارس خوفًا على سلامتهم. فقد بلغ عدد الفتيات اللواتي عدن إلى مدارسهن حوالي 35 في المئة من العدد الأساسي. أما بعض الأهالي، فكانوا مفتتنين بأن ما حدث لأولادهم كان من الممكن أن يحدث في أي مكان آخر، حتى إذا كانوا في المنزل. لذلك فهم يرسلون أولادهم إلى المدرسة. أصبحت الفتيات اللواتي أعلمتهن مشتّتات الذهن وخائفات ولا يستطيعن التركيز في الصف. وقد عاد بعضهن إلى المدرسة. ولكن قيل لي إن بعضهن الآخر قد تزوج.<sup>341</sup>

وتوفر أدلة في النشرات والتقارير تُثبت هذا الأثر المتزايد بين صفوف الفتيات. اللواتي يبدو أنهن أكثر عرضةً من غيرهن لأن يخرجنهن أهاليهن من المدرسة.<sup>342</sup> ويجبأخذ مختلف هذه التبعات في الاعتبار عند وضع أي حل في المستقبل لمعالجة الأذى والضرر الذي ألحق بالتلاميذ السوريين. فارتفاع معدلات التسرب اليوم يترك آثارًا أشدّ وطأة على المدين المتوسط والبعيد. لأن الفتيات سيكبرن مع فجوة تعليمية أكبر من تلك التي يعنيها الفتيان. وبالتالي ستتعرض الفتيات بشكل أوسع للفقر والاستغلال وتبعات سلبية أخرى تُحمل انعكاسات على أطفالهن وعائلاتهن ومجتمعاتهن.

وبحسب أحد أعضاء المجلس المحلي في الأثارب، ساهمت الصعوبات المالية المتزايدة في تسرب الكثير من الفتيان والفتيات من المدرسة. وتضييف المعلمة أصيلة في هذا الصدد: «كان الأطفال يخافون من العودة إلى المدرسة. وتوقف حوالي 50 في المئة منهم عن الحضور إلى صفوفهم. ودفع بعض الأهالي أولادهم إلى العمل بدلاً من أن يكمّلوا تعليمهم».«<sup>343</sup> وغالباً ما يكون ذلك نتيجة الحاجة المادية الماسة ومعدلات الفقر العالية لدى العائلات في سوريا. وقد عبر مثل عن المجلس المحلي في الأثارب عن الفكرة نفسها قائلاً: « بسبب الهجمات على المدارس، بلغ معدل التسرب المدرسي 30 في المئة. وبعود ذلك أيضًا إلى انخفاض دخل العائلة، حيث إن الأطفال يتركون المدارس للبحث عن عمل ولمساعدة عائلاتهم».«<sup>344</sup> و يبدو الانحراف في سوق العمل بدلاً أكثر واقعية بالنسبة إلى الفتيان في بلد تضيق فيه الآفاق المستقبلية.

في سياق متصل، شهد زواج القاصرات في سن الدراسة ارتفاعًا فجائياً خلال النزاع. ويمكن أن يكون ذلك أحد أسباب التسرب من المدرسة. وتتضمن المراجع أعمال توثيق مكثفة حول هذه الظاهرة، التي عبر عنها أعضاء المجالس المحلية الذين خذلت الفرق الميدانية معهم أثناء المقابلات الميدانية أيضًا.<sup>345</sup>

340 نقاش مع مجموعة تركيز في حاس في 16 آب/أغسطس 2017.

341 مقابلة في حاس في 17 آب/أغسطس 2017.

342 المركز السوري لمباحث السياسات (2015) (47).

343 نقاش ضمن مجموعة تركيز في معرة النعمان في 17 آب/أغسطس 2017.

344 مقابلة في الأثارب في 17 آب/أغسطس 2017.

345 يشكل زواج القاصرات والزواج المبكر مشكلة أكبر بالنسبة إلى اللاجئين، فهو ليس مجرد عامل يؤؤل إلى إبقاء الفتيات السوريات خارج المدارس فحسب، بل يُعد الدافع الأساسي لذلك. لأن الأهالي لا يمكنهم تحمل تكاليف إرسال أولادهم إلى المدرسة أو إعانتهم، (العنطري والمفتري، 2017).

فبالنسبة إلى الأهالي، يمثل الزواج فرصة لمستقبل أكثر استقراراً، بالإضافة إلى أنه طريقة لكي ينقلوا مسؤولية بناتهم إلى الزوج.<sup>346</sup> كذلك، يعتبر الأهالي أن زواج الفاقرارات يحميهم من التحرش والعنف الجنسي، إذ أنه يخرجهن من المدارس ويبقين في المنزل. نتيجة لذلك، ليس من غير المألوف أن تتزوج الفتيات في أعمار لا تتجاوز الـ11 سنة.<sup>347</sup>

### جنيد الأطفال في القوات العسكرية

لقد سمحت حكومة الأسد لكل من تزيد أعمارهم عن 15 سنة بالتطوع في قوات الدفاع الوطني. وعلى نحو ماثل، فتحت مليشيات المسلحة الموالية للحكومة معسكرات تدريب للأطفال دون الـ15 سنة. وبالرغم من أن هؤلاء لا يشاركون مباشرة في القتال، إلا أن المعسكرات هي بثابة إعداد لهم لكي يتم جنيدتهم في المستقبل.<sup>348</sup> كذلك، تقوم الفصائل المسلحة المتشددة التي تخسب على المعارضة بتجنيد الأطفال أيضاً: ولا سيما تنظيمي «جبهة النصرة» و«الدولة الإسلامية». <sup>349</sup> ويجدر الذكر أنه بحسب الأمين العام للأمم المتحدة، تضاعف، بين العامين 2015 و2017 عدد حالات جنيد الأطفال التي قامت بها كافة الأطراف، وبلغ عددها 851 حالة مبلغ عنها.<sup>350</sup>



الصورة: حقيقة ظهر زقاء تشغل المهد حيث كان الطلاب يجلسون في الصف في مدارس عنجرة. تنتشر الانقضاض وغيرها من الحطام على الطاولات والم مقاعد. (المعهد السوري للعدالة)

وبالرغم من أن المرجع لا تظهر رابطاً مباشرًا بين الهجمات على المدارس وجنيد الأطفال في القوات العسكرية، نشأت لدى الأطفال، الذين احتجزوا أو الذين واجهوا انتهاكات سابقة، رغبة في الانتقام، قد تدفعهم إلى حمل السلاح. وبشكل عام، فإن الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال إلى الانضمام إلى مجموعات مسلحة تمثل بالفقر، وانخفاض قيمة التعليم من ناحية توفير الفرص لهم في المستقبل، وال الحاجة إلى تأمين دخل لعائلاتهم ولأنفسهم.<sup>351</sup> وفي الكثير من الحالات فقدان معيلاً للأسرة. ويؤدي غياب الفرص التعليمية والدعائية الإيديولوجية إلى تفاقم هذه الميل.<sup>352</sup>

وقد أشار الأهالي والمعلمون وأعضاء المجالس المحلية أيضًا إلى ارتفاع نسبة جنيد الأطفال والرغبة المتزايدة لدى هؤلاء في حمل السلاح والانضمام إلى إحدى الفصائل المسلحة. وبالرغم من بذل الإدرايين في المدارس قصارى جهدهم للتشديد على أهمية متابعة التلاميذ مسارهم التعليمي واهتماماتهم الأكademية، لم يجد الكثير من التلاميذ أي فائدة في قضاء سنوات عديدة في الدراسة في حين أنهم قد يموتون في أي وقت. وفي هذا الصدد، قال أحد أعضاء المجلس المحلي في حاس:

يقول لي بعض التلاميذ: «أستاذ، بعد أن أتخرج من الصف السادس، أريد أن أنضم إلى الجيش الحر وأن أقاوم النظام... نريد أن نستمر في محاربته لكي يتوقف عن قصفنا». يعتقد التلميذ أنه عندما يتخرج، سيتمكن من حمل السلاح. بعض الأهالي قد يفعلون أي شيء لكي يبقى أولادهم في المدرسة. وهم يقولون لهم «إذهبوا إلى المدرسة وعندما

346 مركز المجتمع المدني والديمقراطية (2016).

347 McDonald et al. (2017), 10 347

348 Katt (2016) 348

349 «هومن رايتس ووتش» (2014) (ا).

350 الأمين العام للأمم المتحدة (2017)، الفقرة 171.

351 Beber and Blattman (2013) 351

352 Brett and Specht (2004), Brooks et al. (2016) 352

تتخرّجون من الصّفّ السادسّ يُكْنِكم أن تنضمّوا إلى الجيش الحرّ». نحن نحاول قدر المستطاع، ولكن في النهاية قد نتمكّن من إقناع تلميذ أو اثنين فقط. في الوقت الذي لدينا 30 تلميذاً في كلّ صفٍ. وهم لا يتّجاوبون معنا دائمًا. قال لي أحد التلاميذ ذات مرّة «ما زال لدى 6 سنوات من الدرس لكي أحصل على شهادة الثانوية ثمّ أحتاج إلى 5 سنوات لأنّي أخرج من الجامعة. لا أريد ذلك. أريد أن أقتل الشخص الذي قتل والدي لأنّي يمكن أن أُقتل في إحدى عمليات القصف يوماً ما. أريد أن أحمل السلاح وأن أنتقم لوالدي ولجميع الشهداء الآخرين».«<sup>353</sup>

ويؤكّد الأهالي والمعلّمون أنّ لدى الأطفال رغبة متنامية في الانتحام، إذ يشير الكثير منهم إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين يتوقّفون عن الذهاب إلى المدرسة بعد الهجمات والذين يُعرف لاحقاً أنّهم انضمّوا إلى الفصائل المسلحة. وتُعتبر الحاجة المادية والتوقف المتكرّر عن التعليم والفقر المتفشّي العناصر الثلاثة الأساسية التي تدفع التلاميذ إلى التخلّي عن المدرسة من أجل مستقبل يعتقدون أنّه سيعود عليهم بفائدة أكبر من التعليم.

### الآثار على الأطفال النازحين واللاجئين

منذ بداية النزاع، نزحت أعداد هائلة من السوريين داخلياً أو غادرت البلاد كلاجئين. وبحسب مفووضية الأمم المتّحدة السامية لشؤون اللاجئين، يبلغ عدد اللاجئين السوريين في البلاد المجاورة أكثر من 4.8 مليون لاجئ، 35% منهم في سن الدراسة.<sup>354</sup> ومع الأسف، فإنّ أوضاع التعليم سيئة جدّاً في أغلب الأحياء. فتبين التقديرات المتعلّقة بالالتحاق بالمدارس لدى اللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن أنّ حوالي 900,000 لاجئ من فئة الأطفال والراهقين في سن الدراسة ليسوا ملتحقين بالمدارس.<sup>355</sup> وقد حقق الدعم الدولي والجهود الرامية إلى إدراج اللاجئين السوريين في المدارس بعض النتائج. ولكن، ببساطة، هذه التدابير ليست كافية. وبالرغم من أنّ التقارير تشير إلى أنّ العدد الإجمالي للأطفال غير الملتحقين بالمدارس في سوريا وفي البلدان الخمسة المستضيفة لللاجئين انخفض بين العامين الدراسيين 2014/2015 و2015/2016، فلا يزال 2.3 مليون طفل سوري على الأقل خارج المدرسة.<sup>356</sup>

ويشعر الأطفال الذين نزحوا داخلياً أو لجوءاً إلى البلدان المجاورة مع عائلاتهم بنوع من الضياع والعزلة في المجتمعات التي يعيشون فيها اليوم. ويجد الكثير منهم صعوبة في العودة إلى المدارس وفي التكييف مع المناهج الجديدة والختلفة، وذلك إذا كانوا محظوظين بما فيه الكفاية لتخطي المانع اللغوي. وبالاخص الأطفال في تركيا وأوروبا.<sup>357</sup>

وثرّة أسباب أخرى تحوّل دون إكمال الأطفال تعليمهم. لا سيما الصعوبات التي يواجهونها في الحصول على وثائق الهوية التي يطلبها البلد المضيف.<sup>358</sup> والعقبات أمام دمجهم في المجتمع المضييف، والعوائق المالية التي لا يمكن التغلب عليها في ما يتعلق بحجز مكان في المدارس الخاصة في البلدان التي لم تدرج التلاميذ السوريين في المدارس الرسمية.<sup>359</sup> وأظهرت دراسة أجرتها مؤسسة «نابتشر ميدل إيست» (Nature Middle East) أنّ 41 في المئة من الأطفال في مخيّمات اللاجئين فكروا في الانتحار أو في إيذاء أنفسهم بسبب الضغط المستمر الذي يعيشونه، وأنّهم يعانون كذلك من الاكتئاب وصعوبة النوم والقلق والإرهاب والإنهاك والسلوك العدواني بعدلات أعلى من عموم الناس.<sup>360</sup>

### المناهج الدراسية

من بين المسائل التي لم تُذكر في المقابلات والنقاشات مع مجموعات التركيز رغم أنّها ترد في المراجع وتقتضى من دون شك اتخاذ الإجراءات المناسبة وإجراء المزيد من الأبحاث في شأنها، هي مسألة المناهج الدراسية. فكما ذُكر سابقاً، بدأ النزاع المسلح في

353 مقابلة في حاصن في 15 آب/أغسطس 2017.  
UNHCR (2016b), 11 354  
UNHCR (2016b), 11 355

356 تقرير تعليم مؤتمر بروكسل (2017).

357 «هيومن رايتس ووتش» (2016) (أ). «هيومن رايتس ووتش» (2016) (ب). «هيومن رايتس ووتش» (2015) (أ). Dryden-Peterson et al. (2016) (أ). UNHCR (2016a) (أ).

358 «هيومن رايتس ووتش» (2016) (ج).

359 شكل مصر مثالاً أكثر إيجابية، إذ إنّها عدلت معدّلات التلاميذ السوريين وأعدّت صفوّاً وهيليات خاصة لدعم إدراجهم في المدارس المصرية. Aleem (2017) و Aleem (2018). McDonald et al. (2017). Hassan et al. (2015). عامر (2014).

وقد كان فيه النظام التعليمي في سوريا مزدهراً وفقاً لعدة معايير. وكانت وزارة التعليم السورية بقصد تنفيذ إصلاح شامل للمناهج. من شأنه أن يحسن نسبة المعلمين إلى التلاميذ ويختلاص تدريجيًّا من برنامج الدوامين.<sup>361</sup> في البلاد يجعل «التعلم أكثر تركيزاً على الطفل وأكثر تفاعلاً».<sup>362</sup> وكانت عملية تنفيذ هذه الإصلاحات تواجه بعض الصعوبات قبل العام 2011.<sup>363</sup> وأدت بداية العنف إلى عرقلة التقدُّم أكثر. فنشوب العنف والنزاع لم يؤثِّر على نوعية خدمات التعليم المقدمة في مختلف المناطق فحسب، بل أدى أيضًا إلى تأثير محتوى الدروس إلى حدٍ بعيد بآراء الطرف المسيطر على المنطقة المعنية.

على سبيل المثال، ما زال المنهج السوري الرسمي يُستخدم في بعض المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. ولكن أجريت تغييرات كبيرة على المواد التي يغلب عليها الطابع السياسي، مثل التاريخ والعلوم الاجتماعية.<sup>364</sup> كذلك، أجريت تغييرات كبيرة على المنهج في المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد.<sup>365</sup> وكانت هذه التغييرات في المحتوى باللغة بشكل خاص في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية»، الذي عَدَّل المنهج الدراسي ليتوافق مع تعاليمه المتطرفة وأنزل عقوبات شديدة على الذين يحيدون عنها.<sup>366</sup> ويقدر البعض أنه يتم استخدام 5



الصورة: أطفال في كهف حواله مدربون إلى صفٍ مدرسيٍ في ريف حلب.  
(اليونيسف، الجمهورية العربية السورية / أشاوي 2016)

مناهج مختلفة على الأقل في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة وحدها، مما ينبي بالكثير من التعقيبات الطويلة الأجل.<sup>367</sup> وطالما كان الخلاف حول المنهج الدراسي ومحظى مواد مثل التاريخ والعلوم الاجتماعية حاداً في البلاد التي تعاني من مخلفات النزاعات والعنف، ومن المرجح أن سوريا ستشهد صراعات ماثلة. وإذا اتُّخذت إجراءات وقائية وتم فهم التحديات اليوم، قد يساعد ذلك في التفكير في توصيات مستقبلية بشأن محتوى التعليم الذي يحصل عليه الأطفال السوريون.

### آليات التدريس البديلة

في بعض المناطق التي تشهد أعمال عنف شديدة، بما في ذلك المناطق الثلاث التي هي قيد الدراسة في هذا التقرير، ظهر نوع جديد من المدارس، يشار إليه عادة بـ«المساحات الآمنة». وبالرغم من أن هذه المدارس تفتقر إلى الظروف التعليمية المناسبة، إلا أنها تشكل أحياناً بدائل أكثر أماناً بالنسبة للأطفال.<sup>368</sup> وتنشأ هذه المدارس عادة في طوابق المنازل السفلية في المدن، وأحياناً حتى في الكهوف المجاورة، بما أن الكهوف تعتبر أماكن آمنة بشكل عام. كذلك، يتم إنشاء المدارس في الخيم لأن الأهالي حريصون على منع أولادهم من ترك المدارس، وهو يصرّون على إرسال أولادهم إلى المدرسة، حتى إذا أنشئت الأخيرة في الخيم أو الكهوف. وذلك للحد من أضرار النزاع على الجيل القادم.

<sup>361</sup> يستخدم برنامج الدوامين عادة لاستيعاب أعداد أكبر من الطلاب في نفس المدرسة. مجموعة من الطلاب يخوضون إلى المدرسة في وقت مبكر من النهار ومجموعة أخرى يحضر في الدوام الثاني .Linden (2001)

.Unite for Children and UNICEF (2015), 28 362

.Unite for Children and UNICEF (2015), 29 363

.Al Hesson (2016), 29 364

.Al Hesson (2016), 29 365

.30-Al Hesson (2016), 29 366

.Denselow (2016) 367

.Al Jazeera (2016a) 368

وقد أجمع الأهالي الذين شاركوا في المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز في سياق هذا التقرير على أنهم يفضّلون إرسال أولادهم إلى الصفوف التي تقام في المنازل في مدنهم أو بلدانهم. وذكر الأطفال أيضًا أنهم حضروا صفوفًا في المنازل. كما قال أولئك الذين نزحوا إلى مراكز التشرد إنهم حضروا صفوفًا في مدارس مؤقتة في المخيمات. وجدر الإشارة إلى أن هذه الآليات هي عادة قصيرة الأمد وبمثابة تدبير مؤقت إلى أن يتم إصلاح المدرسة الدمرّة أو المتضررة، أو إلى أن يهدأ الوضع في المنطقة بما فيه الكفاية لتعيد المدارس فتح أبوابها. وقد تشابهت آليات التدريس البديلة هذه إلى حدّ بعيد في المناطق الثلاث حيث تم جمع المعلومات.

وبالرغم من أن هذه الآليات البديلة ليست فعالة بقدر البيئة المدرسية الفعلية، إلا أن الجميع رأى فيها وسائل مفيدة للمجتمع. فقد أفاد مدير مدرسة الإمام الشافعي: «أعدنا ملاجيء مخصصة للدراسة والصفوف. كنّا نحفر ملجاً أو قبّاً وبجهّزه بهواد بسيطة. كانت خطوة ناجحة. والخطوة الأخرى التي كنّا نتّخذها هي توزيع التلاميذ على منازل المعلّمين. ولكنّها لم تكن ناجحة كثيراً لأنّ التلاميذ لم يتبعوا الصفوف بانتظام، ولم تكن المنازل مجّهة مثل الصفوف. بعض الخطوطات كان إيجاباً وبعض الآخر كان سلبياً. ولكن لم يكن لدينا بديل... إما أن نلغى الصفوف أو أن نبقى المدارس مغلقة ويذهب التلاميذ إلى منازل المعلّمين والأهالي... وبصراحة. كنّا نحاول قدر المستطاع تقديم الدعم الذي يحتاجه المعلّمون. ولكنّ الأمر كان صعباً للغاية». <sup>369</sup>

## القدرة على الصمود

على الرغم من الآثار السلبية للهجمات على المدارس، وتعطيل التعليم، والتداعيات السلبية على الصحة العقلية والجسدية. أظهرت المجتمعات التي عملنا فيها رغبة شديدة في إعادة بناء كلّ ما تم تدميره وكرّست جهوداً كبيرة للعمل على إزالة آثار الهجمات السلبية. وقد أعدّت جلسات توعية على السلامة والأمن، ووضعت تدابير وقائية وإجراءات احتياطية في دوما والأثار وحسان. كذلك، اعتمدت أنواع بديلة من التعليم وحلقات التعليم للحدّ من انقطاع التعليم والتشویش في المدارس. وذلك بهدف توفير برنامج أكاديمي مناسب لستطيع التلاميذ إنهاء المدرسة والإعطائهم الدروس ال拉زمة لكي يتخرّجوا.

و عملت المجتمعات بشكل وثيق مع المجالس المحلية ووكالات الإغاثة ومنظمات المجتمع المدني ووحدات الإنقاذ لدعم الموظفين في المدارس لكي يعودوا إلى التعليم وإلى الصفوف. وشدد كلّ الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات تقريراً على ضرورة الاستمرار في تحفيز التحديات في وجه الهجمات التي تهدف إلى عرقلة تعليم الأطفال في مناطقهم.

من جهة أخرى، أبدى المعلّمون السوريون درجة عالية من التفاني والالتزام. فعلى سبيل المثال، قال مصطفى<sup>\*</sup>، وهو معلم في حاس يبلغ من العمر 40 سنة، إنه عمل لمدة عامين من دون راتب بعد أن أوقفت وزارة العمل راتبه وفصلته من عمله: «شاركت في النشاط السياسي في بداية الثورة، حيث كنت أصمّم اللافتات. فعلم الجهاز الأمني التابع للنظام بهويتي وتم تبليغي بأنني صرفت من عملي. وقيل لي إنني بحاجة إلى مراجعة وضعي مع إحدى الإدارات في الوزارة... بالطبع، لم أذهب لأنّها كانت إدارة أمنية وكانت خائفاً من أن يعتقلوني أو يحتجزوني... بدلاً من ذلك، ذهبت وتكلّمت مع مدير المدرسة وأبلغته أنني سوف أستمرّ



الصورة: مخيّم النور، بالقرب من بلدة جرجناز في محافظة إدلب حيث تقيم عائلات سورية نزحت نتيجة النزاع. شنت القوات الجوية الروسية ضربات صاروخية على المخيّم في 23 أيلول/سبتمبر 2017. (المعهد السوري للعدالة)

بأنني صرفت من عملي. وقيل لي إنني بحاجة إلى مراجعة وضعي مع إحدى الإدارات في الوزارة... بالطبع، لم أذهب لأنّها كانت إدارة أمنية وكانت خائفاً من أن يعتقلوني أو يحتجزوني... بدلاً من ذلك، ذهبت وتكلّمت مع مدير المدرسة وأبلغته أنني سوف أستمرّ

<sup>369</sup> مقابلة في الأثarr في 18 آب / أغسطس 2017.

بتعليم الصف حتى نهاية السنة الدراسية على الأقل. بالرغم من أنهم لن يدفعوا راتبي بعد الآن... وبقيت لسنة واحدة ثم لسنة أخرى، وبعدها اتصلت بي منظمة غير حكومية.<sup>370</sup>

ويواجه المعلّمون درجة معينة من الخطر ب مجرد تأدية عملهم. فقد أفاد مدير المدرسة في الآثار بأنه تعرض لمحاولتي اغتيال أثناء تأدية عمله، علماً أن المحاولة الثانية تمت في تفجير إحدى السيارات التي كان يستقلّها مع زملائه في رحلة ميدانية في الضواحي الجنوبية: «لا نعلم إذا كنا نحن المستهدفين. أو إذا اشتبه المهاجمون بأن إحدى السيارات كانت تتبعنا إلى مجموعة مسلحة... ولكننا كنا نشعر بالقلق عادةً إذا كان لدينا عمل خارج المدرسة وخارج المنطقة، مثل الحصول على اللوازم أو شيء من هذا القبيل... ولكن العمل في المدرسة كان آمناً في العادة».

من جهة أخرى، كانت لدى الأطفال الذين شاركوا في نقاشات التركيز والمقابلات تطلّعات كثيرة لمستقبلهم. فرند، مثلاً، الطفلة التي فقدت ساقها في الهجوم على مدرستها في دوما. أرادت أن تكون جراحه. ولكنها قررت اليوم أن تصبح مهندسة كمبيوتر بعد أن قالت لها والدتها إن مدارس الطب موجودة في دمشق فقط ولا يمكنها الذهاب إلى هناك. وعبرت فاتن<sup>\*</sup> البالغة من العمر 13 سنة في النقاشات ضمن مجموعات التركيز عن أملها في تغيير حالة المدارس في المستقبل: «يجب أن نقوم بإصلاح المدارس والبني التحتية للمياه والكهرباء. ويجب تشجيع التلاميذ على العودة إلى المدرسة».<sup>371</sup>

370 مقابلة في حاس في 17 آب/أغسطس 2017. وتنطّل مسألة الراتب شرحاً إضافياً، في الكثير من المناطق الخارجية عن سيطرة الحكومة. بات الكثير من المعلّمين عاجزين عن الحصول على رواتبهم، إنما لأنّ النظام توقف عن دفع رواتب المعلّمين. أو لأنّه توجب على المعلّمين أخذ رواتبهم من مناطق خاضعة لسيطرة النظام، فشعروا بالتالي بأن القيام بذلك سيعرضهم إلى خطر كبير (Khaddour, 2015). وفي حين أن بعض المدارس وجدت مصادر بديلة للحفاظ على معلّميها، خسر عدد كبير من المدارس الأخرى الكثير من الموظفين (Save the Children, 2016). وفي المناطق الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة، تم توفير الرواتب للمعلّمين عبر سعادات من المدارس التعليمية، أو عبر جهود من قبل المجلس المحلي في المنطقة، الذي من المفترض أنه لا يزال يحصل على التمويل من وزارة التعليم لتقدّم الدعم للمعلّمين، ولكن لا يكون هذا التمويل دائرياً ثابتاً أو منتظماً. وعندما لا يكون الراتب منوفّراً بواسطة المجالس، قد لا يحصل المعلّمون على رواتبهم أو قد يؤجل دفعها. (مقابلة مع خبير من منظمة "نساء الآن من أجل التنمية" في 5 شباط/فبراير 2018).

371 جميع هذه الشهادات مستقاة من نقاش ضمن مجموعات تركيز في معرة النعمان في 17 آب/أغسطس 2017.

## الفصل الثامن: البحث عن الاعتراف في خضم النزاع

كما يوضح هذا التقرير، إن آثار الهجمات على المدارس، بالإضافة إلى الدمار المترتب عنها، كثيرة ومتعددة الجوانب. وبالتالي، لم تُعتبر أي وسيلة واحدة لنقل النتائج القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد كافية. وفي حين أن هذا التقرير يشكل سرداً دائماً للهجمات على المدارس، مقدماً وصفاً شاملًا للأثر إلى جانب التحليل القانوني والسياسي، أدركت المنظمات المشاركة في مشروع «أنقذوا المدارس السورية» أن الاستماع إلى شهادات شخصية من الناجين من الهجمات هي الطريقة الفضلى ليدرك عموم الناس حفاظاً ماذا تعني في الواقع الهجمات على المدارس بالنسبة إلى الأشخاص وفي الحياة الفعلية. كذلك، قد تقدم جلسة الاستماع العلنية نوعاً من الإقرار المتواضع والاعتراف الرسمي بالمعاناة التي مرّ بها السوريون.

لذلك، عقدت مجموعة «أنقذوا المدارس السورية» جلسة استماع علنية في جنيف في سويسرا أمام جمهور كبير، وتضمنت «لجنة الضمير» المؤلفة من مدافعين بارزين عن حقوق الإنسان شهدوا رسمياً على الشهادات المقدمة. كذلك، عقدت المنظمات المشاركة حدثاً جانياً في خلال الدورة العادية الـ37 مجلس حقوق الإنسان. شاركت فيها نتائجها وتحليلها وتوصياتها مع عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومسؤولين وطنيين ودوليين آخرين. ومن أجل الوصول إلى جمهور أوسع بعد، أنشأت المجموعات أيضاً موقعاً إلكترونياً يبيّن النتائج الأساسية لعمل مشروع «أنقذوا المدارس السورية» وعدداً من الشهادات الإضافية والمشاركات الأخرى.

وسعّت المنظمات المشاركة، خلال الفترة التحضيرية لوفود فريق العمل إلى جنيف وفي خلال إقامته هناك، إلى العمل مع الجهات الفاعلة الأساسية والعمليات المتعلقة بالمحاسبة في سوريا. ولا سيما مع الآية الدولية الخايدة المستقلة بشأن الجرائم الدولية التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية؛ والإئتلاف العالمي لحماية التعليم من الهجمات؛ ومكتب الممثل العام للتعليم واللجنة المعنية بحقوق الطفل، في المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومنظمة «هيومان رايتس ووتش»؛ وشبكة حقوق الطفل؛ وحكومات أجنبية رئيسة مثل أستراليا وكندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

وقد أقيم حدثان رسميان. عُقد أولهما على هامش الدورة العادية الـ37 مجلس حقوق الإنسان في مقر الأمم المتحدة الرئيس في جنيف. وكان الهدف الرئيس لهذا الحدث يكمن في تسليط الضوء على العمل الذي قامت به المنظمات كفريق مشروع «أنقذوا مدارس سوريا» ولفت الانتباه إلى التوجّه المقلق المتمثل بالهجمات على المدارس أمام الحكومات وواعضي السياسات الذين يتمتعون بالسلطة والنفوذ لاتخاذ القرارات. وقد تخلّص بيان مشترك أعدته المجموعات نتائج هذا التقرير وطالب باتخاذ الإجراءات على شكل توصيات متعددة مبنية على خليل المجموعة للهجمات على المدارس وتأثيرها. وأدى السفير جوليان برثيوait، الممثل الدائم لمهمة المملكة المتحدة للأمم المتحدة في جنيف، بلاحظات افتتاحية، مثيرةً إلى الدعم للمشروع والموضع الراهن. وأشار السفير برثيوait بالمشروع بشكل خاص لأنّه يمثل أصوات منظمات المجتمع المدني السوري ويركّز على موضوع ملموس له تأثير بشري واضح بدلاً من أن يبقى في الجانب النظري.

وحضر عدد كبير من الممثلين عن دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك النمسا وأستراليا وبلغاريا وكندا والدنمارك وألمانيا والاتحاد الأوروبي وفنلندا وإيطاليا وليختنشتاين ولتوانيا ولوكمبورغ والمكسيك وهولندا والنرويج وقطر وتركيا والمملكة العربية السعودية والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وبعد اختتام الحديث، علق أحد ممثلي الحكومات التي حضرت على أهمية الاستماع إلى الشهادات من المتضررين مباشرة، وأشار إلى أن الحديث جاء في الوقت المناسب ليذكّر الجميع بالسبب وراء ضرورة اتخاذ الإجراءات. عبرت عدة دول عن اهتمامها في التوصيات المختلفة، وكانت أبرزها التوصية التي تدعو إلى بدء الموارد في شأن احتمال اعتماد شارة حماية خاصة للمدارس في النزاعات، كما والتوصية التي تدعوا جميع الحكومات التي لم توقع على إعلان المدارس الآمنة وتقرّه بعد بأن تقوم بذلك. فقد وقّعت، حتى الآن، 73 دولة عضواً على هذا الإعلان.

وقد صبَّ التركيز الرئيس خلال هذا الأسبوع على جلسة الاستماع العلنية التي عُقدت في 22 آذار/مارس، والتي تضمّنت شهادات مرؤوة ومُؤثرة لأربعة سوريين متضررين من الهجمات على المدارس. تكلّم أثناً منهن - محمد شهاب<sup>372</sup> وطارق المصري - عن خاربيهما كطالبين كانوا في مدرستيهما عند وقوع الهجوم. كذلك، تكلّمت راما محمود عن جريتها كمعلمة في الرقة ومشاهدتها لمجزرة حصلت في ثانوية ابن طفيل التجارية، وأخيراً تحدث رنيم محروس عن جريتها كأم لطفل كان موجوداً في مدرسته في يوم الهجوم عليها، والعوائق التي واجهتها لضمان أمان عائلتها وتوفير التعليم لها. وترأس الجلسة «لجنة الضمير» التي تضمّنت بابلو دي غريف، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار؛ ونافانيثيم «نافي» بيلالي، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان سابقاً؛ ودايفيد تولبرت، رئيس المركز الدولي للعدالة الانتقالية في ذلك الوقت.

وقد شدّد الممثلون من مشروع «أنقذوا المدارس السورية». في خلال الملاحظات الافتتاحية التي أدلّى بها باللغتين الإنكليزية والعربية، على الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات لوقف الهجمات على المدارس، وإلى معالجة الضرر الذي ترتب عنها بصورة استباقية. ودعا المتحدثون المجتمع الدولي كله للتعاون من أجل تأدية دوره في «إدانة ووقف الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان التي تحدث في سوريا، ومعالجة نتائجها».



الصورة: الحديث الجانبي الذي عُقد على هامش الدورة العادية 37 مجلس حقوق الإنسان في مقر الأمم المتحدة في جنيف حضره العديد من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. (المركز الدولي للعدالة الانتقالية)

التي يمكن في غالبية الأحيان أن تحرف الانظار عن الجانب الإنساني من النزاع - للاستماع بالفعل إلى أصوات المتضررين. بما في ذلك الأصوات الشجاعة لمحمد وطارق وrama ورنيم. وشدد أحد المتحدثين على أهمية العلم والتعلم في المجتمع السوري. وأصفاً الهجمات على المدارس بأنها «قضية جيل بأكمله». أثرت على «المجتمع السوري برمته». واختتمت الملاحظات بالتفكير في أهمية البحث عن الحقيقة والبوج بها من أجل مشاركة بجبار الضحايا - الحاضرين منهم والآلاف الآخرين الذين عانوا انتهاكات ماثلة - مع العالم.

وأدلى دايفيد تولبرت، الرئيس السابق للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، بلاحظات افتتاحية نيابة عن «لجنة الضمير». معبراً عن امتنانه، أولاً وقبل كل شيء، للناجين الحاضرين لإعطاء شهادتهم وللحاضرين في الجلسة. ثم شرح العملية تفصيلاً. وبالرغم من أن «لجنة الضمير» ليست محكمة أو لجنة مكتملة لتقضي الحقائق، كان الهدف منها الإشارة إلى الدعم والتضامن من شخصيات ومدافعين معروفين ومحترمين جداً عن حقوق الإنسان نيابة عن السوريين المتضررين من الهجمات على المدارس. وحثّ جميع الحاضرين وكل مشاهدي البث المباشر وكل المشاهدين اللاحقين<sup>373</sup> على الاستماع جيداً إلى أصوات الناجين من أجل تطوير شعور بالتعاطف الحقيقي وفهم أفضل لمسار العمل من أجل توفير العدالة والتعويضات لهم والاعتراف بما أصابهم.

372 تم تغيير أسماء الناجين الأربع، في هذا التقرير خلال الحديث العام.

373 عند إعداد هذا التقرير، كان قد حصل تسجيل جلسة الاستماع على 1,300 مشاهدة.

بدأت الشهادات مع شهادة طارق المصري، وهو شاب من حمص يبلغ من العمر 18 سنة ويعيش الآن في ألمانيا. بعد التنقل كثيراً والتغيب عن المدرسة لعدة أشهر على التوالي بسبب النزاع، انتقل طارق إلى الرقة، وعندما وصل إليها، بقي هناك لفترة تزيد عن سنة من دون الذهاب إلى المدرسة. لأن خيارة الوحيد كان مدرسة بعيدة جدًا في حي موال للحكومة، حيث كان يشعر بأنه يتعرض للهجوم بسبب آرائه وبسبب مكان إقامته. لكن في نهاية المطاف، بدأ يذهب إلى المدرسة بالرغم من هذه الخواص، لأنّه شعر بأنه بحاجة إلى متابعة دراسته. وللأسف، أثناء تواجده هناك، لم يكن بالفعل محضناً من العنف، فقد روى حادثة تعرض مدرسته لإطلاق نار من قبل قناصين. ووصف التجربة كالتالي: «كنت خائفاً على حياتي وكانت أفكرة بوالدي. كنت أأمل أنّهما ما زالا على قيد الحياة، وتمتّت لا يحصل أي شيء لي من شدة خوفي عليهم». تمكّن طارق في النهاية من الخروج، ولكن بعد أن رأى ملاعه التلاميذ يتعرّضون للضرب ويُصابون بطلقات نارية، بما في ذلك «تلמידان لم أرهما أو أسمع خبراً عنهم منذ ذلك الحين، لذا لا أعلم ماذا حصل لهما».

بعد هذه الحادثة، بقي طارق خارج المدرسة لمدة شهر بسبب الخوف. وحدث عن حيرته بين خيارين: «العودة إلى المدرسة ومواجهة خطر التعرّض للقتل، أو البقاء في المنزل». وفي النهاية، اتّخذ طارق القرار الصعب بالعودة، ولكنه سرعان ما تعرّض للعنف مجدداً في المدرسة.

وصف طارق أيضًا اليوم الذي تعرّضت فيه مدرسته الجديدة لنيران القناصة مرة أخرى. فقد بدأ اليوم بشكل طبيعي، إلا أنّ الحالفة لم تأت، فذهب سيراً على الأقدام مع عدد من زملائه في الصف. عندما وصلوا ودخلوا إلى الصف، أبقيت المعلمة زملاء داخل الصف لبعض دقائق بعد بدء الاستراحة لكي ينهوا عملهم. وقال طارق كيف أنّ «هذه الدقائق الثلاث أنقذت حياته». فقد سمع حينئذٍ طلقات نارية قوية وصارخ التلاميذ والعلّمين. وأفاد أنّ «الفوضى عمّت في المكان فجأة». بعد الاختباء لمدة ساعتين استطاع طارق وزملاؤه الهرب. أثناء رحيلهم، صادف طارق جثة، وعلم لاحقاً أنها كانت لصديقه المقرب وجاره. وقال إنّ ذلك كان «صعباً جدّاً خلّمه». «فكنت معتماً على رؤية الدم والموت في كلّ مكان، ولكن ذلك كان صعباً جدّاً». وقال طارق إنه بعد تلك الحادثة ترك المدرسة لمدة سنتين بينما كانت عائلته تبحث عن ملاذ آمن في مناطق أخرى من سوريا، ثمّ في لبنان وتركيا وأخيراً في ألمانيا. أنهى طارق شهادته متمنياً أن «يحظى أصدقاؤه في سوريا بالفرصة نفسها التي منحت له، على أمل أن يصبح بلد مجدداً مكاناً يمكن للناس أن تتعلّم فيه وتعيش بأمان».

وعبر محمد، وهو شاب من دمشق يبلغ من العمر 16 سنة، عن مشاعر ماثلة في ما يتعلّق بالصدمة والخوف الناجحين عن التعرّض لهجوم، بما في ذلك مشاهدة موت الأصدقاء والأحباء؛ والإحباطات والصعوبات الناتجة عن البقاء خارج المدرسة لفترة طويلة؛ والصمود والعزم على الرغم من كلّ شيء للحصول على التعليم من أجل مستقبله ومستقبل سوريا. ففي الواقع، تعرّضت مدرسة محمد لعدة هجمات. وفي اليوم التالي للهجوم الثاني الذي تعرّض له، في مدرسة مختلفة هذه المرة، ألح عليه والده قائلاً: «لا تذهب إلى المدرسة. لا أريدك أن تموت هناك». ولكن على الرغم من أنه كان يشعر بالخوف، امتلكته عزيمة أكبر، وعمد إلى الذهاب. ولكن للأسف، تعرّفت مخاوف والده، وبعد يوم من الهجوم الأول، تعرّضت مدرسته لهجوم جديد. هذه المرة، اختبأ محمد وزملاؤه أرضاً بينما كان صدّفهم يتعرّض للقصف.

وكما في حالة طارق، اكتشف محمد لاحقاً أنّ اثنين من أصدقائه المقربين قُتلا. وتكلّم عن رؤية عدد كبير من الناس يموتون. بعد أن كان قد رأى شخصاً مقطوع الرأس، وحدثَ عن أنه «لم يستطع النوم ليلاً» لفترة طويلة من الزمن. بعد هذا الهجوم، لم يستطع محمد الذهاب إلى المدرسة لأربع سنوات تقريباً. وعندما سأله اللجنة عن شعوره جاه ذلك، قال: «أشعر بالضيق والاختناق. لم أستطع التعامل مع حياتي. وكان أصدقائي يشعرون بالأمر نفسه - أي بالاختناق. لم يستطعوا أن يفعلوا شيئاً، لم يستطعوا أن يشعروا حتى». وحدثَ محمد كذلك بشكل مؤثر عن التأثيرات الطويلة الأمد للبقاء خارج المدرسة، والتحديات التي واجهها مع اللغة والهوية. فهو يُقيم اليوم في سوريا، وأخبر الجمهور أنه لا يزال غير ملم بالقراءة والكتابة. وعبر عن إحباطه بسبب عدم قدرته على كتابة اسمه والديه بلغته العربية. «أرى مواطنين سويسريين أو أترال يتكلّمون عدّة لغات، أمّا أنا فلا أستطيع التكلّم بلغتي حتّى».

استعرضت راما محمود خاربها كأمًّا ومعلمةً في محافظة الرقة، وخَدَثَت عن مشاهدة الأعمال الوحشية التي ارتكبها كلًّ من النظام السوري وتنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش). ورسمت صورة عن مدینتها قبل النزاع: مكان يرتاد فيه الناس المقاهي ويختلطون قرب النهر؛ وتذكّر كيف «كان المواطنون في المنطقة يحبّون الشعر... والنساء يضعن أحمر الشفاه والعطر». لكنَّ هذا الوضع تغيّر سريعاً. أوَّلاً عندما تعرضت المنطقة لهجمات من الحكومة السورية «لأننا كنّا نؤمن بالديمقراطية». وبعد ذلك عندما استولى تنظيم «الدولة الإسلامية» عليها لسنوات، قبل أن تستولي عليها قوات سوريا الديمقراطية، التي تسيطر على الرقة، وذلك في أواخر العام 2017.

وتكلّمت راما عن اضطرار أبنائها، في إحدى مراحل النزاع، إما إلى قطع عدة أميال للذهاب إلى مدرسة في محافظة أخرى، أم تلقي دروس خصوصية في منازل معلّمين سابقين مع زملائهم السابقين. وفي أحد الأيام، بينما كانت ذاهبة إلى المدرسة لإحضار ابنها من أحد الدروس الخاصة، سمعت القصف من بعيد. وقالت إنّها وصلت إلى المبني مع الآهالي الآخرين «خائفةً لدرجة الموت. كنّا نشعر بالجنون ونبكي ونصرخ ونصبح». وعلى الرغم من أنها وجدت في النهاية ابنها والأطفال الآخرين وسط الانقاض، تكلّمت عن الصدمة الدائمة. «أتذكّر هذه الأحداث مراراً وتكراراً. فهي محفوظة في ذهني وفي ذاكرتي. لن أنساها أبداً». ووضّحت راما أنَّ هجمات كهذه تجعل خنيد الشباب، على وجه الخصوص. أسهل بالنسبة إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» – فهم كانوا إما خائفين جداً أم غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة. وتنظيم «الدولة الإسلامية» ملأ هذا الفراغ عبر جذب الشباب بالمال وإعطائهم هدفاً يناظلون لأجله. «أصبحوا خطراً على أنفسهم وعلى الآخرين. كنت خائفة على أولادي. لم يخفني الموت بقدر ما كنت خائفة من أن أراهم يعتنقون تلك الأفكار. كما قلت سابقاً، إنَّ السبب الأساسي لهذا [الاعتقاد] هو قصف المدارس».

ولأنَّ راما كانت معلمةً في ذلك الوقت، تكلّمت أيضاً عن هجوم آخر شهدته في أيلول/سبتمبر 2013، على مدرسة رسمية هذه المرة. في ذلك الوقت، كانت مديرية التعليم في الرقة قد حلّت وغادر عدد من المعلّمين المنطقة. فتعاونت مع المعلّمين المتبقّين من أجل تسهيل التعليم، وقاموا بإعطاء الدروس من دون تقاضي أي راتب. وفي اليوم الأوّل من السنة الدراسية الجديدة،



الصورة: راما محمود تقدم شهادة مؤثرة حول الصعوبات التي عانتها هي وأسرتها خلال الحرب.  
(المركز الدولي للعدالة الانتقالية)

عندما كان عدد من الطلاب يحتاج في ساحة المدرسة الخارجية للمطالبة بزيادة إمكانية الوصول إلى التعليم. تم إلقاء قنبلة أخرى. وحدث ذلك على الرغم من التزام الحكومة السورية والجهات الفاعلة الأخرى العلني بعدم استهداف المدارس. وأدت غارة النظام الجوية في النهاية إلى مقتل 14 مواطناً على الأقل، معظمهم من التلاميذ، وإلى تعرض 30 شخصاً على الأقل لإصابات خطيرة – وخسر عدد كبير منهم أطرافاً وعانوا إصابات جسدية مزمنة أخرى.

وقد صفت راما المشهد الفوضوي والفظيع على النحو التالي: «خُولَّ التلاميذ إلى أجسام مبعثرة في كلّ مكان. وصلت سيارات الإسعاف وساد الهلع. عمَّ الرعب في كلّ مكان». وتكلّمت عن فتاة تبلغ من العمر 8 سنوات مغطّاة بأشلاء أطفال آخرين وتتوسّل تصوّيرها من أجل أن يساعدتهم العالم، وعن أهالٍ يصرخون لاولادهم. «كانت أسوء لحظة في حياتي، وفي حياة الآهالي الآخرين الذين عاشوا هذا الرعب. ما حصل في ذلك اليوم كان كافياً لدفع التلاميذ خارج المدارس. وكان بمثابة خذير للأهالي. فوجئنا بهذا الهجوم في اليوم الأوّل من المدرسة كان رسالة واضحة للأهالي: «لن خصلوا على العلم أبداً. ستغرون في الجهل لبقية حياتكم». وكان هذا بالفعل قدّرنا». فمع القضاء على التعليم في الرقة، «تمَّت معاقبة جيل بكماله».

عندما سأله أعضاء اللجنة راما عن الحلول المحتملة لمواجهة كلّ ما عانى منه السوريون الشباب من خسارة مروعه وصدمات ونقص في التعليم، دعت الجميع باسم الأهالي والمعلمين والأطفال للتعاون و»السعى أوّلاً إلى إعادة بناء الإنسان. وإعادة بناء حياة الأطفال». وشددت على أنّ كلّ ما تبقى يتبع ذلك. وقالت أيضًا إنه يجب الألا يجد الأطفال أنفسهم وسط العادات السياسية أو أن يصبحوا وقوًّا في الخطط السياسية. ودعت راما إلى إعادة تأهيل المعلمين والتلاميذ وإلى اعتماد مناهج صادقة ومحابية. تعلم التسامح والديمقراطية والحقيقة بدلاً من خدمة هذا الحزب أو ذاك بدون تفكير. «كانت هذه ثورة شعبية من بلد تعرض للخيانة والكذب لمدة 50 سنة. فنحن نعتمد على الجيل الجديد ليكتب التاريخ بناء على الحقيقة. هذا الجيل لن يصدق الأكاذيب بعد الآن».

وأدت الشهادة الأخيرة على لسان رنيم محروس، وهي أم اختبرت فاجعة وجود طفلها في المدرسة أثناء لهجوم. فتحددت رنيم عن مشقة دامت لسنوات عديدة خلال النزاع، وهي تناول إبقاء أطفالها في أمان مهما كلف الأمر وتوفير لهم ما تيسّر من التعليم في الوقت عينه. بدأت قصة رنيم في مديتها في أيار/مايو 2011، في أوائل النزاع. ففي إحدى الليالي، بينما كان زوج رنيم في عمله، داهمت السلطات المسلحة البيت وهاجمت رنيم، التي كانت حاملاً في ذلك الوقت، أمام أطفالها الأربع. وتُركت فاقدة للوعي. استيقظت بعد عدة أيام لتكتشف أنها فقدت طفلها. ووصفت اللحظة التي أبلغتها المرضات بذلك قائلةً: «لقد فقدت أعصابي. رحت أصرخ وأصبح وجاءت المرضات لتواسييني وتهذّبني. بعد بضعة أيام، عندما عدت إلى المنزل، تذكريت كيف طرقوا على الباب وكيف خاف أولادي وركضوا إلى». في النهاية، كانت الصدمة أشدّ من قدرتها على الاحتمال. فانتقلت مع عائلتها إلى منزل آخر.

في هذه المرحلة، كان أولاد رنيم لا يزالون يذهبون إلى المدرسة. على الرغم من أن القصف والهجمات كانت تزداد دائماً. وقالت رنيم إن المدرسة كانت لا تزال تُعتبر في ذلك الوقت ملذاً آمناً: «كانوا يقولون... إذا أردت أن تخبي في مكان ما، فاذهب إلى المدرسة. كانت المكان الأكثر أماناً. فلا يعقل تعرّضها للهجوم. لذا، كنت أمسك بيدهم وآخذهم إلى المدرسة. وكنتأشعر أنّهم في مأمن هناك... لا يمكن أن يحدث لهم أي شيء في المدرسة».

تغير ذلك كله في أحد الأيام. كانت الغارات تزداد سوءاً. فترددت رنيم في السماح لأولادها بالذهاب إلى المدرسة في ذلك النهار. قبلت بناتها بذلك. ولكن ابنها أصرّ على الذهاب بسبب امتحان وخرج راكضاً من الباب. بعد ذلك بقليل، سمعت عائلتها الصوت المدوّي لغارة جوية قربة. «كانت الجدران تهتز من صوت الضربة». ندّت بناتها أخيهن ووصفت رنيم رد فعلها قائلةً: «كنت أضع ردائِي فحسب وتخيلت أنّ ابني في الخارج... شعرت بأنّي أقفز أربعة أدراج في آن واحد راكضة للوصول إلى هناك. تخيلت أنّ ابني بين هؤلاء الأطفال وأجسامهم الخطمة». كان الهجوم قد حصل ظهراً. عند انتهاء أحد دوامي المدرسة ومع بدء دوام ما بعد الظهر، الأمر الذي يزيد من الخسائر.

في النهاية، وجدت رنيم ابنها. «رأيته ولم أعد أرى أي شيء آخر. كنت أعاشه وأتحقق من سلامته كلّ أجزاء جسمه». كان قد بجا من الهجوم لأنّه، في لحظة وقوعه، رکض خلف الكثرة. ولكن رنيم قد طفح كيلها. «قلت له، انظر عليك أن تنسي موضوع المدرسة. لا يمكنه الذهاب بعد الآن. وقبل بذلك هذه المرة. قلت له، انظر، ربما هذه نهاية مستقبلك وربما هذا سيحطّم أحلامك. سأكون أمّاً قاسية، ولكن هذا فقط لكِ أحميتك. سأبذل قصارى جهدي لأقف إلى جانبك». وفعلت رنيم كلّ ما في وسعها لتعليم أطفالها في المنزل بمفردها. وفي خضم ذلك، خضعت رنيم لنفسها إلى امتحانات والتحقت بمدرسة بديلة إلى جانب إحدى بناتها. «كنت سعيدة لبعض الوقت... كنا أنا وأبنتي ناجحتين».

للأسف، بدأت الهجمات في حيّهم الجديد تزداد سوءاً أيضًا. كانت عائلة رنيم قد اتّهرت ما يكفي من المال ليذهب زوجها وأولادها إلى سويسرا، ولكنها بقيت في ذلك الحيّ من دون عائلتها لمدة ستة أشهر بينما كانت تدّخر الأموال لتنضم إليهم. «رحت أبحث عن عمل، وبالخصوص في المدارس، عن أي عمل يمكنه أن يذكرني بأولادي». في النهاية، بعد أن اكتسبت ما يكفي من المال، وبدعم من معلّمة في سويسرا تأثّرت بابنة رنيم التي كانت تتّوسل للقاء أمها، استطاعت رنيم الاتّجاه بعائلتها. وعلى الرغم من هذه النهاية السعيدة نسبياً، تذّكرت رنيم عن الصدمة الدائمة الناجمة عن الضربة الوشيكَة التي كادت أن تصيب ابنها في مدرسته. «عندما رأيت الأشلاء في كلّ مكان [يوم الهجوم]. تخيلت ابني ممزقاً هكذا».

والآن، كلّما أرى أمّاً كهذا في الأخبار على التلفاز أنظر إلى ابني وأفكّر، يا إلهي، كان من الممكن أن يكون أحد هؤلاء الضحايا أيضًا». وعُبرت، مثل الآخرين، عن الامتنان بجاه سويسرا لتقبل عائلتها، ولكنّها خدّثت أيضًا عن المصاعب التي يشعر بها اللاجئون الذين يعيشون في الخارج. «إنّي متنة، ولكن في الوقت عينه، لم يسمحوا لي بالذهاب لزيارة أمّي في تركيا قبل أن تموت. والآن أبي يعاني من مرض السرطان ولم يسمحوا لي بالذهاب لزيارته».

وذكرت رنيم أنّ كلّ هذه التجارب قد قصمت ظهرها. «لا أظهر ذلك، إنّي هنا، ولكنّي مدمرة نفسياً. أخبر النكبات وأحاول أن أتظاهر بالفرح، ولكنّي مدمرة. جئت هنا لأقول ما في قلبي. لست خائفة من أحد، ولكنّي كأم، أحاف على أولادي».

على الرغم من ذلك، تكلّمت رنيم عن العزيمة. وأخبرت الجمهور عن أول عقد مدفوع لها كطباخة في مخيّم اللاجئين الذي وصلت إليه أولاً. «كنت أقوم بالعمل كفرصة للتطوّع... أردت أن أبين لهم أنّي أملك مواهب ومهارة. أحب المساعدة. واليوم، بعد مضي ثلاثة إلى أربعة أشهر من العمل التطوعي، وقعت أول عقد مدفوع». وتقول إنّ أولويتها الأساسية تتمثل الآن بطلب الإقامة لعائلتها. «لا أريد أن أتوسّل. أريد أن أعيد لسويسرا ما ندين به لها».

واختتمت رنيم شهادتها بالتعبير عن إحباطات ماثلة لتلك التي عبر عنها محمد في ما يتعلّق باللغة والهوية. هذه المرة من منظار الأُمّ. فتكلّمت عن ابنته الصغرى التي تركت سوريا في عمر السابعة – وتكان لا تتكلّم اللغة العربية. وأنّها لا تفهم أحياناً ما تقوله أمّها. «تعرف ما تسمعه في المنزل، ولكن في ما يتعلّق باللغة الاصطلاحية والمصطلحات، لا تعرف شيئاً. وهذا محزن جدًا. إنه لأمر مؤسف، فهذه في النهاية لغتها الأُمّ. يجب أن يتمتع كل إنسان بلغته الأُمّ وهي لا تملك ذلك... هذا مصدر حزن كبير بالنسبة إلىّي. يحزنكم كثيراً أن تروا شخصاً من حملكم لا يتكلّم لغته الأُمّ؛ فهي حُرمـت من لغتها العربية».

قوبل كلّ من الشهادات بتعابيرات عن الامتنان والاحترام والتهاني من اللجنة. وتمّت الإشادة بالمشاركين لشجاعتهم، وأنّى دي غريف بالأخص على فصاحة اثنين من الشباب، وأشارت اللجنة إلى أنّ تفانيهم، الذي لا يرمي إلى تأمين تعليمهم الخاص فحسب، بل تعليم أصدقائهم وزملائهم السوريين. يبرّز أهمية رسالة إنقاذ مدارس سوريا. وقد أعتبرت «لجنة الضمير» عن امتنانها للناجين لتسليط الضوء بشكل كبير على طبيعة النزاع وتأثيره، وبالخصوص على التعليم والأطفال. وقال تولبرت: «نحن مدينون لكم كثيراً لأنّكم وقفتم أمام هذا الجمهور الكبير وتتكلّمتـ بشكـل شخصـي جـداً عن تأثير النـزاع على حـيوانـكم الحـاصة». مشيراً إلى مدى صعوبة ذلك. وشكّرت «لجنة الضمير» الناجين باسم أعضائها، وباسم الجمهور كله والمجتمع الدولي الأوسع. «يجب أن يصبح ما قلتموه اليـوم بـعيـداً، أـبعد من جـدرـانـ هـذـهـ الغـرـفـةـ، فيـ جـنـيفـ وـمـؤـسـسـاتـ الأـمـمـ الـمـتـحـدةـ وـأـبعـدـ بـعـدـ».

من الواضح أنّ الجمهور والناجين الذين قدّموا شهاداتهم قد تأثروا. على حدّ سواء، بهذا الحدث. فقال أحد الناجين بعد الحدث، «شعرت بأنّي حصلت أخيراً على حقوقـي وعلى نوع من العـدـالـةـ لكلـ ما مرـتـ بهـ». وأراد محمد، الذي هو أصغرـهمـ سنـاً، أن يعلم متى تكون الفرصة التالية للتـكلـمـ لأنـ مـشارـكةـ قـصـتهـ جـعلـتـهـ يـشعـرـ بالـشـجـاعـةـ. وـقالـ إنـ «ـفـيـ السـنـوـاتـ الـثـلـاثـ السـابـقـةـ،ـ عـنـدـمـاـ كـنـتـ أـفـكـرـ بـسـورـياـ،ـ كـنـتـ أـشـعـرـ بـالـحـزـنـ وـالـضـيقـ.ـ لـذـكـ حـاوـلـتـ أـلـأـفـكـرـ بـالـأـمـرـ،ـ وـلـكـ عـنـدـمـاـ كـنـتـ أـقـدـمـ شـهـادـتـيـ،ـ وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـ اـسـتـرـجـاعـ تـلـكـ الـلحـظـاتـ مـجـدـاـ كـانـ صـعـباـ.ـ شـعـرـتـ بـالـسـعـادـةـ لـأـنـ أـحـسـسـتـ أـنـيـ أـفـعـلـ أـمـرـاـ جـيدـاـ لـسـورـياـ.ـ وـأـنـ أـحـدـاـ مـاـ كـانـ يـصـغـيـ لـمـاـ لـدـيـ».ـ وـقـالـ لـنـاـ طـارـقـ،ـ الطـالـبـ الشـابـ الآـخـرـ،ـ بـعـدـ الـحـدـثـ.ـ لـطـالـلـاـ شـعـرـتـ بـأـنـ مـاـ مـنـ شـيـءـ يـكـنـ أـفـعـلـهـ لـسـورـياـ بـعـدـ الـآنـ لـأـنـنـيـ خـارـجـ الـبـلـادـ.ـ وـلـكـ بـعـدـ أـنـ أـعـطـيـتـ شـهـادـتـيـ،ـ شـعـرـتـ بـأـنـيـ كـنـتـ قـادـرـاـ عـلـىـ إـطـلاـعـ النـاسـ عـلـىـ الـحـقـيـقـةـ فـيـ سـورـياـ وـعـلـىـ مـسـاعـدـةـ النـاسـ فـيـ بـلـادـيـ بـطـرـيـقـةـ مـاـ».

وفي حين أنّ الحديث الجانبي وجلسة الاستماع العامة والمشاركة في السياسات والتقرير النهائي تشكّل كلها مجتمعةً دروة المرحلة الأولى من مشروع «أنقذوا المدارس السورية». يهدف المركز الدولي للعدالة الانتقالية والمنظمات السورية المشاركة إلى الاستمرار في المضي قدماً بهذا العمل، عبر المناصرة والمشاركة المستمرة في جنيف وغيرها من الأماكن. إنّ تطوير الشعور بالتعاون والثقة والهدف المشترك بين المنظمات الـ11 المختلفة تطلب الكثير من العناء والعمل الشاق. ولكنّه من دون شكّ أدى إلى خاتمة المرحلة الأولى من المشروع.

وتعهد منظمات مشروع «أنقذوا المدارس السورية» معاً بالاستمرار في الدعوة إلى تطبيق التوصيات الواردة في التقرير النهائي وفي دعم التلاميذ والمعلمين والأهالي السوريين وكل الضحايا، بالأخص ضحايا الهجمات على المدارس، بأي طريقة ممكنة، على أمل التقدّم ولو خطوة نحو عالم تصبح فيه عبارة «لن يتكرر هذا أبداً» حقيقة.

# التصنيفات

لا بدّ من التحرّك فوراً لوقف أعمال العنف وللعالجة الأضرار وللتتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان. فعلى الرّغم من المسارات السياسية العديدة التي جُرِي على قدم وساقي، تستدعي الحاجة أن يُمارس سائر أعضاء المجتمع الدولي المزيد من الضغوطات. ويُشترط لتنفيذ كثيرة من التوصيات المعدّدة أدناه، إرساء عملية سياسية جادة تُشارك فيها الأطراف كافة.

## إيقاف الهجمات واحترام المعايير الدولية

### إلى أطراف النزاع:

- أولاًً وقبل أي شيء آخر، يجب إيقاف كلّ الهجمات على المدارس على الفور. فالحصول على التعليم الآمن والجيد هو حقٌّ تتمتع به العائلات والمجتمعات السورية ولا يُوضع موضع تفاوض.
- يجب أن تُقرّ فوراً قوانين محلية وسياسات عسكرية تحظر الهجمات على المدارس وتحمّل استخدام الأطراف العسكرية المدارس أثناء النزاع.
- يجب على سائر الأطراف المنخرطة في النزاع أن تخترم القانون الإنساني الدولي بالكامل. وأن تُحذّر السكان المدنيين أخطار النزاع السّلاح وتخفيهم منه. وأن تخترم القانون الدولي لحقوق الإنسان بجميع بنوده. ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
- أفيدَ بأنَّ النظام السوري قد ألقى ذخائر عنقودية كما وقد استخدمَت في معرض العمليات الروسية-السورية المشتركة. لذا، يجب على هذين الطرفين، بالإضافة إلى الأطراف الأخرى المنخرطة في النزاع في سوريا، توقيع الاتفاقية ومصادقتها والتوقف فوراً عن استخدام هذا النوع من الذخائر.

### إلى المنظمات الدولية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- يجب وضع شارة مميزة ومرئية يمكن التعرّف عليها لحماية المدارس من الهجمات. على غرار الشّارات المستخدمة لحماية المستشفيات والمركبات ومقدّمي الخدمات الطبية والإغاثة في النزاعات المسلحة أو لحماية الواقع الديني وموقع التراث الثقافي. وفي هذا الصدد، يجب التوصل إلى اتفاقية دولية تؤول إلى وضع هذه الشارة المميزة. وَقُضي بتحديد كيفية استخدامها وإمكانياتها. وبتوسيع الالتزامات المرتبة على القوات المسلحة لاحترام هذه الشارة. ولا بدّ لشارة القانون الدولي الإنساني هذه أن تمنح المدارس والأطفال في النزاع السوري حماية خاصة وأن تضمن الحماية والاحترام اللذين يتمتع بهما كُل من المدارس والأطفال بوجب القانون الدولي. ويُفترض بالدول الموقعة على اتفاقيات جنيف أن تنسّ قوانين محلية وسياسات عسكرية تحظر الهجمات على المدارس التي ترفع شارة المدرسة المميزة.

- يجب إحالة هذا التقرير إلى الآلية الدولية المعايدة المستقلة (IIIM) من أجل البدء في إجراء تحقيقات كاملة في الهجمات على المدارس في سوريا.
- يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يتّخذ إجراءات فورية ردًا على الهجمات على المدارس، بما في ذلك إحالة الوضع القائم في سوريا إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية.
- يجب على جميع الدول الأعضاء التوقيع فوراً على إعلان المدارس الآمنة الذي يدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. بالإضافة إلىأخذ جميع «التدابير البديلة الممكنة قبل الهجوم» على مدرسة أو جامعة في الاعتبار، موجب المبدأ التوجيهي 4 (أ). «قبل أي هجوم على مدرسة أصبحت هدفًا عسكريًا، يجب على أطراف النزاع المسلح أن يأخذوا في عين الاعتبار حقيقة أن الأطفال يستحقون احتراماً وحماية خاصة». «والأثر السلبي الطويل الأجل المتحمل على قدرة المجتمع المحلي على التعليم، بعد تدمير المدرسة أو الإضرار بها».

## **إصلاح العملية التعليمية**

- البدء فوراً بعملية إعادة بناء وإصلاح تشمل المدارس السورية والنظام التعليمي في أنحاء البلاد كافة.
- بغية ردم الهوة السّحيقة التي سببها النّزاع في قطاع التعليم، لا بدّ من التّنّظر في اتخاذ خطوات من شأنها تسريع عملية التعليم لتعويض ما فات منها؛ وإقرار أنواع محدّدة من التعليم والتّقييم غير الرسمية؛ وتقديم الدعم والفرص للتحضير لامتحانات التّقييمية التي لم يُحررّ أثناء النزاع والإجراءاتها على حد سواء.
- يجب أن تشمل عملية السلام إعادة تقييم المناهج الدراسية الوطنية تقييماً صارماً وإصلاحها وذلك من أجل منح كلّ تلميذ نوعية التعليم نفسها وتدریس مادة التاريخ بطريقة غير متحيزة فلا تمجد هذا الطرف أو ذاك، بل تقدّم حقائق بينة وتعلّى أصوات الضحايا وتُسلّط الضّوء على قصص العدالة والسلام والتعايش.
- يجب أن يحظى المعلمون الذين لا يزالون في سوريا بالدعم والحماية اللازمين. ويشمل ذلك ضمان تحصيلهم رواتبهم بأمانٍ وعدم تعرضهم للمضايقة والاعتداء بالإضافة إلى دعم المدارس لكي تتزوّد بالمأهولة وتنعم بظروف آمنة للتدریس.
- لا يُعرف الكثير عن أوضاع التلاميذ ونظام التعليم في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش. وعليه، تبرّز الحاجة إلى إجراء مزيدٍ من البحوث وربما تحقّيقاً كاملاً من أجل معالجة أي أضرار خاصة أو آثار إضافية تترتب عن الانتهاكات التي ترتكب في هذه المناطق.

## **الاعتراف واتخاذ التدابير الإصلاحية**

- يجب على الحكومة السورية والأطراف الأخرى المتواطئة في الهجمات على المدارس أو المسؤولة عنها - بما في ذلك الجماعات المسلحة غير التابعة لدولة ما والجهات الأجنبية التي تشارك مباشرة في الهجمات - أن تصدر اعترافاً عاماً تقرّ بموجبه بالأضرار التي ألحقتها بالمدارس والأطفال والمعلمين والأهالي والعائلات والمجتمعات. كما يجب عليها إصدار اعتذار علني شامل من جميع ضحايا هذه الهجمات.
- يجب أن يُعتبر تقديم الدعم النفسي والاجتماعي أولوية فورية، وحاجةً طويلة الأجل، على اعتبار أنه يشكل جزءاً من إجراءات الإغاثة وجبر الضرر.
- يجب أن تراعي برامج جبر الضرر الخسائر الهائلة في قطاع التعليم. كما يجب أن تتضمّن بعض الخطوات المذكورة أعلاه - ومنها تسريع عملية التعليم لتعويض ما فات منها؛ وإقرار أنواع محدّدة من التعليم ونظم الأرصدة الدوليّة؛ وتقديم

الدعم والفرص للتحضير للامتحانات التقييمية التي لم يُجْرِ أثناء النزاع والإجراءات على حد سواء، وغير ذلك من أشكال المساعدة التعليمية ورما المنهية، التي تحدّد بناءً على تقييم احتياجات الضحايا تقييماً شاملًا.

- شاعت بين صفوف الضحايا حالات فقد الأطراف جراء أعمال العنف والهجمات. عليه، يجب أن يُوفَّر للضحايا الدعم الطبي طويلاً الأجل وإعادة التأهيل الموارد المالية الازمة لتأمين الأطراف الاصطناعية - بما في ذلك تقديم البديل اللازم إلى حين اكتمال نمو الأطفال.
- يجب منح المعلّمين المُهُنّدِسات التي خلّوهم على العودة إلى سوريا. أمّا بالنسبة إلى الأشخاص الذين باشروا التعليم في سياقات غير رسمية، فيجب وضع برنامج تأهيليٍّ موجّل يسمح بالاستفادة من خبراتهم هذه ويُحوّلهم أن يصبحوا مُعلّمين محترفين.



لائحة المصادر والمراجع

أبو اسماعيل، خالد. عمر عمادي. **الغاز كونكيلك، أسامة بخوم، جاستن ووكر (2016).** «سوريا، خمس سنوات من الحرب». لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا وجامعة «سانتر أندروز».

- Adams, Joseph. 2015. "The Ruin of Syria's Schools: Mapping Damaged and Destroyed Schools in Syria." *Syria:direct*. May 28, 2015.

Akhbaar24. 2016. "Russia Denies Shelling of Civilians in Syria and the Coalition Denounces Denial." January 12, 2016.

Aleem, Ahmed. 2017. "How Egypt is Promoting Education for Syrian Refugees." *Al Monitor*. September 4, 2017.

Aleem, Ahmed. 2018. "Tailored Classes Ease Syrian Kids' Transition to Egypt." *Al Monitor*. January 15, 2018.

Al Hessian, Mohammed. 2016. "Working Papers: Understanding the Syrian Educational System in a Context of Crisis." In collaboration with Stephanie Bengtsson and Judith Kohlenberger. Vienna Institute of Demography Austrian Academy of Sciences.

*Al Jazeera*. 2016a. "Aleppo: Syrian Children Attend Underground School." September 29, 2016.

*Al Jazeera*. 2016b. "Russia Denies Involvement in Deadly Syria School Attack." October 27, 2016.

الجزيرة. 2016 ج. "بيان وقف الأعمال العدائية في سوريا". 23 شباط/فبراير، 2016.

*Al Jazeera*. 2013. "Where Do Syria's Kurds Stand?" August 4, 2016.

Al-Khalidi, Suleiman. 2016. "U.N. Official Says Starvation Exists in Besieged Syrian Towns." *Reuters*. January 11, 2016.

"كلنا في المدرسة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) (2016). "الأزمة السورية: خمس سنوات من الأزمة والتزاع: نشر وقائع عن التعليم مؤسسة حت المجرم (2014). "سقوط قذائف صاروخية على مدرسة الكمال ومركز جامعة إبلا في حي الحمدانية بحلب". 27 تشرين الأول/أكتوبر، 2014

المغربي، نضال (2011). "الدبابات السورية تدخل درعا حيث اندلعت الانتفاضة". وكالة روترز. شارك في التغطية سامي عابودي ومحمد حبوش وستيفاني نبيه. 25 آذار/مارس، 2011.

Al-Shikhani, Ahmad. 2015. "Alma: Survived Women in the Syrian Society, An Analytical Reading." Startpoint.

Al-Thawra. 2013. "School Students Killed Bab Sharqi Terror Attack Buried." *The Syrian Observer*. November 13, 2013.

Amer, Pakinam. 2014. Nature Middle East. "How Fear Has Stolen the Childhood of a Generation."

منظمة العفو الدولية. 2015. "الموت في كل مكان: جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في حلب بسوريا".

*Anadolu Agency*. 2016. "Russia Attacks 25 Schools in Syria." January 25, 2016.

عنجريني، محمد. 2007. "القوانين القمعية في سوريا: قانون حالة الطوارئ المرسوم التشريعي ذو الرقم (51) تاريخ 22/12/1962". اللجنة السورية لحقوق الإنسان.

Appeals Chamber Decision on Challenge to Jurisdiction. 2004. Lomé Accord Amnesty, Case No. SCSL-2004-15-AR72(E) and SCSL-2004-16-AR72(E) (March 13, 2004).

*Arab News*. 2016. "12 Syrian Children Killed as Russian Jets Hit School – Monitor." January 11, 2016.

Arimatsu, Louise, and Mohbuba Choudhury. 2014. "The Legal Classification of the Armed Conflicts in Syria, Yemen and Libya." Chatham House.

Arms Control Association. 2018. "Timeline of Syrian Chemical Weapons Activity, 2012-2018." Arms Control Association. Updated April 2018.

Asher-Schapiro, Avi. 2016. "The Young Men Who Started Syria's Revolution Speak About Darra, Where It All Began." *Vice News*. March 15, 2016.

Associated Press. 2013. "Families Grieve in Damascus After Attack on School." *Associated Press*. November 12, 2013.

شبكة بلدي الإعلامية. 2017. "177 شهيداً في إدلب خلال شهر كانون الأول". 1 كانون الثاني/يناير، 2017.

Bali, Zeina. 2015. "Domination, Privilege and Fear: Uncovering a Hidden Curriculum of Oppression in the Syrians' Narratives on School." Master's thesis. Lund University.

- Barnard, Anne. 2017. "U.S. Airstrike in Syria Is Said to Kill Dozens of Civilians." *New York Times*. March 22, 2017.
- Barnard, Anne, and Carlotta Gall. 2018. "Syrian Bombardment Takes Its Deadliest Toll in Years." *New York Times*. February 20, 2018.
- Barnard, Anne, and Rick Gladstone. 2017. "Russia Reaches Deal for Syria Safe Zones, but Some Rebels Scoff." *New York Times*. May 4, 2017.
- BBC*. 2011. "Syria Unrest: 'Protesters Killed' at Omari Mosque." March 23, 2011.
- BBC*. 2012. "Syria in State of War, Says Bashar al-Assad." June 27, 2012.
- شبكة "بي بي سي". 2013. "دليل المعارضة السورية". 21 يناير/كانون الثاني 2013. قسم الشرق الأوسط.
- BBC*. 2015. "Syrian Barrel Bombings 'Continue Despite UN Ban.'" February 25, 2015.
- شبكة "بي بي سي". 2017. "من هم الأكراد؟ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2017".
- Beber, Bernd and Christopher Blattman. 2013. "The Logic of Child Soldiering and Coercion," *International Organization* 67, 1 (2013).
- Brett, Rachel, and Irma Specht. 2004. *Young Soldiers: Why They Choose to Fight*. International Labour Organization. Geneva: International Labour Office.
- Brooks, Carolina, Meg Aubrey, Rosie Aubrey, and Frances Brodrick. 2016. "Why Young Syrians Choose to Fight: Vulnerability and Resilience to Recruitment by Violent Extremist Groups in Syria." International Alert.
- تقرير تعليم مؤتمر بروكسل. 2017. "التحضير لمستقبل الأطفال والشباب في سوريا والمنطقة من خلال التعليم: سنة واحدة بعد مؤتمر لندن". نيسان/أبريل 2017.
- Cafarella, Jennifer, Christopher Kozak, and the Institute for the Study of War Syria Project. 2015. "Syria Situation Report: 7-14 April." Institute for the Study of War.
- Casagrande, Genevieve. 2016. "Syria Project: Russian Airstrikes in Syria: January 4 – 11, 2016." Institute for the Study of War. January 12, 2016.
- مركز المجتمع المدني والديمقراطية. 2014. "دراسة استقصائية حول العدالة الانتقالية في سوريا".
- مركز المجتمع المدني والديمقراطية. 2016. "فتيات. ولكن...بحث ميداني يرصد ظاهرة تزويج الفتيات القاصرات في مخيمات التزوج في سوريا على الحدود التركية".
- المكتب المركزي للإحصاء، المشروع العربي لصحة الأسرة، وزارة الصحة (سوريا). ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2006. "الجمهورية العربية السورية: المسح العنقيدي متعدد المؤشرات 2006".
- Chan, Sewell. 2016. "Report Finds Ban Hasn't Halted Use of Cluster Bombs in Syria and Yemen." *New York Times*. September 1, 2016.
- Cluster Munition Coalition. 2018. "Use of Cluster Bombs: In Syria." Website: [www.stopclustermunitions.org/en-gb/cluster-bombs/use-of-cluster-bombs/in-syria.aspx](http://www.stopclustermunitions.org/en-gb/cluster-bombs/use-of-cluster-bombs/in-syria.aspx).
- Conflict Intelligence Team. 2016. "Airstrikes on Schools in Hass: What We Know." October 31, 2016.
- دستور الجمهورية العربية السورية. 26 شباط/فبراير 2012.
- اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. 30 أيار/مايو 2008. الجزء 2688 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 39 (UNTS).
- اتفاقية حظر استخدام وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. 3 أيلول/سبتمبر 1992. الجزء 1974 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 45 (UNTS).
- اتفاقية حظر أو تقيد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر مع البروتوكولات I و II و III. III تشرين الأول/أكتوبر 1980. الجزء 1342 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 137 (UNTS).
- اتفاقية حقوق الطفل. 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1989. الجزء 1577 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 3 (UNTS).
- قانون مكافحة الإرهاب رقم 19. 2 تموز/يوليو 2012.
- قانون مكافحة الإرهاب رقم 22. 25 تموز/يوليو 2012.
- دولي ومنظمة "لا سلام بلا عدالة". 2014. "العدالة الانتقالية في سوريا".

- مرسوم الجمهورية العربية السورية رقم 47 لعام 1968.
- مرسوم الجمهورية العربية السورية رقم 53 بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2011.
- Denselow, James. 2016. "Educational Reform for Syrians Must Not Ignore the Country's Children." *News Deeply*. August 18, 2016.
- Doucette, Michael. 2017. "Why So Many Children Have Been Killed in Syria." *National Public Radio*, December 6, 2017.
- Dryden-Peterson, Sarah, Elizabeth Adelman, and Martina Nieswandt. 2016. "Inside Syrian Refugee Schools: Syrian Children in Germany." The Brookings Institution.
- القطري، رم وكريم الفتى. 2017. "بكرامتنا: وجهات نظر اللاجئين السوريين في لبنان حول التهجير وظروف العودة والتعايش". المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
- الطالب، ماريانا وأحمد صالح. 2016. "العدالة الانتقالية من منظور الشباب". دولتي.
- Erlich, Reese. 2013. "GlobalPost Speaks with Syria's Minister of Justice." *Public Radio International*. November 18, 2013.
- FARS News Agency. 2016. "Syrian Military Planes Drop 'Surrender Now' Leaflets over Idlib." August 16, 2016.
- Fildis, Ayse Tekdal. 2016. "Roots of Alawite-Sunni Rivalry in Syria." *Middle East Policy Council* 19, 2.
- Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights. 2016. "Human Rights Obligations of Armed Non-State Actors: An Exploration of the Practice of the UN Human Rights Council." Academy In-Brief No. 7.
- Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Right. 2017. "Barrel Bomb" in *Weapons Law Encyclopedia*. Website: [www.weaponslaw.org/glossary/barrel-bomb](http://www.weaponslaw.org/glossary/barrel-bomb).
- اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. 12 آب/أغسطس 1949. الجزء 75 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة (UNTS).
- Gill, Terry D. 2016. "Classifying the Conflict in Syria." *International Law Studies* 92: 353-380.
- Ghazzawi, Razan, Afra Mohammad, and Oula Ramadan. 2015. "Peacebuilding Defines Our Future Now: A Study of Women's Peace Activism in Syria." Badael Foundation.
- Guha-Sapir, Debarati, Benjamin Schluter, Jose Manuel Rodriguez-Llanes, Louis Lillywhite, and Madelyn Hsiao-Rei Hicks. 2018. "Patterns of Civilian and Child Deaths Due to War-Related Violence in Syria: A Comparative Analysis from the Violation Documentation Center Dataset, 2011-16." *Lancet Global Health* 6: 103-110.
- Hassan, Ghayda, Laurence J. Kirmayer, Abdelwahed MekkiBerrada, Constanze Quosh, Rabih el Chammay, Jean-Benoit Deville-Stoetzel, Ahmed Youssef, Hussam Jefee-Bahloul, Andres Barkeel-Oteo, Adam Coutts, Suzan Song, and Peter Ventevogel. 2015. "Culture, Context and the Mental Health and Psychosocial Wellbeing of Syrians: A Review for Mental Health and Psychosocial Support staff working with Syrians Affected by Armed Conflict." United Nations High Commissioner for Refugees.
- هينكاريتس، جان-ماري ولوبيز دوزوالد-بك. 2005 أ. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. القانون الدولي الإنساني العرفي الجزء الأول: القواعد. كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج.
- هينكاريتس، جان-ماري ولوبيز دوزوالد-بك 2005 ب. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. القانون الدولي الإنساني العرفي الجزء الثاني: الممارسة. كامبريدج: منشورات جامعة كامبريدج.
- هيومن رايتس ووتش. 2000. "جرائم الحرب في الشيشان ورد فعل الغرب إزاعها: شهادة مارس 2000".
- Human Rights Watch. 2007. "A Dirty Dozen Cluster Munitions."
- Human Rights Watch. 2011. "Schools and Armed Conflict: A Global Survey of Domestic Laws and State Practice Protecting Schools from Attack and Military Use."
- هيومن رايتس ووتش. 2013 أ. "موت من السماء: الغارات الجوية المتعتمدة والعشوائية على المدنيين".
- هيومن رايتس ووتش. 2013 ب. "سوريا - استخدام محكمة مكافحة الإرهاب لخنق المعارضة".
- هيومن رايتس ووتش 2013 ج. "استخدام سوريا للأسلحة الحرقية: مذكرة لوفود اتفاقية الأسلحة التقليدية".
- هيومن رايتس ووتش. 2014 أ. "قد نعيش وقد نموت: تجنييد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة في سوريا".

- هيومن رايتس ووتش. 2014 ب. ”سوريا - أدلة على استخدام الدولة الإسلامية للذخائر العنقودية وكذلك استمرار استخدام الحكومة لها“.
- هيومن رايتس ووتش. 2015 أ. ”مواقع تعليم أطفال اللاجئين السوريين في تركيا“.
- هيومن رايتس ووتش. 2015 ب. ”ما كان يجب أن يقتل: الهجمات العشوائية لجماعات المعارضة السورية“.
- Human Rights Watch. 2015c. “Letter Dated November 6, 2015 from S. Lavrov, Minister of Foreign Affairs, to Stephen Goose, Executive Director of Human Rights Watch.”
- هيومن رايتس ووتش. 2015 د. ”استخدام واسع للذخيرة العنقودية الروسية في سوريا مؤخرًا: هجمات عشوائية رغم نفي الحكومة السورية“.
- هيومن رايتس ووتش. 2015 ه. ”سوريا - موجة جديدة من الهجمات بالبراميل المتفجرة: الحكومة تتحدى قرار الأمم المتحدة“.
- هيومن رايتس ووتش. 2016 أ. ”حواجز تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في الأردن“.
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ب. ”حواجز تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان“.
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ج. ”ما يتعين على المانحين والدول المضيفة القيام به لتعليم الأطفال السوريين اللاجئين“.
- Human Rights Watch. 2016d. “Letter on Russia’s Position on the Use of Cluster Munitions in Syria from S. Lavrov, Minister of Foreign Affairs, to Stephen Goose, Executive Director of Arms Division of Human Rights Watch.”
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ه. ”روسيا/سوريا: صور الأقمار الصناعية ومقاطع فيديو تؤكد الهجوم على المدارس“.
- هيومن رايتس ووتش. 2016 و. ”سوريا - قصف ”مستشفى القدس“ يعكس مدى الاستهتار بحياة المدنيين“.
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ز. ”سوريا: أحداث العام 2016“.
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ح. ”سوريا/روسيا: الأسلحة الحارقة تشعل حلب وإدلب: تصاعد الهجمات على المناطق المدنية منذ بدء العمليات المشتركة“.
- هيومن رايتس ووتش. 2016 ط. ”سوريا/روسيا: الهجوم على مدارس حاس قد يشكل جريمة حرب: الاعتداء التاسع والثلاثون على المدارس في سوريا هذا العام“.
- هيومن رايتس ووتش. 2017. ”تقدير 2017.“
- هيومن رايتس ووتش. 2018. ”سوريا: أطفال خت الهجوم في ريف دمشق على مجلس الأمن الدولي التصرف بشأن الوضع في الغوطة الشرقية“.
- إدلب - جسر الشغور: ”قصف مدينة جسر الشغور بالقابل الفوسفورية“. نشره الدفاع المدني السوري في محافظة إدلب، 14 تشرين الثاني /نوفمبر 2016. الفيديو متاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=Mh-y5SP2Of0>
- Independent*. 2011. ”Pro-Assad Rallies Held Across Syria.“ June 21, 2011.
- International Campaign to Ban Landmines-Cluster Munition Coalition. 2017. ”Cluster Munition Monitor 2017.“
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 1983. البيان الصحفي رقم 1474. جنيف. 4 تشرين الثاني /نوفمبر.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 2016. تعليق العام 2016: المادة 2: تطبيق الاتفاقية.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 2005. قاعدة بيانات القانون الدولي الإنساني. القانون الدولي الإنساني العرفي. القاعدة 38.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. 16 كانون الأول /ديسمبر 1966. الجزء 999 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 171 (UNTS).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 16 كانون الأول /ديسمبر 1966. الجزء 993 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 3 (UNTS).
- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. 2016. ”الإيسيسكو تدين قتل أطفال مدرسة ومعلمتهم إثر غارة جوية روسية في ريف حلب“.
- Jones, Amir, and Ruth Naylor. 2014. ”The Quantitative Impact of Armed Conflict on Education: Counting the Human and Financial Costs.“ CfBT Education Fund.
- Katt, Mais. 2016. ”Children are Fighting on All Sides of Syria’s War.“ Syrian Independent Media Group. *News Deeply*. June 28, 2016.
- Kelly, Lidia, and Maria Kiselyova. 2016. ”Russia Denies Blame for Air Strikes on Aleppo Hospital.“ Edited by Mark Trevelyan. *Reuters*. April 28, 2016.
- Kershner, Isabel, Anne Barnard, and Eric Schmitt. 2018. ”Israel Strikes Iran in Syria and Loses a Jet.“ *New York Times*. February 10, 2018.
- Kesby, Rebecca. 2012. ”North Vietnam, 1972: The Christmas Bombing of Hanoi.“ *BBC*. December 24, 2012.

- Khaddour, Kheder. 2015. "The Assad Regime's Hold on the Syrian State." Carnegie Middle East Center, Carnegie Endowment for International Peace.
- القانون الجمهورية العربية السورية رقم 35 الخاص بالتعليم الإلزامي. 12 آب/أغسطس. 1981.
- محامون وأطباء من أجل حقوق الإنسان 2017 (LDHR). "أصوات من الظلم: التعذيب والعنف الجنسي ضد النساء في مراكز الاعتقال التابعة للأسد".
- المرسوم التشريعي رقم 34 لعام 2011 للجمهورية العربية السورية القاضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 7 آذار/مارس 2011.
- Linden, Toby. 2001. "Double-shift Secondary Schools: Possibilities and Issues." Human Development Network: Secondary Education Working Paper series. World Bank.
- لوكوك، مارك. 2017. رسالة إلى مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سوريا من قبل وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. مارك لوكوك. مُتاح على: <https://reliefweb.int>.
- Lund, Aron. 2014. "The Mujahideen Army of Aleppo." Carnegie Middle East Center, Carnegie Endowment for International Peace.
- Lund, Aron. 2017. "A Timeline of the Tightening Siege in Eastern Ghouta." *News Deeply*. December 27, 2017.
- Maps and Conflicts Database. 2016. "Tens of Terrorists Defect from Jabhat Fateh Al-Sham in Idlib: About 70 Members of the Jabhat Fateh al-Sham Reportedly Tried to Defect from the Terrorist Group to the Islamic State in Southern Idlib." September 21, 2016.
- Martinez, Elin, Kate Kenny, and Will Paxton. 2013. "Attacks on Education: The Impact of Conflict and Grave Violations on Children's Futures." Save the Children.
- McCauley, Lauren. 2016. "'This Must Stop:' School Bombing Kills 22 Syrian Children, Six Teachers." *Common Dreams*. October 27, 2016.
- McDonald, Alun, Misty Buswell, Sonia Khush, and Dr. Marcia Brophy. 2017. "Invisible Wounds: The Impact of Six Years of War on the Mental Health of Syria's Children." Save the Children.
- McDonnell, Patrick J. 2013. "U.N. Denounces Mortar Attacks on Schools in the Syrian Capital." *Los Angeles Times*. November 12, 2013.
- McLeary, Paul. 2017. "U.S. Bombs Syrian Regime Forces for First Time: The Attack Marks a New Chapter in the U.S.-Led Military Effort in Syria." *Foreign Policy Magazine*. May 18, 2017.
- McNeill, Sophie. 2016. "Syrian War: We Can't Say We Didn't Know." *ABC.net.au*. December 8, 2016.
- Médecins Sans Frontières. 2016. "Review of Attack on Al Quds Hospital in Aleppo City," September.
- Mesto, Mohamed Zeid. 2011. "Syrian Civil Servants Persecuted, Military Institutes Staff Forced to Clamp Down on Protests." *Al Arabiya News*. September 6, 2011.
- وزارة دفاع روسيا الأخلاقية. 2016. نشرته وزارة دفاع روسيا الأخلاقية على موقع "فايسبوك". مُتاح على: [https://www.facebook.com/permalink.php?story\\_fbid=1696451730597576&id=1492252324350852&substory\\_index=0](https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1696451730597576&id=1492252324350852&substory_index=0)
- وزارة دفاع روسيا الأخلاقية 2017. "بيان مشترك لإيران وروسيا وتركيا حول الاجتماع الدولي بشأن سوريا في أستانة في 14-15 أيلول/سبتمبر 2017." *New York Times*. 2011. "In Syria, Demonstrations Are Few and Brief." March 16, 2011.
- نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية. محكمة العدل الدولية (1986).
- مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعنى بالأطفال والنزاعسلح. 2016. "الجمهورية العربية السورية". مُتاح على: <https://childrenandarmedconflict.un.org/countries-caac/syria>
- Olmert, Josef. 2012. "State and Sectarianism in Syria: The Current Crisis and its Background." Scholars for Peace in the Middle East.
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. 25 أيار/مايو 2000. الجزء 2173 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة (UNTS) 222. A/RES/54/263.
- People in Need. 2015. "School in Aleppo Supported by People in Need Hit by Shelling – We Call for Immediate Ceasefire of Attacks against Civilians." April 14, 2015.
- Perry, Tom. 2015. "Monitor Says Syrian Army Bombs Aleppo School." Edited by Andrew Heavens and David Evans. Reuters. April 12, 2015.
- Perry, Tom, and Oliver Holmes. 2014. "Syrian Army Fights for Last Major Rebel Route into Aleppo." *Reuters*. October 3, 2014.

Pinheiro, Paulo Sérgio. 2015. "The Use of Barrel Bombs and Indiscriminate Bombardment in Syria: The Need to Strengthen Compliance with International Humanitarian Law." Presentation made at a side event hosted by the Permanent Mission of Austria and Article 36. Geneva, March 12.

Porter, Lizzie (2016). "Attacks on Schools Aim to 'Destroy Syria's Identity.' *Al Jazeera*, December 6, 2016.

*Prosecutor v. Duško Tadić et al./Dule*, Case No. IT-94-1-T, International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, Opinion and Judgement (May 7, 1997).

الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، 8 حزيران/يونيو 1977. الجزء 1125 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 3 (UNTS).

الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية، 8 حزيران/يونيو 1977. الجزء 1125 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 609 (UNTS).

Qaddour, Basma. 2014. "Terrorists Fire Missile on School in Aleppo, Detonate Explosive Device in Damascus, Killing 5." *The Syria Times*. October 27, 2014.

شبكة رصد سوريا (2016). "أكثر من 25 مدرسة سورية مدمرة منذ التدخل الروسي".

Raymond, Paul Adrian. 2013. "Surviving Syria's Incendiary Bomb Attacks: Syria's Government Has Dropped Incendiary Weapons on Civilians on More Than 50 Occasions, According to NGOs." *Daily Beast*. December 11, 2013.

Reals, Tucker. 2016. "Russian Airstrike Allegedly Hits Class Full of Syrian Kids." CBS News, January 11, 2016.

*Revolutionary Forces of Syria Media Office*. 2016. "Humanitarian Crises in Idlib While Phosphorus and Cluster Bombs Hit Idlib City and Countryside." August 8, 2016.

Roca, Cristina. 2017. "Long Read: How the Syrian War Changed How War Crimes Are Documented." *News Deeply*. June 1, 2017.

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. 17 تموز/يوليو 1998. الجزء 2187 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 3 (UNTS).

"الطائرات الروسية ترتكب مجزرة في بلدة عجارة بريف حلب الغربي جراء استهدافها المدارس". 2016. نشرته وكالة شهبا برس. الفيديو متاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=lvry5hTdq3Y>

Saad, Hwaida, and Nick Cumming-Bruce. 2016. "Thousands Flee Parts of Aleppo, Syria, as Assad's Forces Gain Ground." *New York Times*. November 29, 2016.

Save the Children. 2016. "Every Last Child: Country Spotlight: Syria."

شبكة شام. 2016. نشرته شبكة شام على موقع "فايسبوك" في 11 كانون الثاني/يناير. متاح على: <https://www.facebook.com/ShamNetwork.Arabic/photos/a.170186573031925.48606.165780076805908/1100334703350436/?type=1&theater>

Simmons, Ann M. 2017. "One Big Reason That Syria's Future Looks Bleak: Education has Been a Victim of War." *LA Times*. March 13, 2017.

لقطات من قصف بلدة حاس بريف إدلب الجنوبي 26/10/2016. نشره مركز كفرنبل الإعلامي في 26 تشرين الأول/أكتوبر. الفيديو متاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=Tah4FdW1Oc>

*Sputnik News*. 2015. "BBC Reports on Aftermath of Syrian School Attack Were Largely Staged." November 5, 2015.

*Sputnik News*. 2016. "Syria, Russia Engage in Major Bombing of al-Nusra Front Stronghold Near Aleppo." August 8, 2016.

*Sputnik News*. 2018. "Syria Starts Mass Rebuilding of Schools Destroyed by Militants." February 16, 2018.

Stack, Liam. 2011a. "Syrian Leader Says He Will Lift Emergency Law." *New York Times*. April 16, 2011, Middle East Section.

Stack, Liam. 2011b. "Video of Tortured Boy's Corpse Deepens Anger in Syria." *New York Times*. May 30, 2011.

مجموعة التوجيه الاستراتيجية. 2017. "لمحة عن الاحتياجات الإنسانية: الجمهورية العربية السورية".

*Syrian Arab News Agency*. 2011. "Syrian Minister of Education: 'Syria Pays Great Attention to Education for Comprehensive Development.'" September 28, 2011.

*Syrian Arab News Agency*. 2016. "10 People, Mostly Schoolchildren, Killed in Terrorist Rocket Attacks on Aleppo." November 20, 2016.

المركز السوري لبحوث السياسات. 2015. "الاغتراب والعنف: تقرير يرصد آثار الأزمة السورية".

المركز السوري لبحوث السياسات. 2016. ”**مواجهة التشظي! تقرير يرصد آثار الأزمة السورية**“.

Syrian Committee for Human Rights. 2015. “The 13th Annual Report: On Human Rights in Syria 2014 (January 2014-December 2014).”

المعهد السوري للعدالة. 2014. نشره المعهد السوري للعدالة على موقع ”فايسبوك“ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. مُتاح على: <https://www.facebook.com/Syrianinstituteforjustice/photos/a.686659058054887.1073741827.686643561389770/74486283556784.2/?type=3&theater>

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2014. ”**القوات الحكومية تدمر مدارس سورية... استهدف 3878 مدرسة على الأقل**“، 6 أيار/مايو 2014.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2015. ”**أعظم خروقات وقف الأعمال العدائية مجازر وقصف بلدة دير العصافير على يد القوات الحكومية**“، 9 نيسان/أبريل 2015.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2016. ”**النظام السوري يستهدف الأطفال في مدارسهم: مقتل 38 مدنياً في قصف ثلات مدارس في قرية حاس بمحافظة إدلب**“، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2017 أ. ”**الشبكة السورية لحقوق الإنسان: 1373 حادثة اعتداء على مراكز حيوية مدنية في عام 2016**“، 9 كانون الثاني/يناير 2017.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2017 ب. ”**ما لا يقل عن 39 مجزرة في تشرين الأول 2017: 27 منها على يد قوات الحلف السوري الروسي**“، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2017 ج. ”**القوات الروسية تنفّق على النظام السوري في استخدام الذخائر العنقودية: ما لا يقل عن 121 هجنة في عام واحد، و175 هجنة منذ التدخل الروسي**“، 23 آذار/مارس 2017.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2017 د. ”**القوات الروسية تستخدم الأسلحة الحارقة ما لا يقل عن 78 مرة منذ تدخلها في سوريا: المطر الحارق**“، 26 كانون الثاني/يناير 2017.

Syrian Network for Human Rights. 2017e. ”**Syrian Regime Forced Shelled Mohammad Naser Ash'oush Primary School in Jisreen Town in Rural Damascus Governorate on October 31**“ October 31, 2017.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2017 ه. ”**البيش السوري ألقى على سوريا قربة 70,000 بميل متفرّج: القصف الغاشم**“، 26 كانون الثاني/يناير 2017.

Syrian Network for Human Rights. 2018a. ”**10,204 Civilian Killed in Syria in 2017: Including 569 Civilians in December**“ January 2, 2018.

الشبكة السورية لحقوق الإنسان. 2018 ب. ”**مقتل 329 مدنياً بينهم 79 طفلاً في غضون شهرين من التصعيد في الغوطة الشرقية مجلس الأمن الدولي في سبتمبر**“، 14 كانون الثاني/يناير 2018.

Syrian Observatory for Human Rights. 2013. ”**A Mortar Shell Kills 5 Children in Bab Sharqi**“ November 11, 2013.

Syrian Observatory for Human Rights. 2015. ”**Aerial Bombardment on a School Kills 9 Including 5 Children**“ April 12, 2015.

Syrian Observatory for Human Rights. 2017. ”**Shells of Bashar al-Assad Kill Children of the Eastern Ghouta Before the UN Aid Arrives**“ October 31, 2017.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. 2017. ”**قصف يطال مدرستين في الغوطة الشرقية ويختلف عدداً من القتلى والجرحى في صفوف التلاميذ**“، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

اليوم التالي. 2012. ”**مشروع اليوم التالي: لدعم الانتقال الديمقراطي في سوريا**“.

Truitt, K.E. 2015. ”**Drones Over Syria: Proliferation of Drone Use in the Syrian Civil War**“ Medium. January 3, 2015.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجمهورية العربية السورية. 2010. ”**التقرير الوطني الثالث حول أهداف التنمية للألفية**“، مُتاح على: <http://www.sy.undp.org/content/syria/en/home/post-2015/mdgoverview.html>

إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية. 2015. ”**بيان المجموعة الدولية لدعم سوريا في فيينا**“، 14 تشرين الثاني/نوفمبر. مُتاح على: <https://www.un.org/undpa/en/Speeches-statements/14112015/syria>

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 1948. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. القرار 217 أ (10) كانون الأول/ديسمبر).

الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2005. ”**نتائج مؤتمر القمة العالمي A/RES/60/1**“، 16 أيلول/سبتمبر.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2016. آلية دولية محايدة مستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المترتبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، A/71/L.48، 21 كانون الأول/ديسمبر).

- UNHCR. 2016a. "Left Behind: Refugee Education in Crisis."
- UNHCR. 2016b. "Missing Out: Refugee Education in Crisis."
- UNHCR. "Operational Portal Refugee Situations: Syria Regional Refugee Response." Website: [www.unhcr.org/en-us/syria-emergency.html#](http://www.unhcr.org/en-us/syria-emergency.html#)
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2012. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. 16 آب/أغسطس. A/HRC/21/50
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2014 أ. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. 12 شباط/فبراير. A/HRC/25/65
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2014 ب. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. 13 آب/أغسطس. A/HRC/27/60
- UN Human Rights Council. 2014c. *Selected Testimonies from Victims of the Syrian Conflict*, A/HRC/27/CRP.1 (September 16, 2014).
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2015 أ. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. 13 آب/أغسطس. A/HRC/30/48
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2015 ب. بيان صادر عن اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق في الجمهورية العربية السورية حول الهجوم الجوي على مجمع المدارس في قرية حاس، إدلب. 28 تشرين الأول/أكتوبر.
- UN Human Rights Council. 2016a. *Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic (Advance Edited Version)*, A/HRC/31/68 (February 11, 2016).
- UN Human Rights Council. 2016b. *Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic*, A/HRC/33/55 (August 11, 2016).
- UN Human Rights Council. 2017a. *Human Rights Abuses and International Humanitarian Law Violations in the Syrian Arab Republic, 21 July 2016-28 February 2017*. Conference Room Paper of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, A/HRC/34/CRP.3 (March 10, 2017).
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 2017 ب. تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية " تحقيق خاص في أحداث حلب ". 2 شباط/فبراير. A/HRC/34/64
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2011. وضع الأطفال في العالم .2011
- UNICEF. 2013a. Statement on Syria by Maria Calivis, UNICEF Regional Director for the Middle East and North Africa, Mortar Attacks on Schools Kill 9 Children in Damascus, November 12.
- UNICEF. 2013b. "Syria Crisis: Education Interrupted."
- UNICEF. 2014a. "UNICEF Condemns Attack on School in Damascus, Syria."
- UNICEF. 2014b. "UNICEF Condemns Latest Attacks on Children in Syria."
- UNICEF. 2016. "Statement by UNICEF Executive Director Anthony Lake on Deadly Attacks on Schools in Idlib, Northwest Syria."
- Unite for Children and UNICEF. 2015. "Curriculum, Accreditation and Certification for Syrian Children in Syria, Turkey, Lebanon, Jordan, Iraq and Egypt: Regional Study."
- UN News. 2013. "Syrian Crisis Depriving Hundreds of Thousands of Children of Education, UNICEF Warns." March 5, 2013.
- UN News (2016a). "In War-Torn Syria, Three Million Children Out of School or At Risk of Dropping Out," October 24.
- UN News. 2016b. "Syria: UN education Envoy Urges International Criminal Court Probe into Idlib School Attack." October 27, 2016.
- مكتب الأمم المتحدة لمنع الإيادة الجماعية ومسؤولية الحماية.
- الأمين العام للأمم المتحدة 2012. الأطفال والنزاعسلح: تقرير الأمين العام، 26 نيسان/أبريل (A/66/782-S/2012/261). السجل الرسمي. نيويورك.
- الأمين العام للأمم المتحدة. 2014 أ. تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاعسلح في الجمهورية العربية السورية، 27 كانون الثاني/يناير (S/2014/31). السجل الرسمي. نيويورك.
- الأمين العام للأمم المتحدة. 2014 ب. تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2139 (2014) آذار/مارس (S/2014/208). السجل الرسمي. نيويورك.

- الأمين العام للأمم المتحدة. 2016 أ. الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام، 20 نيسان/أبريل (A/70/836-S/2016/360). السجل الرسمي. نيويورك.
- الأمين العام للأمم المتحدة. 2016 ب. بيان منسوب إلى النطاق باسم الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الهجمات على المدارس في سوريا، 27 تشرين الأول/أكتوبر.
- الأمين العام للأمم المتحدة. 2017. الأطفال والنزاع المسلح: تقرير الأمين العام، 24 آب/أغسطس (A/72/361-S/2017/821). السجل الرسمي. نيويورك.
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2009. قرار رقم 1882: بشأن الأطفال والنزاع المسلح، S/Res/1882 (4 آب/أغسطس، 2009).
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2011. قرار رقم 1998: بشأن الأطفال والنزاع المسلح، S/Res/1998 (12 تموز/يوليو، 2011).
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2014. قرار رقم 2139: بشأن الشرق الأوسط، S/RES/2139 (22 شباط/فبراير، 2014).
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2015. قرار رقم 2254: بشأن الوضع في الجمهورية العربية السورية، S/RES/2254 (18 كانون الأول/ديسمبر، 2015).
- مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2017. قرار رقم 2393: بشأن الوضع في الشرق الأوسط، S/RES/2393 (19 كانون الأول/ديسمبر، 2017).
- Uppsala Conflict Data Program. "Syria." Uppsala University. Website: ucdp.uu.se/#country/652.
- مركز توثيق الانتهاكات. 2013. "الموت حرقاً: تقرير خاص حول استخدام القنابل الحارقة في محافظتي حلب ودرعا".
- مركز توثيق الانتهاكات. 2014. "بصمة أمل مضيئة بالدم: بيان صحفي حول استهداف مدرستين في دمشق وحلب".
- مركز توثيق الانتهاكات. 2015. "أكثر من سبعين اسطوانة محمّلة بمواد حارقة تسقط على مدينة درايا".
- مركز توثيق الانتهاكات. 2017. "التقرير الإحصائي الشهري للقتلى في سوريا".
- VPK. "Military Industrial Company, Never Missed." December 12, 2017.
- Ward, Sally. 2014. "What's Happening to Syria's Students During the Conflict?" British Council.
- Wetzel, Gary. "Russia's Involvement in Syria Proves that It's Far Behind the Western World." *Foxtrot Alpha*. May 5, 2017.
- Women Now for Development. "Women Now for Development: Our Work." Website: www.women-now.org/our-work/.
- World Bank. "Syrian Arab Republic, Literacy Rate, Adult Total (% of People Ages 15 and Above)." Data from the United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization Institute for Statistics. Website: data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?end=2004&locations=SY&start=1981.
- World Education Services. 2016a. "Education in Syria."
- World Education Services. 2016b. "Syria: Educational Profile."
- منظمة الصحة العالمية. 2018. "سبعين سنة من المعاناة: حقائق وأرقام عن سوريا". المركز الإعلامي لمنظمة الصحة العالمية.
- زمان الوصول. "مجربة أطفال في عنجراء.. الطيران الروسي يستهدف حلب بـ50 غارة". 11 كانون الثاني/يناير، 2016.





